الشيخ جعفر حسن عتريسي

الإستنساخ

جدل العصر



دار الهادي
بيروت - لبنان

الإستنساخ

جدل العصر

تأليف

الشيخ جعفر حسن عتريسي



دار الهادي
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ ـ ٨٩٦٣٢٩/٠٣ ـ فاكس: ٥٤١١٩٩ ـ ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري ـ بيروت ـ لبنان
Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

إهداء :

إلى من يقرأ في المختبرِ والأبحاث الطبيّةِ وأفقِ السماء ومكنونِ الأرضِ آيةَ الله المغروسة في صميمِ هذا الإنسان ، ويجد فيهِ قيمةَ استخلافِ الربّ في مهدِ خلقهِ ..

إلى من ألهبتِ السياط ظهورهم ومزّق الحديد أجسادهم وطوى الزمنُ أعمارهم وهم يكتبون بأنينهم ميثاق الإنسانِ في عميق فهم حقّ الحياة والوجود ...

إلى أولئك الذين حفروا في جبينِ الكونِ صرخةَ الثائرِ في ميدانِ سطوِ الجبّار النافذِ في أمرِ الأداةِ والمادّةِ والأجهزةِ والجندِ التي اختزلت من الحياةِ قيمتها ، فحرّفت وحوّلت معاني الوجودِ إلى عبثٍ ..

إلى مَن فتّشوا عن هويّة التكوين بين أشعّة النورِ وقرءوا دفتر السماء تحت ظلالِ قبّة العرش وردّدوا : من قتل نفساً فكأنّما قتل النّاس جميعاً ...

إلى مَن يجدون الله في كلّ شيءٍ ، فيسجدون خشوعاً أمام هيكلِ القدسيّة ، التي ينطق كلّ ما في الكونِ بها ..

إلى مَن أطاعوا مادّة السماءِ في كتابة التشريعِ فكانت هويّة الكونِ مغروسةً في جوهرِ حكومة الفكرةِ على أجسادهم وأبحاثهم ..

إلى كلّ فئةٍ تناضلُ ليلها ونهارها من أجلِ تثبيتِ فهم الإنسانِ عبر جسرِ العبورِ إلى اللهِ وصلتِه بالسماء ...

إلى كلّ أولئك أهدي جهدي المتواضع هذا ...

جعفر حسن عتريسي ٩ تشرين الأوّل ٢٠٠١

مقدّمة

الإستنساخ واحدٌ من أهمّ المواضيع المطروحة على مائدة البحث والمناقشة والتنظير اليوم ، وأهميّته تكمنُ في جهتين :

١. الإطار الفكري ومجموع القيم والمفاهيم التي تحكم هذهِ التقنيّة (الإدارة الفكريّة)

٢. النتائج الموضوعيّة لنفسِ هذهِ التقنيّة وما يمكن أن تتوصّل إليهِ عبر هذا الكشف الثوري ..

ومنذ اليومِ الأوّل الذي أُعلنَ فيهِ عن إستنساخ النعجة دولّلي هلّلَ العالم خيراً واستبشر في طولِ مسيرة الإنسان الجبّارة لفهمِ الناموس المودَعِ فيهِ ، تمهيداً لبسط سلطنةٍ طبيّةٍ أوسع من شأنِها مساعدة الإنسان في مجالِ إعادة رسم خارطة آمنة للتعاملِ مع القيم المتعلّقة بهذا الجانب ...

وجاءت أنباء الهندسة الوراثيّة والإستنساخ في أعلى رتبةِ الإهتمام العالمي تأكيداً لفهمٍ حول النتائجِ الكونيّة والطبيعيّة يتجاوز مفهوم الحدود والجغرافيا والكيانات السياسيّة لجهةِ أنّ الطبيعة تنطق بهِ بكلّ قوّة وتقفز بعنادٍ أمام الحواجز ... لكنّ الذي حصل وفي فترةٍ متأخّرةٍ هو أنّ فهمَ استغلالِ هذهِ التقنيّة توسّعَ ليدخل ضمن معاني الإحتكار الموجّه بالمعنى السياسي عبر المفهوم الكياني وما تعنيه هذهِ العمليّة لإستغلالٍ يعكس النوايا الإستعماليّة ، ما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك لأن يتّهم أمريكا بالإحتكار ويتوجّس من عمليّة الإدارة والإستغلال لما توصّلت إليهِ البشريّة من إكتشافٍ في غايةِ الأهميّة ..

هكذا بدت الأمور معكوسة وربّما مخيفة من زوايا متعدّدة ، إلى أن طرأ في واقعِ الأبحاث فكرة إستنساخ طفل بشري ، فانقسم معسكر الخبراء في هذا العلم إلى قسمين :

واحد يرى أنّ إستنساخ طفل مستحيل عمليّاً وفق بطاقة صحيّة معروفة عن الجسمِ السليم وقد تزعّم هذا الإتّجاه مستنسخ النعجة دوللي .

وآخر يرى أنّ الإستنساخ ممكن ولو من بابِ ضرورةِ البحثِ ، وقد قاد هذا الإتّجاه الإيطاليّ الذي يقيم في الولايات المتّحدة " سيفيرينو أنتينوري " ...

بالإضافة إلى جملة من معان تتعلّق بمفاهيم حقوقيّة متّصلة بجانبِ الجماعةِ وما أملتهُ ضرورةٌ وجودها من عناوين تمسّ حاجتها الحيويّة في الوجودِ تارةً وفي الإستمرارِ تارةً أخرى فضلاً عن مذهبيّة فهم الجماعةِ ومسيرتها وخصوصيّة تبنّي فقه محدّد في سلوكِ الفردِ وحريّتِهِ وطبيعة الجماعةِ وحقّها ...

وحتى الآن لم ينتهِ النقاش المحموم حول مجموعة من عناوين بعضهم ركّز على طبيعتِها الأوليّة ، وآخرون ركّزوا على معناه الأخلاقي الإنساني وما يتّصل بهِ من هذا الجانب ..

لقد برزت بقوّة معانٍ من أمثالِ " تشابُه النسخ " للأشخاص وأثر ذلك على الضوابط القانونيّة التي فُصّلت على أساس من تعدّد النسخ وتمايزها في شتّى المجالات القضائيّة التجاريّة السياسيّة الإجتماعيّة ، بل كلّ مادّةٍ من القوانين أخذت صراحةً أو ضمناً هذا المعنى ..

وكما في جولةِ النقاشِ المتوسّعِ ، فإنّ كلّ شيءٍ يدلُّ على دقّة الموقف ، بل كلّ شيءٍ يدلُّ على وجوب التأنّي وإشباع البحث في هذهِ القضيّة للحكم بالإيجابِ والسلب فيما خصّ موضوع الإنسان ، لأنّ الأمور على تماسٍ دقيق فيما خصّ كتاب المواثيق الإجتماعيّة الطبيعيّة المكتوبة منذُ عهدٍ بعيدٍ ..

في هذا الموضوع خاض علماء الدين والدنيا بشتّى مشاربهم جدلاً هادفاً حول الحقانيّة وعدمها وحدودها وتفاصيل الأمور .. وكلٌّ أدلى بما عندهُ وما يرتكز عليهِ من موازين ومعاني ذات أسسٍ عليا في تأطير السلوك ، وأثبت أنّه لا يوجد شيئ إسمه الفراغ أو المعدوميّة .. وأنّ كلّ شيئٍ من سلوكٍ بحثي أو إجتماعي أو تجريبي لا بدَّ أن يكون مأطّراً بقيم ومفاهيم ذات حكومة وسلطنة بيّنة ، لأنّ طبيعة الأمورِ قائمة بين إثنين :

إمّا مفسدة .

وإمّا مصلحة .

وعلى القاعدة ، لا بدَّ من التحريّ عن المصلحة من دون أن يتغلّب الوهم أو ما يشبهه على المزايا الموضوعيّة ومنطق

الأشياء وما تعنيه موسوعة الكتاب الحقوقي ..

ولأنّ الموضوع في غاية الأهمّيّة فقد عقدت مجموعة من الدولِ جلسات إستماع حول الإستنساخ البشري بصورةٍ حيّة ودقيقة وموثّقة ومشبّعة بالمعطيات والأدلّة من أجل البتّ سلباً أو إيجاباً في مسألةٍ تعتبر من أدقّ ما يُعرضُ اليوم أمام الإشتراع القانوني ..

إلا أنّ الخطورة في الموضوع هذا تكمن في أنّ جماعة يريدون نفس المتن الحقوقي الذي يرتكز على مجموعة من موادٍ تنطق بها الطبيعة وتتعلّق بالإنسانِ بما لهُ من معانٍ وجوديّة وما يتّصل بهذا الوجود .. وهذا ما سنراه فيما بعد ..

وكما ترى فإنّ النقاش المحموم ليس في المزايا الموضوعيّة بما هي هي ، بل فيها قياساً على مجموعة من قيم ومفاهيم محترمة وواجبة الحفظ لا بدَّ من مراعاتِها والحفاظ عليها والسير في أيٍّ بحثٍ ضمن حدودِ معانيها وغاياتِها ..

إنَّ من يقرأ محور النقاشِ المتناقضِ بين المعسكرين فيما خصّ هذا الموضوع يدرك ما أشرتُ إليهِ من أنّ بعضاً منهم يريد

تفريغ ومحو الكتابة الحقوقيّة وإعادة صياغتها من جديد .. وآخرون يصرّون على ما في متنِ كتابِ الإنسانِ الحقوقي وما تعنيه هذهِ المعاني من قيمٍ واجبة الإحترام ..

وبين هذا وذاك كتب البعض فقهاً مختلفاً من ناحية إعتمادهِ على قانونِ المهمّ والأهمّ بعد أن فرّغ البُنى الحقوقيّة من مضامينِها ليفتتح بذلك فلسفة وجوديّة جديدة تحدّد نظرتَه إلى الإنسانِ ، وقد انعكست هذهِ النظرة على معانٍ تعامليّة وبحثيّة وتأطيريّة للسلوك ..

كلُّ هذا يعني أنّ موضوع الإستنساخ على أهميّة كبيرة ، والأهمّ منه أنّ بنيتُه وإدارتُه الفكريّة تجتاحُها مجموعة من عواصف تحوّليّة في بعضِ مبانيها ما يزيد من خطورة التعامل مع هذهِ المادّة وصعوبتها وسط خلافٍ حادّ في الوسطِ الحقوقي .. من هنا تكمن أهميّة هذهِ الدراسة ...

أدعو اللهَ تعالى أن يوفّقني لما يمليه هذا البحث من جهدٍ ودقّة ، سعياً لإبداء ما من شأنِهِ أن يساعد في فهمِ مجموعة من العناوين والأطر التي تحكم هذا الموضوع الذي ما زال حتى الآن

السبب الرئيسي في إنقاسامات حقوقيّة مفاهيميّة تتضارب فيما بينها البين .. خاصةً أنّ العالم النافذ يريد وبصراحة جليّةٍ أن يعيد كتابة المعنى الحقوقي من خلال نسف البُنى التي يرتكز عليها ذلك المفهوم ..

الإستنساخ

(الإستنساخ هو عمليّة توالد غير جنسيّ ، تتمُّ بأخذِ خليّةٍ من خلايا جسمِ الإنسان تحتوي على " كافّة المعلومات الوراثيّة " الخاصّة بالإنسان ، وهذه الخليّة تُزرعُ في " بويضةِ الأنثى " بعد تفريغها من كاملِ موروثاتها ليأتي الجنين مطابقاً للأصل وبعد ذلك تودعُ البويضةُ في رحمِ الأنثى ، ويتشكّلُ الجنين على نحوٍ مطابقٍ للكائن الأصليّ الذي أُخذت منه الخليّةُ . من هنا سُمّيت هذه العمليّةُ " إستنساخاً " لأنّ الجنين يكون نسخةً أخرى مطابقة لصاحب الخليّة) .

الإستنساخ بين التقنية ومواثيق الإنسان

الإستنساخ وحكومة المبادئ

يجمعُ العلماءُ بكلّ فئاتِهم بما فيهم جوهر غايات " فقهِ الإنسانِ " بكلّ معانيهِ وامتداداتهِ على أنّ حقّ الحياةِ والمحافظة عليهِ وتطوير أساليب السيطرة على الصحّة وابتكار الحلول الطبيّة وتفعيل قواها هو أمر في غاية السموّ ...

إلا أنّهم يختلفون في طريقة التعامل مع قضايا العلاجِ وتطوير قوى هذا الجسمِ البشري ، على قسمين :

١. منهم من يرى أنّ ضرورة تقدم نافع علمي على مستوى الصحّة البشريّة ينبغي أن لا تكون عليهِ قيود سواء في البحث العلمي أو في التطبيقات ، حتى على البشر ...

آخرون يرون أنّ هناك مجموعةً من ثوابت تنطق بها الحياة ، ويعجُّ بها دفتر الوجود لا تسمح بالتعامل مطلقاً من دونِ قيود وأنّهُ لا بدّ من التعامل مع البحث العلمي وتطبيقاتهِ تحت سقف هذا الدستور الذي

تنطق بهِ الطبيعة ومواثيق الإنسان نفسهِ ... وتطبيقاً للمبدأ الثاني إعتنقت " حياة الجماعة " مجموعة واسعة من مواثيق تنطق بحقوقِ الإنسان من شتّى المجالاتِ الوجوديّة ...

تأكيداً منها على الوصول إلى فهمٍ محدّدٍ وظيفيّ للوجودِ تنطقُ بهِ الطبيعةُ من جهة ، وما يلازمها من معنى إعتباري كتبته حقائقُ الكونِ وما تعنيه من صلةٍ بمراتبِ الأشياء وأهدافِها ..

إنّ هذهِ المبادئ تعلّقت بسماتٍ وجوديّة ذات صفة ذاتيّة اجتماعيّة ، تتخذ مرّةً من الذات الفردية موضعاً للحقّ والموجبِ ومرّةً من الجماعةِ موضوعاً لذلك ..

فكان من تلك العناوين :

١. حقّ الحياة .[1]
٢. حقّ الصحّة .

---

[1] كان الحقّ بالحياة الأساس الأوّل الذي إنطلقت منهُ موجةُ الشعورُ بالإنتماءِ إلى الوجودِ ، وما يعنيه من جهاتٍ ولوازم وقضايا ... ومع أنّ البشريّة دفعت أثماناً باهظةً من أجلِ تطوير النظر إلى الإنسان ، وما يعنيه حقّ الحياة ، في زمنٍ كان القتل السياسي والإجتماعي فيه من العناوين البارزةِ في زمنٍ مضى ، ولم ينتهِ الأمرُ عند زمنٍ وتبدأ في آخر إلا ونرى فيها الإنسان ما زال يجترُّ نوعاً من إلتزاماتٍ تتعلّق بجملة من حقوقهِ بما فيها حقّ الحياةِ الطبيعيّ ..

٣. حقّ الإستشفاء .

٤. حقّ الإستفادة من بحوث الطبّ المفيدة .

٥. منع الإعتداء على القيمِ الجسمانيّة والعقليّة كما هي مكتوبة بيدِ الطبيعة ..

إلى غيرها من العناوين التي عَبَرَت من أفقِ المعالم القانونيّة الضيّقة إلى الأفقِ الدولي ، ورست في متنِ شُرعٍ ذات منطقٍ عالميّ منها ما ورد في متن مواثيق حقوقِ الإنسانِ .. [1]

وفي وصفٍ تعبيري دقيق لما جرى في القرنِ العشرين خاصّة في النصفِ الثاني منه ، وما أبدعهُ في صياغةِ هذهِ القيم ، فإنّ قادة العالم الفكري السياسي الإجتماعي أصرّوا على أنّه قرن

---

[1] تصدّر واجهة تلك الحقوق عدّة من عناوين تتعلّق بحقّ الحياة والإنتماء وغيرها ، عبّر عنها فيما بعد الإعلان العالمي لحقوقِ الإنسان ، وجملة من مواثيق ضمنت لها التطوّرات الولادة بهدوءٍ في جوٍّ صاخبٍ بإبتهاجٍ ولادة حقوقيّة مختلفة ، فمن خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الخاص بالحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة (١٩٦٦) ، والعهد الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (١٩٦٦) . بالإضافة إلى جملة من إعلانات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي الأمريكي والفرنسي والبريطاني وغيره ... بدأ أن العالم يزحف نحو إعلاناتٍ إعترافيّة توسّعيّة تتعلّق بالإنسان ، بجوانبه الطبيعيّة والسياسيّة والإجتماعيّة والمهنيّة وغيرها .. إلا أنّ التاريخ ما زال يؤرّخ بقوّةٍ لمعالمِ أوّل وثيقةٍ طارت بأوسع من الزمان والمكان وسجّلت إعترافات هائلة بالإنسان ، أعني بذلك الشريعة والإسلاميّة وهذا ما سنراهُ فيما بعد إن شاء اللهُ تعالى ..

الإعتراف بالحقوق والمفاهيم الإنسانية ذات الدلالة المشبّعة بمعاني أوسع ممّا مضى ما أدّى إلى نسف نظريّة " الفراغ القانوني " وتأكيد نظريّة " دفتر الحقوق الطبيعيّة " ومنع التسلّل إلى مشاريع تكون معارضة لما عليهِ فلسفة مواثيق الحقّ الإنساني .. [1]

وبناءً على هذا المنطق ، كان لا بدَّ من منع أيّ بحثٍ أو تجربة أو مادّة أو صيغة تكون معارضة لحقّ الحياة أو حقّ الصحّة أو كلّ مغامرةٍ من شأنِها تكريس الهمجيّة أو المغامرةِ العاجزةِ أو

---

[1] مثّل الإعلانُ العالميّ لحقوقِ الإنسانِ بهجة عارمةً سادت الميادين الشعبيّة كأوّل إعلان عالميٍّ يتبنّى الإنتماء البشريّ على أساسٍ من فلسفةٍ توسعيّة إشباعيّة تعترف بأهميّة الفرد طبيعيًا وحقوقيًا في منظومة الجماعة .. ومع أنّ البهجة تلك كان لها أسبابها إلا أنّ الصدمة القاسية كانت في إعتبار هذا الإعلان مادّة أخلاقيّة ، ليس وراءها من حكمٍ ونظامٍ وقضاء يعملُ على تطبيقِها وتنفيذها في المساحةِ البشريّة .. ما يعني أنّها لن تكون وثيقة ملزِمَةً تقودها من الخلفِ حكومة عالميّة ، كما هي ليس برتوكولاً تعمل الدول على إحترامِهِ .. لكن سيكون لها أثر نفسي ومعنوي وأخلاقي وستعمل على تدجين الحكّام للإعتراف في مقدّمات الدساتير بما يماثل هذا الإعلان من مواثيق ونظم وحقوق ... ولقد مضى على الإعلان أكثر من ٥٠ عاماً ، وقد أعلنت جملة من الدساتير في مقدّماتِها إعترافاً بوثيقة بمجموعها متضمّن جملة أساسيّة من حقوق الإنسان الإجماليّة ، إلا أنّ الإنسانيّة ما زالت في كثيرٍ من الأقطار تشكو من أزمتين :

١. تشوّه في هويّة النظم في موادها القانونيّة التي هي مرتع الإعتراف بما للإنسان وما عليهِ . وهذه تختلف من بلدٍ إلى آخر
٢. تشوّه في التطبيق . وإستنسابيّة ، وتحوير وهفوات وشبه ذلك ..

ومع كلّ ذلك ظلّ الإعلان العالمي إطاراً مهمّاً لمعرفة هويّة التطوّر الحقوقيّ .

نسف الأطر الآمنة في التعاملِ مع الإنسانِ صحّةً ووجوداً في وقتٍ توسّعت فيه المسيرة التي تنادي بوجوب التشدّد في حقوقِ الإنسان ، حتى أنّ الأوروبيين الغربيين حتى اليوم لم يغمض لهم طرف وهم يصرخون بقوّة : ضدّ عقوبة الإعدام ... حيث يرون أنّ فلسفة الوجود هي عمقٌ أبعد من إبداعاتِ الإنسانِ ، وأوسع من الفهم العقابي أو التشفّي كما يرونَه ... وعليهِ : لا يجوز أن تقرّر المادّة القانونيّة أيَّ فحوى من شأنِها أن تستبيح الإعتداء على حقّ الإنسان ولو كان جنيناً ..

ولقد إتّفقت كلمةُ النوعِ على أنّ حقَّ الحياةِ إسمٌ أشمل وأوسع من الوجود الخارجي للكائنِ البشري .. إنّه إسمٌ للجنين وما بعدهُ ، ولا فرقَ في جوهرِ مواثيقِ الحياةِ وحقّ الوجودِ فيها بين الجنين والشيخ الكبير ..

من هنا أخذت ضراوة الحديثِ عن الإستنساخ البشري بعداً أخلاقيّاً حقوقيّاً ضروريّاً ، وبدت الجماعة وهي تدّعي إعتمادَ قاعدة ذات تسالم دوليّ تمنع على الأقلّ قتل الأجنّة ...

إلا أنّ جماعة من أنصارِ المذهبِ الآخر لم يروا حرجاً في

التعبير عن " فقهٍ آخر " مفادهُ :

أنَّ الثابتَ في دفترِ الحقوقِ في القرنِ العشرين ، لا يجب أن نتوقّف عندهُ ...

حتى وإن لم يكن هناك من مبرّر حقوقي أو منطقي في جعبةِ هذا التيّار ، إلا أنَّ هناك رغبةً جامحة في التغلّب على ضرورةٍ مرضيّة ، وغاية صحيّة ، يمكن أن تكون عبر بابٍ من أبواب الإستنساخ وقتلِ الأجنّة ، للوصولِ إلى حلٌ ممكنٍ على صعيدِ صحّة البشر .. لجهة أنّهم يعتمدون موقفاً يقول :

إنّ حياتنا تختلفُ عن حياةِ الجنين ، ولو بمعنى إجتماعي تفاعلي ، ومن هنا تكون ضرورة فلسفة الأهميّة وتقديم الأهمّ على المهمّ أن تقدّم ضرورة تطوير أسس التعامل مع الصحّة والأمراض لنا كموجودين في فضاء الدنيا ومادّتِها على حسابِ قتلِ الأجنّة الذين ما زالوا داخلَ الأرحامِ و لم يتنفّسوا من الدنيا مادّتها وحسّها .. بل صدرت دعوات واضحة بمعنى " رفض الثابتِ الحقوقي " من دون أن يكون لفلسفة الدور الوجودي مغزى فلسفي مُعْلَن ، إلا أنّ من يقرأه يجد في متنِهِ هذهِ الدعامة

من بين السطور .. [1]

إنّه " صراع الوجود المتفاعل " وتكريس معنى سلوكي بين منطقين :

١. منطق حقوقي يضمن حياة الجنين بناءً على الهويّة المكتوبةِ والتي تقرّ بحقّ الجنين وجوداً واستمراراً وصحّة وعدم مغامرة خطرة ...

---

[1] حكومة الجماعة وضرورتها ظلّت هيئتها الحرفيّة أساسيّة وبارزة في كلّ زمانٍ ومكانٍ ، ولازمت وجود الجماعة أينما حلّت ، إلا أنّ تحوّلات واسعة طرأت فغيّرت من معناها ومحتواها وما تختزنُهُ ، وكان واحداً من معاني التحوّلات ما طرأ من إختلافات فكريّة حول :

١. دور الفرد والجماعة ،
٢. علاقة الفرد بالكون ،
٣. إجابات الطبيعة عن جوهر الوجود ،
٤. قصور الفرد في إدراك المخفيّ من مسيرة التتابع البشري .
٥. وجود مذهبيّات تبنّتها ، دول وأرادت فرضها على الآخرين كقيمة حضاريّة لمعسكر المنتصر ،
٦. هناك مدرسة أرادت بتر الدين من نظام الحياة وإدّعت أنّ العلمنة وصناعة الإجتماع السياسي تكمن في إرخاء سبيل الذهن البشري أن يصنع القواعد بعيداً عن منطق السماء .

إلى الكثير من العناوين الطارئة التي شكّلت قاعدة أساسيّة لإنطلاقة تحوّليّة أصابت بجذريّة معنى الضرورة للجماعة ، ويكفي أن نشير إلى أنّ الإختلاف الفكري المذهبي بين مدرس العالم الحرّ والعالم الإشتراكي خير دليلٍ بمعناها النظري والعملي على ما إجترّت البشريّة من ثقافات تحويليّة ..

٢. منطق يقول بحقّنا في تطوير مفاهيمنا وقوانا وأدواتنا وتعاملاتنا مع الأمراضِ التي تشنّ حملاتِها المميتةِ علينا .. وعلى حسابِ قتلِ الأجنّة والتعاملِ معها كمادّة في مصنعِ العقاقيرِ ومختبراتِ الأبحاث ..

فمن يُقدّمُ ؟ :

منطقٌ يريد أن يمحوَ كلّ الكتابةِ الحقوقيّة الماضية من مواثيق الإعلانات إلى الإتفاقات إلى مقدمات الدساتير وهو بذلك يضرب بالعمق أصلَ النظريّة الحقوقيّة التي تتفرّع منها المفاصل وباقي القيم ... أعني بذلك (حقّ الحياة) لصالح حقّ التطوير الذي تقودهُ المختبرات وشركات الأدوية التي تعبر العالم في منطقٍ سوقي أو ما هو أوسع منه ..

ومنطق يتشبّث بالهوية الحقوقيّة ويصرّ على أنّ أيّ سلوكٍ طبيٍّ لا بدَّ أن يكون مأطّراً بها وبحكومة مفاهيمِها..

وبالفعل تجلّت بناءً على هذين المنطقين مدرستانِ وجوديّتانِ فاعلتانِ لهما من القوّة أثرٌ واضح في حياةِ هذه الفترة الزمنيّة الحرجة من عالمنا الوجودي .. وكلّ يتّخذ من قاعدةٍ

فكريّة ما موقعاً للإعتمادِ على شرعةِ الهدفِ الذي يبتغيه ..

فمن أمثلة أنصار مذهب التطوير ومحو بعضٍ من الهويّة القانونيّة التي أُعطيت للفردِ فيما مضى ، ولو على حسابِ قتلِ الأجنّة وضرب حقّ الحياة بعنفٍ لا سابقَ له إلى درجة قادت هذا التوجّة دولة تعتبر من أهمّ الكيانات السياسيّة التي حملت ردحاً من الزمنِ الإعلان العالمي لحقوقِ الإنسان (بريطانيا) فشكّلت مذهباً رسميّاً يقول بجواز قتلِ الأجنّة لدواعٍ طبيّةٍ ودوائيّة .. ففي تاريخ ١٨ آب ٢٠٠٠ وافقت الحكومة البريطانيّة على مشروع قانون يجيز إستنساخ أجنّة بشريّة لأهداف علميّة وطبيّة ... لقد كان هذا الإعلان بمثابة ثورة على المتون الحقوقيّة الأخلاقيّة الدينيّة الإنسانيّة ، في شتّى ميادينِها ، ما أثار ردّة فعل عالميّة لجهة مساسهِ بالجانبِ الإنساني ومن زوايا تعتبر " أكثر حرمةً " وتوسّعت ردود الفعل ...

حتى أنَّ الفاتيكان اعتبر عبر الأب " جينو كونشيتي " في صحيفة الفاتيكان المعروف بكتاباته التي تعكس للعالم رأي البابا يوحنا بولس الثاني ، أنّ خطوة الحكومة البريطانيّة خرقاً فادحاً

وأنّها ستؤدّي إلى سفك الدماء .

مؤكّداً أنّ هذا القرار لا يمكن إلا أن يثير كلّ الذين يحترمون الحياة وقيمها ، وأنّ هذه الخطورة لا تتوافق مع الحقوق والعدالة قياساً على المواثيق المعرفيّة والمفاهيم المتبنّاة ...

وأشار إلى أنّ إستخدام الخلايا البكر في زراعة كلّ أنواع الأنسجة التي يمكن إستخدامها " قطع غيار " لعلاج أمراض غير قابلة للشفاء حاليّاً إنّما تشرّع القتل .

لأنّ الأمر بدا على شكلٍ انقلاب خطير يطال المتن الحقوقي المكرّسِ منذ زمنٍ بعيدٍ ، وهو بذاتهِ يدلّ على تاريخٍ هائلٍ للإنسانِ نفسهِ في سبيلِ كتابة مجموعة من الحقوقِ التي كان يقرأ جوهرها في كتابِ الطبيعةِ ومعاني الكون ..

ومع أن بريطانيا ضدّ عقوبة الإعدام [1] وحاملة لواء بتر هذهِ العقوبة من متنِ قوانين العالم لكنّها شرّعت في نفس الوقت

---

[1] إنّ عقوبة الإعدام واحدة من سلسلةٍ واسعةٍ من قضايا فكريّة جنائيّة ، لا بدّ لها من معنى حقوقي سواء في الإقرارِ أو عدمهِ ، لأنّ فقه الجناية ليس ارتجاليّاً ولا اعتباطيّاً ، وهو بحاجة ماسّة إلى معنى تبريري إقناعي على نسقٍ من فهمٍ للحججِ الحقوقيّةِ .. والأهمُّ في ذلك أنّ إقرار هذهِ العقوبة لم يكن يوماً ما من جهةٍ موصّفةٍ أو قطريّةٍ أو تراثيّ على مستوى من إرثِ اعتباطي وشبه ذلك ، بل هي عقوبة أوسع =

أخطر جريمة عالميّة أثارت حتى أولئك الذين لا يرون بأساً في الجريمة .. هذا فضلاً عن تشريعها الإجهاض الذي يعتبر من أبرز صور قتلِ الأجنّة ، وهو ظاهرة مشبعة وواسعة في الغرب بل هو أبشع ما وصلت إليهِ البشريّة من تشريعٍ مخيف ...

أمّا نصّ مشروع القانون الذي عُرِض على النواب البريطانيين فيما بعد ، فإنّه يسمح القيام بعمليّات " إستنساخ أجنّة " لأغراض البحث الطبّي ، لكنّه يحظّر إستخدام الإستنساخ لتوليد بشر أحياء ... ويجيز قتل الأجنّة للحصول على خلايا المنشأ لأغراض طبيّة ..

ويعارض الإسلام والكنيسة الكاثوليكيّة التصرّف العبثي أو تجاوز المعنى الحقوقي للنطفةِ بعد أن تنعقد مع الإشارة إلى أنّ الحياة تبدأ من لحظةِ الإنعقاد وإن لم يصح بالمعنى التقني وصف

- من معنى القطريّة ، وهي اجتاحت العالم ، وكأنّ هناك صلةً نوعيّةً بين إقرارِها العالمي وبين ناموس ما يدفع إليها ، ربّما اعتماداً على قانونِ المثلِ : من قتل يُقتلُ ... ومع أنّ آخرين ومناضلين ضدَّ عقوبةِ الإعدامِ يرون أنّ القتل جريمة عنيفة لكنّهم لا يبرّرون اللجوء إليها لجهة أنّ الضحيّة تستفيد من نظامِ المثلِ من هذهِ الجهة حتى ولو قتل الواحد ألفاً أو أكثر ، أو بمعنى محو مادّة هذهِ العقوبة من أوراق العقاب والجناية وموادهما ، وتبنّي عقوبة مثل السجن مدى الحياة كبديل فاعل عن عقوبة الإعدام ..

النطفة حالها بالجنين أو الطفل ... ومعلوم أنّ فهم الإسلامِ للدور الوظيفي يتقاطعه مفهوم فلسفي عن الكونِ والطبيعةِ والوجودِ والصلة بمعاني السماء كرّس فهماً أساسيّاً حول الترابطِ بين الهويّة الكونيّة والهويّة التشريعيّة على قاعدة (معلوماتيّة الوجود) ..

إنّ هذا يعني أنّ صياغة القيم الوجوديّة الهادفة في مجتمعِ الإنسانِ لتأطيرِ سلوكِه الأعمّ ضمن النظريّة القانونيّة العامّة على نوعين :

١. مدرسة تبنّت الوجهة العلمانيّة التي تفصل الدين وتمنعه عن الحكم .
٢. مدرسة أخرى ترى في الدين أساساً بنيويّاً للحكمِ وصياغة القيم ..[1]

---

[1] مع أنّ المشترع القانوني يعتبر المصلحة الموضوعيّة هي الاساس وفق مقاييس الموضوعيّة بالنظر الى حقائق " الافعال والاقوال " وضرورة الاجتماع المدني واستمراريّته ، إلا أنّ اختلافاً حصل في جهاتٍ عدّة ، فيما خصّ التوصيفات للجهةِ الضروريّة ومعاني الفهم للمصلحةِ ، وكلّ ذلك كان بسبب الاختلاف في فهمِ الدور الوظيفي للفرد وسط الكونِ والجماعةِ والمجتمع .. فهناك من يعتمد الصيغة الكونيّة الأوسع من المعنى الإجتماعي الضيّق في فهمِ الشريعة والمادّة القانونيّة المعدّة لحكمِ الفردِ والجماعة والثروةِ والدور والغاية ، كما هي الحالُ مع الشريعةِ الإسلاميّة حيث يبدو فيها دور الانسان أكثر من اجتماعي ، بناءً على مجموعةٍ واسعةٍ من معاني هذا الفهم ، الموشّى على قناعاتٍ وحججٍ مدعّمة ، ترى في بعثةِ النبين والمرسلين بياناً ربّانيّاً لما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد والجماعة والأمّة البشريّة في =

ومع أنَّ هناك إختلافاً في مجموعة من العناوين في فهمِ الوجودِ والغاياتِ وما تعني الدنيا والمسيرة البشريّة ومعاني الموجبات الطبيعيّة ومنطق الأشياء بين مصدري الأرض والسماء بين علمانيّة ودين إلا أنّ القانون البريطاني أثار عاصفة هائلة نطق بها ممثلو الجهتين ...

فمن جهةٍ غيرِ دينيّة وعلى سبيلِ المثال وبناءً على ما أشرنا إليهِ من مجموعة مواثيق أوليّة تعبّر عن هويّة حقوقيّة تنطق بها الطبيعة وكتابات إعتباريّة منتـــزعة من عينِ الطبيعةِ في مجموعة من مؤشّراتِها ، فقد أعلنت مجموعة من الدولِ عن منعِها لهذا الوجه من الإستنساخ إعتماداً منها على مجموعة من عناوين

- دارِ الدنيا .. هنا يكون الدين مصلحة عليا وتكون مفاهيمه ركيزة أساسيّة لتبني مجموعة من قواعد وقائيّة تضمن عدم المسّ بها ... ومع ان التوجّه الطبيعي أيضاً يدلّ على هذه النتيجة ، وانه على الانسان أن ينظر الى الكون والحياة والافراد على أنهم حلقات من سلسلة منطق الخلق العجائبي الذي يدلّ على مجموعة من الضوابط والتوجّه نحو معالي الخلق وناموس الخالق ، الا انّ المشترع الوضعي وعن عمد اعتبر أساس الاجتماعي السياسي يقوم على مبدأ العلمانية ـــ أي على اساس فصل الدين عن الدولة ـــ واعتبر الدين أمراً بمجرد اخلاقي ، يخضع لموازين الحريّة الفكريّة لشخصيّة ... وانّ للفرد أن يفعل ما يشاء ضمن ضوابط الحريّة المقررة في القانون الوضعي .

وهذا الخلاف يعتبر عميقاً بين الفهمين : حيث الأوّل يريد أن يؤسّس شخصيّة المعاني التي تحكم المادّة القانونيّة عبر أفقٍ أوسع من المعنى المادّي أو الحياتي المعيشي إلى تلاوة محروسةٍ في صدرِ الكون ومنطق الأشياء ..

في كتابها وفهمها القانوني ، منها ألمانيا التي أعربت عبر وزيرة الصحّة " أندريا فيشر " معارضتها لفكرة " إستنساخ أجنّة " من أجل البحث الطبّي .

وقالت فيشر : لا نريد أبحاثاً على الأجنّة ... إنّ حجة المنفعة ليست كافية بحدّ ذاها ، وعلينا أن نلاحظ الإيجابيّات والسلبيّات في هذا الموضوع ... إنّ القانون الألماني صارم جدّاً في هذا الموضوع ويمنع زراعة الأجنّة بهدف التلاعب بها .

وفي باريس إنتقد النائب الفرنسي اليميني جان فرانسوا القرار البريطاني معتبراً أنّه يجسّد المنفعة التي تقوم على مبدأ الغاية تبرّر الوسيلة .

وقد شهد العالم مجموعة من ردّات فعل منددّة اتجاه القرار البريطاني معتبرة ذلك مخالف للأصول الأوليّة في مواثيق الإنسان ...

إلا أنّ المشروع البريطانيّ وبعكس التيّار العالمي تحوّلَ إلى قانون بعدما صوت عليه البرلمان البريطانيّ من دون سرد حجج أو بيّنات سوى ترك الأمور على طبيعتها ومراقبة ما يمكن أن تؤول

إليه .. ففي تاريخ ٢١ كانون أوّل ٢٠٠٠ أقرّ البرلمان البريطاني بغالبيّة ٣٣٦ صوتاً مقابل ١٧٤ إقتراح حكومة طوني بلير بإجازة الحكومة (إستنساخ الأجنّة البشريّة) لأغراض علاجيّة وإستعمالها كـــ " قطع غيار طبيّة " .

ومنذ العام ١٩٩٠ يتيح القانون البريطانيّ توليد أجنّة لأغراض البحث العلمي ، على أن تستخدم خلال فترة زمنيّة أقصاها (أربعة عشر يوماً) ، ولمعالجة العقم بصورة حصريّة .

أمّا القانون الجديد الذي أُقرَّ فهو أوسع من هذا بكثير ، وهو يسمح بإستنساخ أجنّة لأغراض علاجيّة وقتلِها .

وعلى نفسِ هذا النسقِ من فهمِ المواثيقِ والضروراتِ ومحو الأشياء ، وتحت عنوان العلم وضرورة التعمّقِ بهِ ، كشفت مجموعة من أطبّاء عن توجُّهٍ تختلفُ في قراءتِهِ لمعاني الحقوقِ الإنسانيّة التي عرفناها في القرنِ العشرين وبشكلٍ واضحٍ .. وهي تريد أن تغامر من دونِ أن تعطي إجاباتٍ بيِّنةٍ على شقّين :

الأوّل : مدلول المغامرة ، حدودها ، نسبة المخاطرةِ فيها بُنية السلوكِ هذا الحقوقيّة ، معنى الفراغ وغاياته ...

الثاني : مشكلة بيئة الموجود المستنسخ ـــ حتى على فرضِ سلامةِ صحّتِه الجسديّة العقليّة ـــ منافعها ، مضرّاتها ، الإستعداد القانوني الإجتماعي ، السلبيّات والإيجابيّات .. معنى التطابق بنسخِ البشر وانعكاس ذلك على العناوين التي أُنشئت على أساسِ التمايز ...

من هنا وأمام هذا الواقعِ الذي يظهر منه أن لا يريد أن ينتظر نهاية الجدلِ القانوني ، كان من الطبيعي ونحن نعيش قيمنا على نسقٍ من توجيهِ الأمور نحو هدفٍ ما ، وضمن قاعدةٍ فكريّةٍ خاصّة ، ما دام أنّنا نعيش وسط مجتمع مضبوط من الوجهةِ الحقوقيّةِ ، بل في زمنٍ يُعتبرُ الأمرُ الحقوقيّ فيهِ من جوهر قضايا الدعاية الدوليّة على الأقلّ .. كان لا بدَّ من إعادة تقييم وتوصيف ما يمكن أن تؤول إليهِ الأمور ، لأنّ قوام وجود الجماعةِ واستمرارها له مجموعة شرطيّة ، ولكلّ عنوانٍ من عناوينها مجموعة سببيّة شرطيّة لا بدّ من الحفاظ عليها حؤولاً دون نهاية الوجود أو تسربّ القدر الأكبر من المفاسدِ إليه ..

إنّ من يراقب المناقشات التي تجري في أوساطِ العالم

الغربي على الأقلّ يدرك عمق المغزى من القواعد التوجيهيّة في أمورِ وقضايا الطبّ كما غيرها من قضايا الإجتماع العام ..

بمعنى أنّ العالم اليوم يريد إجابة حقوقيّة لهذا الموضوع قبلِ غيرهِ ، بعد ان وصلت التقنيّة إلى مستوىً بيّنٍ من نتائجها إضافةً إلى المستويين الموضوعي والإجتماعي الأخلاقي ...

لكنَّ شيئاً كشفت عنهُ قضايا الزمنِ وتطوّراتِ الأمور .. من خلال وجود مدرسة لا تريد الإلتزام على الأقلّ بقضايا ذات أهداف ترى فيها ضرورة ، وإن لم تكن على قاعدةِ أنّها الأهمّ في موازين التزاحمِ بين عناوين ..

هذهِ المدرسة هي أوسع من منطقِ فلسفة الوجود الإجتماعي ، التي نادى بها جان جاك رسو وجون لوك وغيرها من دعاة الجماعةِ تحت عنوان دَستَرةِ الحقوقِ ومواثيق الإنسانِ واحترام الحقّ بالحياة وما يتّصل بهِ كإطارٍ توجيهي لازم في سلوكِ الفردِ والجماعة ... وهي أيضاً غير مقيّدة بنتاج الفكر الحقوقي على الأقلّ في قضايا التزاحمِ أو الضرورةِ كما تراها من ثقلِ جمعية فكر القرنِ العشرين بمدرسةِ المتون الحقوقيّة ..

هذهِ المدرسة كما عبّرت عنها مجموعة من تصاريح ومقابلات بدت على لسانِ روّادها تؤمن بالعناوين التالية كما نفهمها :

١. تحترم البشر قياساً إلى وجودهم الفعلي وضرورة إستمرارِهم ، أمّا باقي الأمور مِن فهمٍ توسّعي للأجنّةِ وأهميّتِها وحاكميّتها على الأبحاثِ والتطبيقاتِ فهي غير فاعلةٍ من وجهةِ نظرِها .
٢. المهمّ والأهمّ يجب أن لا يكونا مقيّدين بالكتابات الحقوقيّة التي مثّلها الإعلان العالمي وما تبعه من منشوراتٍ حقوقيّة .
٣. لا بدّ من التعاملِ مع إستنساخ الأجنّة من بابِ المغامرةِ التطبيقيّة ، لجهةِ أنّها ربّما قدّمت مجموعة من إجاباتٍ تسدّ حاجّة القصورِ وتُشبِعُها ...
٤. لا بدّ من التفريق بين حياة الجنين وحياة البشر خارج الأرحام والتعامل مع الجنين كمادّة مخبريّة ودوائيّة ..

إنَّ هذا المنطق ليس منطق البريطانيين في الوجهِ الرسمي التشريعي وحسب ، بل هو أوسع منهُ إلى مجموعةٍ من أطبّاء معروفين وبارزين على الساحة الدوليّة ، تركوا مهنة الطبِّ جانباً وخاضوا بكلّ قوّة جدالاً واسعاً في التنظير لمعنى الحقوقِ الإنسانيّة وضرورات الوجودِ كما يرونَها ، بل وناقشوا فيها على أساسِ أنّ قناعاتِهم تمثّل " الحقيقة اليقينيّة " التي تتجاوزهم إلى غيرهم من جنس المخلوقات البشريّة ، وأنّ على المشترع أن يكونَ منطوياً على أسسٍ نفسيّة تشريعيّةٍ كما هم يرون الأمور ..

ومن يتمعّن بدقّة في مجموعة من أفكارِ تيّار " الفراغ الحقوقي " قياساً على ضروراتٍ يريدون إملاءها ، فإنّه يجد أنّ هناك مدرسة عبثيّة الوجود تتشكّل بقوّة ، خاصّة أنّ التطوّر ونسف الثبات في جملة من مبادئ أساسيّة تدفعها بيئةٌ خطيرةٌ في أهمّ معاقل الغربِ ، الذي يصرّ على انه هو حصراً مرجع الموازين الحقوقيّة ، والسيّد الوحيد الذي يكتب مواثيق الهويّة الإجتماعيّة الطبيعيّة .. مع أنّ كلّ شيءٍ من مؤشّراتٍ مسحيّة يدلّ على أنّ مجموعة مخيفة من المبادئِ وتطبيقاتِها أدّت إلى بروز بيئة ما زالت تعمل على نسف حتىَ الغايات العليا التي يريد المشترع هناك

حمايتها ... وهذا بطبيعة الحال يستدعي الحذر مع الأمور وعناوينها ، خاصّة مع موضوعٍ مثل إستنساخ الأجنّة ... [1]

---

[1] والأمثلة في ذلك السوق الغربي الذي يقود عالم الليبراليّة ومن وراءه مجتمعات الكون السياسي ، أكثر من أن تُحصى . وإليك واحدة من عيّناتها التي تدلّ على مدى " حكومة المفاهيم " التي أطاحت حتى بالبنية النفسيّة للتعامل مع الإنسانِ كقيمة محترمة ، وأحالت التعامل معه عبر الموت كهدف ومطلبٍ نفسيٍّ سوقيٍّ ، بل ربّما مطلب ذاتي للتشفّي والإشباع فقط .. ففي تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٠ إعترف الطبيب الأمريكي " مايكل سوانغو (٤٥ عاماً) خلال محاكمته في نيويورك ، بأنّه كان يقتل مرضاهُ بهدف الحصول على لذّة القتل فقط . وأنّه تعلّم ذلك من مظاهر المجتمع وثقافته وعقليّته التي تقوم على نوعٍ من العنف الواسع . وأشار إلى أنّه كان يقوم بقتل مرضاهُ عن طريق حقنهم بجرعات من " مادّة سامّة " . وقالت صحيفة " هيرالد تريبيون " : إنّ التحقيقات التي تتابعت في القضيّة ذهبت للبحث والتدقيق في أغراض سوانغو الشخصيّة ، وبشكل رئيسي في ملاحظات مفكّرته اليوميّة . وظهر أنّ قرآءة عدّة فقرات من مفكّرته تشير إلى أنّهُ نفّذ عمليّات القتل ، إستجابةً لرغبة خالصة في " مشاهدة الموت وتنشّق رائحتهُ " على حدّ ما جاء في كتاباته تلك . وكانت مفكّرة سوانغو قد وقعت بين أيدي المحقّقين عندما أوقف عام ١٩٩٧ في مطار شيكاغو أثناء توجّهه إلى المملكة العربيّة السعوديّة ، حيث عمل هناك كطبيب لفترة في إحدى المستشفيات . ولا يعرف العدد الكامل لقتلاهُ لأنّه لم يكن تحت المراقبة ، وعمل في عدّة دول . خاصّة أنّه تجذبهُ مشاهد " نزع الروح " ... وتشير المفكرة اليوميّة لـــ سوانغو إلى أنّه كان " قارئاً مدمناً " لكتب تحكي قصص الموت ، وأخرى عن أطبّاء يظنّون أنّهم يملكون قوى خارقة ولا نهائيّة . كما يتابع بشغف أفلام الرعب والقتل وبصورة عامّة أفلام العنف غير العادي . وأنّه مولعٌ بها ويتابعها بشغف . ومن بين المدوّنات الشخصيّة لسوانغو لفتت نظر المحقّقين فقرات منسوخة من رواية منشورة عام ١٩٧٥ تحكي قصّة طبيب قام بقتل زوجته عن طريق حقنها بمادّة سامّة . وتقول الفقرة : بإمكانه الآن النظر إلى مرآة ليتأكّد من أنّهُ باتَ واحداً من أقوى الرجال في العالم وأخطرهم . بإمكانه أن يتأكّد من أنّه رجل خارقٌ سرّي . والكتاب الذي شغف به سوانغو هو " المسافر " من تأليف " جون كاتزنباخ " وقد نسخ أيضاً فقرة منه على مفكّرته تقول : عندما أقوم بقتل أحدهم أفعل ذلك لأنّني فقط أريد القتل . إنّها الطريقة الوحيدة التي تذكّرني بأنّني ما زلتُ على قيد الحياة . وقد أيقن المحقّقون من أنّ القتل من أجل المتعة واللذّة والتشفّي هي النتيجة الوحيدة التي كانت تدفع سوانغو –

لقد خاض كلا الفريقين من مؤيّدٍ ومعارضٍ صراعاً عنيفاً حول " القاعدة الحقوقيّة " تحت عنوانين :

١. طرف ثابت على متنِ المواثيق الأخلاقيّة الإنسانيّة كما عرفها في الشرائع الوضعيّةِ المرعيّة إلى اليوم ، مضافاً إليها مواثيق الإعلانات الحقوقيّة العالميّة والتي تولّت إصدار قسم منها الأمم المتّحدة بل الجمعيّة العامّة منها ، فضلاً عن مقدّمات الدساتير التي تبنّت هذهِ الإعلانات ...

٢. آخر معترض على المعنى الثابت من هذهِ الهويّة الحقوقيّة مدّعياً أنّه لا بدَّ من التغيير في الفهمِ الحقوقي قياساً على الضروراتِ التي نشعرُ بها ونعتبرها من أساسيّاتِ فهم الوجودِ وغاياتهِ ...

- للقتل . إحدى ممرّضات المركز الطبّي في " نورث بورت " كانت قد شاهدت الدكتور سوانغو خلال قتله لمريضه جورج سيانو على سريره في المستشفى عام ١٩٩٣ ، وشهدت أمام المحكمة بما رأت آنذاك . حيث قام سوانغو بحقن مرضه بجرعات زائدة من " مادّة اليثال " ثمّ جلس على جهاز التدفئة ، يراقب بلذّة وهدوء موتهُ البطيء . ومع أنّه إعترف عن عدّة ضحايا إلا أنّ الرقم من الضحايا يعتبر في نظر المحققين كبير جدّاً ، خاصّة أنّ بعض الجرائم كان قد نفّذها عام ١٩٨٤ في فتاة إسمها " سنتيا ماكغي " (١٩ عاماً) وقد كانت مريضته في مستشفى ولاية أوهايو خلال عمله هناك .

ومع كلّ يومٍ تتوسّع النقاشاتِ ، ففي الفقرةِ الأولى من متنِ نقاشِ العلماءِ والسياسيين ، كان الأمر متعلّقاً بإستنساخ أجنّة في المعامل الطبيّة والمختبريّة من أجل إنتاج أدوية وتطبيقاتٍ أخرى ، إلا أنّ الأمور كشفت عن أفقٍ في توسيعِ هذا الأمر من خلال إعلان بعض العلماء عن نيّتِهم إستنساخ كائن حيّ يكون نسخةً شاهدةً على منطق التجربة الواسعة في فهم الطبّ ..

أمام هذا الإعلان شهد العالم أعنف مواجهة حقوقيّة ذات صفات توصيفيّة ضمن حدودٍ معيّنةٍ من الأهدافِ والغايات والعناوين ..

منها على سبيل المثال ما جرى بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٠١ حيثُ أشار جملة من أبرزِ العلماء الأمريكيين في هذا المجال ، إلى جملة من عناوين منها :

١. إنّ نسبة نجاح الإستنساخ على الإنسان ضعيفة جدّاً ، خاصّةً أنّ أقلّ من ٣ في المائة ينجح فيها الإستنساخ على الحيوان ، وبيّنوا رزمة من نتائجِ معلوماتِهم وأبحاثهم حول الموضوع مشيرين إلى أنّ إيقاعات وتشوّهات

بدأت تظهر على حيوانات تمّ إستنساخها من الهرم وغيرِه ...

٢. إنّ مشكلة " إفراغ المورّثاتِ " ثمّ ملئها بمورّثات أخرى حسب الطلب في وقتٍ قياسيّ ، يحتاجُ إلى مدّةٍ أطول بكثير ، ربّما تكون وراء هذا السبب ، وإنّ أيّ خطأ يؤدّي إلى تشوّهٍ ما .

٣. يظهر بشكلٍ جزئيٍّ من أقوالِ العلماء أنّ مشكلةَ إفراغ المواصفات الجينيّة المطلوبة بعد إفراغ الخليّة من المواصفات الطبيعيّة ، هو وراء هذه المشكلة .

٤. يؤكّد العلماء على أنّ ملئ الخليّة بمجموعٍ مورّثات وفق الحالةِ العاديّةِ يحتاجُ إلى زمنٍ طويلٍ جدّاً ، وهو يتمّ عبر الإستنساخ بساعات ...

ممّا يعني أنّ خطر الإستنساخ ما زال ماثلاً أمامَهم وفق صيغِ الطبِّ والإختبارات نفسها ، وما تعنيه الخبرة التطبيقيّة من معنى بيِّنٍ في هذا المجالِ ، خاصّةً أنّ معايير علميّة ضامنة حتى الآن غير موجودة على هذا المستوى ، بدليل أن نجاح عمليّة

الإستنساخ الحيواني لا تتجاوز ٣ في المئة من أصل العدد المستنسخ ، فضلاً عن ظهور تشوّهات في قسمٍ من المستنسخات التي قيل فيها أنّها نجحت ، وذلك بعد مدّةٍ من الزمن على تخليقها .

كلّ هذا يطرح بقوّة مجموعة من أسئلة عميقة في مدلولها ولكنّها كلّها يُؤتى بها من بابٍ حقوقيّ تدور مادّة بيانهِ حول قيمة توجيه الفكرة للإنسانِ وحكومتها عليهِ في الميدان الطبّي البحثي وهذا السؤال يتّسع لكلّ سلوكٍ بشريّ .. لكنّه يتجاوز أصل الفكرةِ ليبحث في جوهرِ فقهِها ومعانيها عن الوجود بما فيهِ الفرد والجماعة والوظيفة الإشباعيّة ...

حق الجنين في مواجهة المختبر

حقّ الجنين وما يعنيه
من ناحية حقوقيّة

ما مضى من نقاشٍ وأفكارٍ واضح في أنّه يتعلّق بما للجنين من حقّ بالحياةِ والصحّة ضمن حدود المطلق أو ضمن شروط ..

وهو يرتكز بدرجةٍ أولى على جوهرِ حقّ الجنين بأن يكونَ سليماً معافى في جسمهِ وعقلِهِ من وجهةٍ طبيّةٍ ببعدِ النظرِ عن مضامين ومعانٍ وعناوين أخرى تتقاطع نتائج هذهِ التقنيّة ومعاني التطبيق الوجودي لها مثل القضايا التي أثيرت حول إستنساخ جيش من مثليّي الصورة والتطابق بالموصفات الجسمانيّة الخارجيّة ، ومدى تأثيره السلبي على قضايا العلاقات الإجتماعيّة المدنيّة وحفظ الأمن الإجتماعي ، وإستغلال المافيا لهذا المحور ، ما يهدّد بأزمةٍ لا حلٌّ لها ..

وهذا موضوع عنيف بكلّ معانيهِ حتى على قياسات الفهم الحقوقي لضرورة إنقاذ حياة الموجودين وتفضيلِهِ على حياةِ الأجنّة ... إنَّ الأمر هنا يتعلّق بموضوعٍ وعنوانٍ آخر ، هو الميزان الذي اعتمدهُ هؤلاءِ من أجل تعديل فهم المواثيق الحقوقيّة الوجوديّة بين الضروراتِ وغيرها ..

وبكلمةٍ أوضح :

ما هي الحجّة الحقوقيّة التي تسمح بسلوكٍ طبيٍّ كهذا ما دام أنّ الضابط للإيقاعات السلوكيّة ما زال مُدَستراً ويخضع لحكومة المادّة القانونيّة التي أخذ فيها الجماعة في منطقِ إجتماعِهم أن تكون وفق الغايات النبيلة من الوجود ، وأن تحدّد دورها الوظيفي بين منطقيّ المصلحةِ والفساد ... ؟

ولأنّ الموضوع في غاية الدقّة ، والمتن الحقوقي فيهِ متلازم مع نتائجِ أهلِ الخبرةِ من جهةِ الإفتاء بالجوازِ أو المنع فيما خصّ موضوع إستنساخ الأجنّة وتطبيقاتِهِ الموضوعيّة ، وببعد النظرِ عن القضايا الإجتماعيّة وما تعنيهِ من انعكاساتٍ على قطاع الوجود الإجتماعي القائم على أساسِ تمايز الوجوهِ .. كان لا بدَّ من

العودةِ إلى أهلِ الخبرةِ في نتائجِهم خاصّة من لهم باعٌ في التجربةِ والإستنتاجاتِ تلك ...

وعلى الفور وبتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠١ أجاب العالمان الشهيرانِ : رودولف جاينيش وأيان ويلموت اللذان إستنسخا النعجة دولّلي ، وكانا مسؤولين قبل أربع سنوات عن إستنساخ أوّل حيوان في العالم في مقالٍ مهمٍّ ودقيق نشرته مجلَة " ساينس العلميّة " بمجموعة من نتائج هي التالية :

١. إنّ فكرةَ إستنساخ البشر بنفس " التقنيّات " التي إستُخدمت في الحيوانات أمرٌ " خَطِرٌ " وغير مسؤول .

٢. إنّ الأطفال الناتجين عن الإستنساخ بتلك التقنيّة يمكن أن يموتوا أو يعانوا من أوجه شذوذ عديدةٍ .

٣. إنّ الخطوات المستخدمة في إستنساخ الحيوانات تنتج نسبةً منخفضةً جدّاً من الأجنّة ، التي يمكن إستمرارها على قيد الحياة ، وكثير من هذه الأجنّة يموت عقب الولادة .

٤. إنّ أيّ إنسانٍ مستنسخ يبقى على قيد الحياة ، قد يعاني

من أوجه شذوذ ، في أجهزة التنفّس ، والدورة الدمويّة والمناعة والكلية والمخّ ...

٥. إنّ الأدلّةَ بدأت تشيرُ إلى عيوبٍ أخرى في النموّ والجينات .

٦. وحذّرا من أنّ ردّ فعل الرأي العام تجاه محاولة فاشلة لإستنساخ البشر يمكن أن يقوّض الأبحاث الجديرة بالتقدير في مجال إستنساخ الخلايا ، بغرض علاج الأمراض .

إلا أنّ المجموعة التي تقود المغامرة في الإستنساخ صمّمت على إنتاج أوّل نسخة من طفلٍ مستنسخٍ بيعدِ النظرِ علن الجدلِ القانوني ... وبالفعلِ كانت شركة " كولنيد " الأمريكيّة التابعة لطائفة الرائيليين قد بدأت العمل في مختبرٍ سرّيّ في الولايات المتّحدة .

والرائيل هي طائفة يبلغ عدد أتباعها حوالي ٥٥ ألفاً في العالم يؤمنون أنّ الحياة على كوكبِ الأرض نشأت بفضلِ كائناتٍ فضائيّةٍ وصلت إليها عبر أطباق طائرة منذ ٢٥ ألف عام

ويعيش مؤسّس هذه الطائفة الصحافيّ الفرنسيّ السابق " كلود فوربلون " الذي أطلق على نفسه إسم " رائيل " في كيبيك في كندا ، ويزعم أنّه نبيّ من الأنبياء كما نبوّة موسى وعيسى ومحمّد وأنّه مخلّص للبشريّة .

من هذهِ الطائفة ، قالت العالمة الفرنسيّة " برجيب بواسوليه " المديرة العلميّة لشركة كولنيد ومقرّها " لاس فيغاس نيفادا " أمام لجنة تحقيق عن الإستنساخ البشريّ تابعة لمجلس النوّاب الأمريكيّ :

إنّنا نقوم حاليّاً بإستنساخ طفل في " مكانٍ ما " بالولايات المتّحدة .

وأضافت : إنّ فريقاً من أربعة أطبّاء يعمل منذ شهر كانون أوّل ٢٠٠١ تحت إشرافها في هذا المشروع من أجل إستنساخ أوّل طفل بشريّ . وأكّدت أنّ الأعمال هذه ستستمرّ ما دام أنّها غير مخالفةٍ للقانون في الولايات المتّحدة .

ومباشرة بدأ الكونغرس الأمريكيّ تقديم مجموعة من الإقتراحات من أجل إصدار قانون حظر شامل للإستنساخ على

البشر .

ويريد علماء شركة كولنيد إدخال المادّة الوراثيّة (دي أن إيه) أو الحمض النوويّ منقوص الأوكسجين المأخوذ من خلايا محفوظة للطفل المتوفّى (المنوي إستنساخه بناءً على طلبِ الأهل) وذلك من خلايا محفوظة للطفل المتوفّى إلى بويضة منـــزوعة النواة يتمّ زرعها في رحم الأمّ تمهيداً لحدوث الحمل .

وكان قد مثل أمام اللجنة الأمريكيّة مجموعة مهمّة من العلماء الذين يتنافسون على إثبات أدلّة على حرمة الإستنساخ على البشر ومحظوريّته بمقابل ثلّة من العلماء قليلةٍ دافعت أمام اللجنة عن رأيها وعن جدوى الإستنساخ لقطع الطريق أمام الكونغرس في إصدار قانون يحظر كافّة أشكال الإستنساخ التي تتعلّق بالبشر .

والأهمّ في تلك المطالعاتِ في مواثيق الحججِ والأدلّة ما أدلى بهِ أهمّ العلماء الذين إستنسخوا حيوانات ، ومشهود لهم في الوسط الطبيّ أنّ " حرمة إستنساخ كائن بشريّ " شيئ مؤكّد لأنّ الأدوات والتقنيّة أقلّ بكثير من إمكانيّة إستنساخهِ بمعنى سليم

وفقاً لكتاب مقاييس الصحّة المعهودة في الوسط الطّبي .. وأنّها قاصرة عن بلوغِ ذلك .

ومنذ تلك اللحظةِ ما زال العالم يعيش بين دفّتين من عالمِ النقاش :

بين دهشة العالم الجليّة بما آلت إليهِ قدرةُ الطبٍّ من إستنساخٍ .

وبين إدارة ملفّ الإستساخ وتطبيقاتهِ ووصولهِ إلى مرحلةٍ من مناطق محرّمة ومخيفة وفق مقاييس حقوق الإنسان على الأقلّ .. [1]

---

[1] تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة امريكية أنها انتهت من " فكّ الرموز الوراثية " لأحد الاشخاص ما قد يودي الى فك رموز خارطة المخزون الوراثي للإنسانية خلال بضعة اشهر . وقالت شركة " سيليرا جينوميكس " التي تتخذ من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان أنها : أنجزت فك مجموعة الرموز الوراثية لأحد الاشخاص وبدأت الآن تجميع وترتيب هذه الرموز بشكل متسلسل . واضاف البيان أنها تنوي سيليرا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي . يشار الى ان المخزون الوراثي الذي يضم مجمل المورثات الجينية التي تميّز الجنس البشري يحدد الخصائص المميزة لكل شخص مثل لون الشعر أو العينين او الاستعداد للإصابة ببعض الامراض مثل السكري والسرطان والربو وأمراض القلب وغيرها ... كما ان السباق في مجال فكّ الرموز الوراثية يوفر فائدة علمية كبيرة إذ تعتبر الاوساط الطبية أن طبّ المستقبل سيقوم على استخدام الجينات في العلاج . اذ بمعرفة المورثة او الجينة التي تنتج هذا البروتين او ذاك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الامراض . ويعتبر الباحثون ان فكّ رموز مخزون الجينات الوراثية للإنسان يشكّل ذروة العلم الحديث وانجازاً حقيقياً =

ولا يمرّ أسبوع إلا ويكون فيهِ مقالة واسعة تتوسّطها مجموعة من مواثيق سرد الحجج ، إعتماداً على هيكلٍ طبّي وحقوقي ، الهدف هو تأهيل الوسط البشري ليتقبّل كلَ نتيجةٍ ممكنةٍ من هذا الملفّ المعقّد فعلاً .. حيث أنّ خطّ التماسِ فيهِ هو الإنسانُ نفسُهُ بمجموعةٍ واسعةٍ من حقوقهِ الأصليّة ، التيّ منها حقّ الحياة ، وحقّ الصحّة ، ومنع الإعتداء على إستعداداتهِ الطبيعيّة ومقوّماتهِ الوجوديّة ..

= لعلم الاحياء . وعندما يمتلك العلماء اسرار كل من الكلمات والجمل والفصول التي تشكّل " كتاب الحياة " الكبير ستتوافر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكوّن جسم الانسان والطريقة التي يعمل بها . وان كل شيئ يبدأ من الحمض النووي الريبي لأن هذه الجزيئة الكامنة وسط نواة كل خلايا الجسم الانساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الاخرى . ومنذ بدأ جون واطوسون وفرانسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يعرف العلماء ان الحامض النووي الريبي يتألف من شريطين طويلين مجدولين علي بعضهما البعض على شكل درج مزدوج حلزونية ويرتبط هذان الشريطان بعضهما بروابط صغيرة لا تحصى تتألف فقط من أربعة حوامض امينيّة يعبّر عنها بحروف أربعة " أ و سي " و " جي و تي " يتزاوج أ مع تي ، سي مع جي .

وتتمثل عملية فكّ الرموز بادخال جزئيات متناهية الصغر من الحمض النووي الريبي في آلة فك الرموز وقراءة الحروف التي تشكل هذا السلّم واحداً واحداً ... وقد نجحت شركة " سيليرا جينوميكس " في فكّ رموز مليارات ثلاثة لدرجات السلّم ويتعين الان عليها تجميعها ووضعها بترتيب مسلسل بواسطة اجهزة كومبيوتر قوية لتحديد دورها في عمل جسم الانسان .

هذا الامر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة الى درجة ان الرئيس الامريكي بيل كلنتون تولى الاعلان عن هذا الفتح العلمي ... وهذا بلا شك يرد على الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات التي تغني الخزينة الأمريكية على طول فتوحات الكشف العلمي .

وكما ترى إنّه موضوع أوسع من جدرانِ البحث الطبّي ونتائجهِ لأنّ موضوع التطبيقات فيه هو الإنسان وصحّتُهُ ولا يمكن حتى الآن وقياساً على مواثيق مكتوبة ومحفوظة في شتّى ميادين ثقافة دفترِ العالم أن يصل الأمر إلى تحرير الإنسان وبسرعةٍ من مواثيقهِ التي دان لها بمسيرةٍ جبّارةٍ وزخمٍ هائل من التضحيات على مرِّ التاريخِ ، حتى كتبها بدمِ ثوّارِهِ والعصيانِ المدني والدموي فضلاً عن وجهة التاريخِ الحقوقية .

ومع كلّ ذلك فإنّ أهمّ معاقل الحقوق والسياسة في العالم ما زالت تصرّ وتتشبّث بأصل النظريّة التي قرّرت الإعتراف بصيغة حقوق الطبيعة ، وأنّه لا يجوز بهذهِ السهولة الإعتداء عليها وتهشيمها ..

من هنا كان من الطبيعي جدّاً أن نقرأ في صفٍّ الإدانات تلك مجموعةً من مقالاتٍ علميّةٍ تثبت أنّ هناك أزمة مخاطرة غير مشروعة قياساً إلى مفاهيم الطبّ الإنساني على الأقلّ فيما خصّ عمليّة إستنساخ الأجنّة ، وتقرّر مع المادّة الضامنة لحقّ الحياة والصحّة والسلامةِ بالجسمِ والعقل أنّ الأمر خطر وممنوع من

ناحيةٍ إنسانيّة حقوقيّة بل طبيّة .. لأنّ هامش الأمانِ فيها غير موجودٍ أصلاً ، وفي كتاب حقوقِ الإنسان الكثير ممّا يدين هكذا تصرّف ...

إنّ هذا ما نعبّر عنه بـــ " فقه الحياة " قياساً إلى ما عهدته البشريّة على الأقلّ من يقينيّات حقوقيّة ، لا يجوز أن تمتد إليها يدُ الوهم لتمحوها أو تبطل مفعولها ، مع أنّ الزمنَ الذي نعيشُهُ هو أكبر دعاية من وهم الأدوار وتوسّعيّة الإنقلاباتِ من دونِ هويّة .. [1]

---

[1] ففي فرنسا تمّ وضع منظومة حقوقيّة تأثّرت بأفكار جان جاك رسو وغيره من الفلاسفة عام ١٧٨٩ وذلك تحت عنوان " حقوق المواطن والإنسان " نذكر منها المبادئ التالية :

١. ــ إنّ الناس قد خلقوا أحراراً . ومتساوين في الحقوق . وليس من تمييز بينهم إلا بالنسبة إلى المنفعة العامة .

٢. ــ إنّ هدف كلّ سلطة سياسيّة هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعيّة والدائمة . وهذه الحقوق هي : الحريّة . والملكيّة الخاصّة والأمان ومكافحة الظلم .

٣. ــ إنّ مصدر كلّ سلطة يكمن في الأمّة . ولا تستطيع أيّة هيئة أو أيّ شخص أن يمارس السلطة دون تفويض صريح من الأمّة .

٤. ــ إنّ الحرية تعني تمكين كلّ مواطن من عمل ما يريد على ألا يضرّ عمله بالآخرين لنفس الحريّات . ولا يجوز وضع هذه الحدود إلا من قبل القانون .

٥. ــ إنّ القانون يعبّر عن الإرادة العامّة . وبالتالي فإنّه يحقّ لكلّ المواطنين أن يشاركو ا بالتشريع . إمّا مباشرة أو بواسطة ممثليهم كما أنّ جميع المواطنين . وهم متساوون بنظر القانون يحقّ لهم الترشّح لكافة وظائف الدولة ومناصبها . وفقاً لمؤهلاتهم ودونما تمييز . =

وهذا يفرضُ علينا قيمة أساسيّة في التعاملِ مع موضوع الإستنساخ ، أعني بذلك بيئة التقنيّة ووجه إدارتِها ونمط تطبيقاتِها ومادّة توجيهها في زمنٍ بدأت العبثيّة تضربُ أهمَّ أعمدته الحقوقيّة وتغيّر عميق هويّتِه ...

---

٦. ــ لا يجوز إتهام أحد وحجز حرية أي مواطن إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون

٧. ــ المرء بريء حتى تثبت إدانته .

٨. ــ لا يحق فرض العقاب إلا في حالات الضرورة .

٩. ــ الرأي الحرّ هو من أهم حريات الإنسان . لكلّ مواطن حرية التعبير عن آرائه كتابةً وشفاهاً وطبعاً . إلا أنّه يتحمّل مسؤوليّة المبالغة في إستعمال هذه الحرية وفقاً لنصّ القانون .

١٠. ــ إنّ ضمان حريات الإنسان والمواطن يستوجب وجود قوّة عامّة . وهذه تنشأ لمصلحة الشعب وليس لإفادة أولئك المؤتمنين عليها .

١١. ــ لكلّ المواطنين الحقّ بأن يتأكّدوا بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم من ضرورة فرض الضريبة العامة . ومن صحة إستعمال أموالها وجبايتها وتوزيعها ومدّتها .

١٢. ــ إنّ حقّ الملكيّة مقدّس ولا يقبل العبث . ولا يجوز أخذ ملك أي شخص . ما لم يكن هنالك ضرورة ثابتة وعند ذلك يتمّ الإستملاك لقاء تعويض عادل ومسبق .

١٣. ــ إنّ المجتمع الذي ليس فيه ضمانات للحقوق . وليس فيه فصل للسلطات . يعتبر بلا دستور .

أهل الخبرة في مواجهة
إستنساخ جنين بشري

مرافعات علماء الإستنساخ

لأنّ موضوعَ إستنساخ طفل أصبح جديّاً ، وهو لا يقتصر على فهمِ النمط الطبّي بل يتعدّاه إلى مجموعة من معانٍ وموادٍ حقوقيّةٍ ذات قداسة أعلنتها كافّة قوانين العالم ، من هنا كان لا بدّ أن تقودَ مجموعة من الحقوقيين إطاراً واسعاً من فهمِ المنظومة الحقوقيّة في حقلٍ تطبيقيّ ، يعتمدون فيهِ على مناخاتِ الخبرة والتجربة والإدلاءات العلميّة في مجالِ الإستنساخ وستكون أقوال من لديهم خبرةَ التجربة وقدرة البيان العلمي أساسيّة جدّاً في تنقيح المعنى الحقوقي أو تطبيقاتهِ ..

ولأنّ المهد الأمريكي يحتوي على التقنيّة وعلمائِها والإستعداد للبدء بجملةٍ واسعة من التطبيقاتِ هذه ، فقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى جمع أدلّة وحجج لتشكّل بنية أساسيّة في رفضِها أو قبولها للإستنساخ ، بالإضافة إلى توسّط الصحافة في تنضيج الرأي العام لمساعدة كلا الفريقين المتنازعين ، اللذين

يرميانِ إلى إقناع الإدارة وفق ما يعتقدون وما يرون .. وهكذا في كلِّ حقبةٍ قصيرةٍ نقرأ في الصحافةِ مجموعة من حججٍ ونتائج ما آلت إليهِ جلسة الإستماع أمام لجنة الكونغرس الأمريكي من أفكارٍ وأطروحات ، والذي يبدو أنَّ الغالب منها يحذِّر مجدَّداً من استنساخ الأجنَّة ...

ففي تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠١ أشار العلماءُ إلى أنَّ علميّات الإستنساخ التي تشهد معدّلات فشل كبيرة بالنسبةِ إلى الحيوانات إنّها ستؤدّي — لا محالة — إذا أجريت على الإنسانِ إلى ولادةِ أطفالٍ ، مصابين بتشوّهات مخيفةٍ ، أو قصورٍ عقليٍّ كبيرٍ . وهو برأيهم يخلّ بنموذج الحدود الدنيا من مواثيقِ شرعةِ الحقوقِ الإنسانيّة ..

وفي شهادتهم المتتابعة أمام لجنة تحقيق حول الإستنساخ البشريّ تابعة لمجلس النوّاب الأمريكيّ ، حذّر العديد من العلماء والخبراء من المحاولات الجارية لإستنساخ كائنٍ بشريّ ، أو تلك التي أعلن عن قربِ إجرائها .

وأشار هؤلاء إلى أنّ تجارب الإستنساخ التي أجريت

حتى الآن على الحيوانات ، أسفرت عن حالات إجهاض ، وعن ولادات قبل أوانها ، وتشوّهات جسديّة ومضاعفات مرتفعة للوفاة بعد الولادة ، مؤكّدين أنّ الإستنساخ البشريّ ، ليس أمامهُ عمليّاً أيُّ فرصةٍ للنجاحِ في إطارِ حدودِ " المعرفةِ " حاليّاً .

ومقابل هذهِ المدرسة الوجوديّة حول فهم الأنسنةِ ومواثيقِها برز " كونسرسيوم دوليّ " بقيادة طبيب أمراض النساء الإيطاليّ الذي يقيم في الولايات المتّحدة " سيفيرينو أنتينوري " وفريق أطبّاء بقيادة عالمة فرنسيّة تابعة لطائفة الرائيليين ، تقيم أيضاً في الولايات المتّحدة وطبيب من شيكاغو يدعى " ريتشارد سيد " يدعو إلى مجموعة من أفكارٍ أهمّها :

١. وجوب إعتماد فهمٍ مختلفٍ للمخاطرِ .

٢. يحذّر من أنّ العلم لا بدَ أن يكون في دائرةٍ أوسع من الهواجسِ هذهِ .. لذا فهم بدءوا فعلاً سباقاً محموماً لاستنساخ أوّلِ " كائنٍ بشريّ " .

وعمليّاً : حتى الآن جرى إستنساخ خمسة أنواع من الثدييات مع معدّل نجاح لم يتجاوز ٣ إلى ٥ في المئة هي :

١. خروف .

٢. فأر .

٣. نعجة .

٤. بقرة .

٥. خنـــزير .

وتعليقاً على نتائجِ الإستنساخ الحيواني هذا يقول رودولف جاينيش :

١. إنّ معظم الكائنات المستنسخة تموتُ إمّا خلال مراحل تطوّر الجنين المختلفة ، أو عند الولادة ، أو بعدها مباشرةً ...

٢. إنَّ معظم " المواليد المستنسخين " يكونون عادةً كبار الحجم ! والذين تكتبُ لهم الحياةُ بعد الولادةِ يموتون عادةً في الأيام أو الأسابيعِ التالية ، سواء نتيجةَ خلل وقصور في الكلية ، أو في القلب والرئتين ، أو في المخّ ، أو تشوّهات جسديّة ، أو قصور في الجهاز المناعيّ ...

ويقول " مارك ويثوزن " أستاذ الطبّ البيطريّ في

جامعة " ايه اند ام في تكساس " :

١ـ عند البقر تموت حوالي ٩٠ في المئة من الأجنّة المستخدمة أو تجهض فجأةً خلال ٣٥ إلى ٩٠ يوماً من نموّها ، وأكثر التشوّهات شيوعاً التي إكتشفت حتى الآن في الأجنّة المجهضة أو حديثة الولادة هي الضخامة غير العاديّة لحجم المشيمة واختلالها الوظيفيّ ...

٢ـ لا يعرف أطبّاء النساء حتى الآن بالتحديد سبب معدّل الفشل الكبير للإستنساخ الحيوانيّ .

ويقول جاينيش : إنّ السبب الراجح لعدم نموّ الجنين المستنسخ بصورةٍ طبيعيّةٍ ، هو الخطأ في إعادة " برمجة " الجينات الوراثيّة .

ويشيرُ الخبراء إلى أنّ المشكلة تكمنُ في أنّ إعادة البرمجة الخاطئة لا تودّي إلى تحوّلات جينيّة (وراثيّة) أو كروموزوميّة (صبغيّة) ومن ثمّ فإنّه من المستحيل تقريباً إكتشاف أيّ تشوّهٍ وراثيٍّ في مرحلة ما قبل التلقيح ، أو حتى في مرحلة تطوّر الجنين حتى أنّ النعجة دولّلي التي كانت سنة ١٩٩٧ أوّل حيوان

مستنسخ بنجاحٍ ، هي مصابة بالبدانةِ .

ويضيف جاينيش : لا نعرفُ لماذا ! ... وكانت فشلت قبلها ٢٧٦ محاولة تجربة إستنساخ .

وتقول مجموعة من الخبراء والمشاركين في إستنساخ النعجة الإسكتلنديّة :

إنّه يتعيّن وجود حوالي (ألف أمّ حامل) للنجاح في إستنساخ طفلٍ من خليّةِ إنسانٍ واحدةٍ .

ويعلّق رئيس لجنة التحقيق الأمريكيّة على هذا قائلاً : إنّ هذا يعني (٩٩٩ حالة إجهاض أو وفاة للجنين عند الولادة ، أو ولادة أطفال مصابين بأنواع من الخلل الوراثيّ لنجاح حالةٍ واحدةٍ .. !) .

وخلص " مايكل سوليس " رئيس الجمعيّة الأمريكيّة للطبّ التناسليّ إلى أنّ المشكلات الكثيرة التي إكتشفت لدى الحيوان المستنسخ ستشكّل كارثةً على الإنسانِ " . وذكّر بأوّل مبادئ قسم ابقراط : **أن لا تسبّب أيَّ أذىً** .

ما يعني أنّ هناك فريقاً واسعاً ومهمّاً من أهلِ الخبرةِ ينظرون بعينِ الريبة إلى الإستنساخ من جهةٍ تطبيقيّةٍ قياساً على بطاقة الصحّة الآمنة للطفلِ المستنسخِ ببعدِ النظرِ عن آثارِ الإستنساخ إجتماعيّاً وبيئيّاً ..

يأتي ذلك بمقابل فريق يريد أن يحقّق للعالمِ أوّل نسخة وجوديّة عن طفلٍ مستنسخٍ بفهمٍ مفادهُ أنّنا يجب أن نغيّر من فهمِنا لمعنى المخاطرةِ والمغامرة .. !

إنّ هذا يدلُّ بقوّةٍ على أنّ الصراعَ العنيف الذي ما زلنا نشهدهُ يدور حول " إدارة ملفّ حقوقي " كبنية وركيزة ميثاقيّة من أجل القيام بتجارب إستنساخ [1] ...

ففي هذا الصراع تُعادُ عمليّة رصف وتحديد الحروف الحقوقيّة ، على نسقٍ من صياغة حقوقيّةٍ جديدة تتحدّى خلاصة متنَ " الكتاب الحقوقي " المقرّر تواصلاً في القرنِ العشرين بمقابل

[1] منذ زمنٍ بعيدٍ يعتقدُ العلماءُ في الشأن القانونيّ أنّ المادّة القانونيّة تنتج ما يسمّونه بـ " بيئة النصّ " . وهذه البيئة تلعبُ دوراً أساسيّاً في إنتاج قيم ومفاهيم . وهي تجعل من طبيعة الدور السلوكيّة للنصّ حيّةً أو ميّتةً ، وبدورها تؤثّر بقوّة على باقي النصوص والقيم التي يريد المشترعُ أن يعطيها وزناً عمليّاً أو قيمة محميّة عبر التشريعي .

فئة كبيرة تريد تأكيد المتن الحقوقي لهذا العالم من التوثيق والمعايير المتعلّقة بالإنسانِ وجوداً وصحّة وتأمينات بحثيّة ..

ولأنّ الحياة البشريّة في معتقداتِها أوسع من إطارِ الفقهِ الوضعي ، فإنّنا نجدُ عنواناً بارزاً في المتنِ الحقوقي ، عبّرت عنهُ الكنسية في موقفها ، كما عبّر عنهُ الإسلام ..

ولأنّ الشريعة الإسلاميّة تحملُ في طيّات نظرتِها إلى الحياةِ أفقاً واسعاً حول القضايا ، كانت بدأت شوطهُ منذ لحظة تتابع سلسلة التشريعِ عبر الرسلِ والأنبياء ، من هنا كان من الطبيعي أن يكون للشريعةِ رأياً شرعيّاً في هذا الموضوع الأهمّ في جدولِ قضايا متعدّدة معاصرة ..

خاصّةً أنّ الشريعة الإسلاميّة خاضت أطول صراع من أجل تثبيت فهم مختلف حول الإنسانِ وحقوقِهِ ، وبكلِّ امتيازٍ يمكنُ وصفُها بالشريعة الأولى الفاتحة لعهدِ مواثيق الإنسان ، بل والحصريّة في تعاملها مع الإنسانِ على أساسٍ كونيّ إجتماعي تكون فيه الصيغة الإجتماعيّة نتيجة فهم للهويّة الكونيّة ..

وما تجدرُ الإشارةُ لهُ أنّ التعاملَ مع الطفلِ ولادةً وتربيةً

وإعداداً وتنشئةً ودمجاً في الطبيعة والإجتماع وفق المنطقِ الإسلامي يحتاجُ إلى خصوصيّاتٍ وشروطٍ وأركان ..

وككلِّ قضيّة ، فإنَّ الشريعة الإسلاميّة تنظرُ إلى الأمورِ من عينِ فقهِهَا ومدرستِها ومتنِ حروفِها الحقوقيّة الأوسع من المعنى التعبيري عن المزاج الحقوقي الوضعي ، وأكبر من فهم الحياة على أساسٍ عبثيٍّ أو وجوديّ فارغٍ لا أثر له ، أو أنَّ محطّة الموت ما هي إلا طريقة تعبيريّة عمّا ستصلُ إليه البشريّة من حالةٍ إنعداميّة وكلّ شيءٍ بعدها يكونُ معدوماً .. بل حملت الشريعة الإسلاميّة منطقاً مختلفاً جدّاً عن الحياة كمرحلةٍ وبنية ومعبر إلى العالمِ الآخرِ المخلوقِ بيدِ من كوَّن الوجودَ ورصّعَ في كينونتهِ الحكمة وغاية الأشياء ...

لذلك كان لا بدَّ أن تنطق بوقفةٍ جديّة بما خصَّ جملة العناوين المعروضة في مشرحةِ فقهِ الإستنساخِ وما يعنيهِ ، خاصّة أنّ عناوينها ومبادئها من هذهِ الجهة مشبعة وشموليّة ..

لقد مارست البشريّة تجربة الحياةِ وطوّرت من فهمِها لها وصقلت جملةً من معانيها ، إلا أنّ التطوّر الهائل الذي حصل في

زمنٍ جافٌ قاحلٍ هو ذاك الذي تميّز مع بعثة النبيّ محمّد (ص) الذي عنون رسالتَه بمبادئ إعتُبِرت غَرِيْبةً في ذلك الزمن ، في وقتٍ كانت تؤسّس فيه لعناوين كبرى بحجمِ الإنسانيّة .. عناوين من أمثال :

١. حقّ الإنسان بالحياة .
٢. حقّ الإنسان بالصحّة .
٣. حقّ الإنسان بالمعرفة .
٤. حقّ الإنسان بالعيش الكريم .
٥. حقّ الإنسان بالإنتماء الإجتماعي .
٦. حقّ الإنسان بالتعبير .
٧. حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الإجتماعيّة والسياسيّة .
٨. حقّ الإنسان بالضمانات الإجتماعيّة وشبكات الأمان .
٩. حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الإعتراضيّة .
١٠. حقّ الإنسان بالأسرة .
١١. حقّ الإنسان بالثروة والملكيّة الفرديّة .
١٢. حقّ الجماعة بالوجود وما يتّصل بضرورات وجودها .
١٣. حقّ الإنسان بالأمن الإجتماعي .

١٤. حقّ الإنسان بأن لا يُظلم .

١٥. حقّ الإنسان بالعدالة وحقّ التقاضي وإثبات الحقوق .

١٦. حقّ الإنسان بالمسكن والخصوصيّات .

١٧. حقّ الإنسان بالتعليم .

١٨. حقّ الإنسان بالدفاع عن مصالحهِ المهنيّة والإجتماعيّة والسياسيّة ضمن حدود النظمِ الإسلاميّة .

إلى الكثيرِ الكثيرِ من الحقوقِ الأصليّة والفرعيّةِ التي تضمّنتها الشريعةُ الإسلاميّةُ ، والتي تبلورت بصورةٍ إستثنائيّة كان فيها على الأقلّ تقرير الحكم بالقتل بيدِ الحاكمِ من دونِ نصٍّ مدوّنٍ أو عرفٍ علنيٍّ ثابتٍ أو عقابٍ مُعلنٍ وشبه ذلك ..

جاءت الشريعةُ الإسلاميّة لتعلن أنّ أساس الحكمِ في نظام الجماعةِ لا بدَّ فيهِ من معرفة قانونيّة تضمن القدر الأعلى من العدالةِ ، وتعرّف النّاس حقوقهم ، وتبثّ بينهم وعي الإنتماء .. فكانت الشريعة الإسلاميّة أوّل من تبنّت مبدأ لا عقاب من دونِ بيان . ولا جرمَ من دون نصّ ... إضافة إلى جملة من مبادئ تعتبر بحقٍّ من أجلى سماتِ التطوّر الهائل والتحوّل المذهل في عالم

الإنسان ومواثيقهِ ... لذلك فإنّ الحديث عن إستنساخ الأجنّة في فقهِ الشريعةِ الإسلاميّة لا بدَّ أن يمرّ من نافذة مجموعة من عناوين منها :

١. حقّ الحياة للجنين كما هو تماماً للموجود البشري الخارجي .
٢. حقّ الصحّة ومأمنه التام من جهة التقرير الشرعي والمحكوم فعلاً بجملة من عناوين كبرى حتى في إطار إعمال التغيير فيهِ تحت عنوان المصلحةِ والمفسدة ونسبة كلٍّ منهما ..

وهذا يعني أنّ النقاش هنا محصور في عجز أو عدم عجز التقنيّة ..

ولأنّ الإسلام أقام منظور المسيرة البشريّة من ناحيةٍ وجوديّةٍ على أساسٍ من معنى الجماعة وإقامة نظامِها وفق عناوين ضرورة قيامِها واستمرارِها فقد تعدّدت العناوين والصفقات وتوسّعت في حياة الجماعة وهي منطقة محرّمة ممنوع الإعتداء عليها ولا يجوز أن يضرّ بها سلوك أو ينسف قواعدها ..

لذلك كان لا بدَّ من النظر إلى الإستنساخ من جهةٍ أخرى (جهة إنعكاس الوجود ذاك على ضرورة الجماعة وعناوينِها) وهذا كما ترى يتعلّق بملفّ إدارة الإستنساخ ببعد النظر عن الطبيعة الموضوعيّة له ..

ومن تلك العناوين :

١. أثر الإستنساخ وتطابق الصور على المجال المدني .
٢. التبادل المالي .
٣. الجهة الأمنيّة .
٤. القطاع القضائي .
٥. طبيعة العلاقات الإجتماعيّة .
٦. إستغلال المافيا وأهل الجريمة له .
٧. إنتظام الحقوق الشخصيّة والعامّة في نطاقِ تطابق الشخصيّات في وقتٍ أقيمت فيها المادّة القانونيّة على اساسِ التمايزِ .. !
٨. مناعة المجتمع أمام ظاهرة التطابق النُسَخِي في الشخصيات والوجوه ..
٩. باقي العناوين من الإلتزام والإلزام وما يتّصل بهِ في الحياة

الإقتصاديّة التجاريّة الجنائيّة وهي أكثر من الكثير وعليها قوام الحياة ..

١٠. المحافظة على بُنى الوجود القانوني بمفاعيلهِ وفق غايات التشريع وعناوين الوجود كما تراهُ الشريعة ..

وهي كما تراهُ أمور دقيقة وفي غاية الأهمّيّة ، كانت الشريعة سطّرت فقهها منذ الزمنِ الأوّل الذي بُعِثَ فيهِ النبيّ الأعظمُ محمّدٌ (ص) .. ولأنّ في الإسلام فقه الجماعة والإجتماع فإنّه يشتمل على معاني الوجوديّة بعناوينِها التي أقرّها السماء ، ولا بدَّ من مراعاتِها وضبط إيقاعات السلوكِ على هديِها ..

وهذا ما سنراهُ فيما بعد إن شاء الله تعالى ...

الجهة القانونيّة الوضعيّة

من الجهة القانونيّة الوضعيّة لم تنتهِ قضيّةُ الإستنساخ من الجدلِ حول شرعيّتِها وعدمها من خلال مواد قانونيّة تحدّد شتّى الجوانب . لكنَّه صدر عن الدول مواقف ، وفي بعضها الآخر مواد قانونيّة تحدّد جهة " الممنوع والجائز " إلا أنّ ذلك لا يشمل كلّ دول المنظومة ، وذلك يعود إلى أنّ الإستنساخ وتقنيّته إنّما هو ممكنٌ لدولٍ محدّدةٍ بعينها ...

إلا أنّ تفكير بعضهم في إستنساخ أجنّة في بلادٍ أخرى خارج الولايات المتّحدة بعدما لاحت علامات منع الولايات المتّحدة أثار جدلاً واسعاً حول ملئ فراغ قانوني في متنِ الكتاب الحقوقي في بلادٍ لا تعرف عن الإستنساخ سوى ما تنقلهُ الصحف ..

إستنساخ الحيوان

في مجال إستنساخ الحيوان ، لا يوجد دولة واحدة تمنع إستنساخ الحيوان ، بل أجازت الشرعة العامّة إختبارات تقنيّة الإستنساخ على الحيوان ، ولم يصدر أيّ منع أو موقف من أيّ دولةٍ تمنع إجراء تجارب على الإستنساخ الحيوانيّ ..

وقد اتّفقت الكلمة والمواد وفق الأسس القانونيّة الأوليّة على جواز " الإستنساخ الحيوانيّ " وإجراء التجارب عليه وهذا الأمر يستفيد نتيجته القانونيّة من عدم الحظر إضافة إلى جملة من قواعد أوليّة تسمح بإجراء تجارب على الحيوان ...

لكنّ الإختلاف الذي حصل يكمنُ في الإستنساخ البشريّ وشرعيّته ...

الإستنساخ البشري والتقنية ومواثيق الكتاب الحقوقي

الإستنساخ البشري

يكمنُ مدارُ الجدلِ هنا في جملة من المعاني التي تمثّل ركائز حقوقيّة ، سواء أدلينا بعناوين ومعاني أمثال التعابير الأخلاقيّة أو الإنسانيّة أو مصالح يحميها القانون ، كحياة الأفراد ومنع تسرّب تشوّهات خلقيّة إليهم ، أو توليد صور بشريّة متشابهة من شأنها أن تؤثّر على عناوين الإلتزامات المدنيّة ، أو سير الأمور الأمنيّة ، أو تقصّي الحقائق ، أو تشويه إمكانيّة ضبط صور الأفراد وغيرها ...

هذا ما نقرأهُ عبرَ الجدلِ الواسعِ ، في خانة الإستنساخ البشري ومقدرة التقنيّة على إنتاج صورة سليمة ، أو قدرة المجتمع على تبنّي نموذج من تشابه البشر ، وما يعنيه من إنعكاسات على مجرى العناوين الكبرى الأساسيّة ، من سير العدالة وتقصّي المجرمين ومنع تسرّب الجريمة وشبه ذلك ..

إلا أن فقه الأخلاقيّات في هذهِ الأيام هو المتن الأوسع انتشاراً في المجابهاتِ بين أنصار الإستنساخ والمناهضين ، خاصّة بعد أن أدلى مجموعة من خبراء الإستنساخ بدلوهم فيما يتعلّق بتقنيّة الإستنساخ وعجزِها عن استنساخ كائن بشري سليم ..

وبقراءةٍ قانونيّة ، تعبّر عن مشيئة الإجتماع السياسي من فوق ، فإنّ جملةً من آراء تفسّر موقفها في خانةِ المانعين من إستنساخ البشر ، وقد لا يكون المنعُ نهائيّاً ، في أكثر من متن ومادّة ، لأسبابٍ أشارت إليها بعضُ منوعاتِهم من أنّ الإستنساخ ممنوع من جهةٍ أنّه قاصر أو أنّ هناك مخاطرة ، أو أنّه يقوم على أساسِ مغامرة ربح وخسارة ..

ما يعني أنّ الإستنساخ ما زال مفتوحاً على مجموعةٍ من الأفكارِ والقيم الناظرة إلى خصائصِهِ من جهةٍ ، وما يمكن ان يتّصل بعمليّةِ الإدارةِ لملفهُ من جهةٍ أخرى ..

وإذا كان الجدالُ متعلّقاً بما يمكن أن يتأثّر بهِ الإستنساخ من جهةِ المشروعيّةِ أو عدمِها في خصوصِ وصفِ التقنيّة بالعجز فإنّ الأمر ممكنٌ تجاوزهُ فيما إذا استطاعت الأبحاثُ المخبريّةُ

التغلّب على هذا العجز .. لكنّ هذا لا يعني إلغاء جدلَ المنعِ والجواز من قاموسِ فقهِ الجماعةِ ، بل الأمرُ هذا ما زال يجد دواعٍ وأسباباً قويّةً لكتابة نشطة في مجالِ المنعِ والقبول ..

لأنّ للإستنساخ أثراً على عناوين الجماعةِ والإجتماع وفقهِ الوجودِ التمايزي وضرورات عالمِ المدنيّةِ .. وعلى مقدارِ الجسمِ المرادِ حفظُهُ تنشأ الحاجة إلى النظم التي تبيح أو تحرّم المعنى التطبيقي وتحددّ الهدف الوظيفي ضمن مناخ المنطقة المرادة .. مع التذكير بأنّه لا يوجد جبر تكويني في المنع ، بل أقصى ما يمكن أن تصل إليهِ هذهِ الحالةُ هنا هو المنع التشريعي وما يتّصل بهِ من حواجز إجتماعيّة تقودها الأجهزة ..

إنّ هذا الفهم لموضوع الإستنساخ وما يعنيهِ من إمكانيّة مفتوحة نقرأهُ في أكثر من مادّة قانونيّة منها ما أشارت إليهِ النظرةُ الوظيفيّة للمادة التي تعاملت مع الإسشتنساخ في اليابان ..

ففي تاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تبنّى البرلمان الياباني قانوناً يمنع " الإستنساخ البشريّ " ويعتبره جنحة يعاقب عليها بـــ " السجن " عشر سنوات .

ويحظّر القانون الإستنساخ بسبب تأثيره السلبيّ على " كرامة الإنسان " وسلامة جسده ، وإستقرار المجتمع . ويلحظ القانون علاوة على السجن دفع غرامة بـــ " عشرة ملايين ين " في حال المخالفة أيضاً كما يمنع أيضاً وبشكلٍ خاصّ الإستنساخ بهدف الإنجاب مع زرع جنين تمّ إستنساخه في رحمٍ بشريّ أو رحم حيوان ، ويمنع تكوين الأجنّة " الهجينة " من خلال الدمج بين بويضة بشريّة غير ملقّحة وبين مني حيواني بالإضافة إلى الأجنّة المكوّنة من خلايا بشريّة وحيوانيّة ...

إلا أنّ نصّ القانون يظلّ مبهماً حول الأبحاث وتقنيّات الإستنساخ في إنتظار إعداد الحكومة لتشريعات أخرى .

ومن المقرّر أن يقوم أرباب القانون بإعادة تقييم لنصّ القانون كلّ ثلاث سنوات لتحديثه ، بالنظر إلى التطوّر السريع للأبحاث التقنيّة والبيولوجيّة .

وتتخذ اليابان من حظر الإستنساخ موقفاً مشابهاً لغالبيّة الدول المتقدّمة التي تحظر الإستنساخ بهدف الإنجاب . وبتاريخ ٧ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ أعلن مسؤول في وكالة العلوم

والتكنولوجيا أنّ مجلس الوزراء الياباني وافق على قانون يفرض غرامات باهظة ، وأحكاماً بالسجن ، على كلّ من يقوم بأنشطة الإستنساخ البشريّ ، لكنّه لم يحظر تماماً الأبحاث في هذا المجال ، ويحظّر القانون الياباني وضع الأجنّة البشريّة المستنسخة في رحم أنثى البشر أو الحيوان .

بمعنى أنّ التعامل مع الإستنساخ يتوقّف على العناوين المرادة وفق فهمِ الهويّة البشريّة قياساً على ذهنيّة التشريعِ وما تؤمنُ بهِ الجماعة .. ما يبقيهِ مفتوحاً أمام أيّ تطوّرٍ تقني إجتماعي حقوقي ..

بل بمقابل ذلك نجد أنّ بعض الدول قرّرت تشريعاً يجوّز إجراء الإستنساخ على البشر من أجل مطالب طبيّة تجاريّة وضمن شروطٍ معيّنةٍ ... كما هي الحالُ في بريطانيا ...

أمّا سببُ الإختلافِ في الرؤية بين مؤيّد ورافض فإنّه يتعنون بناحيتين :

ـ الأولى : تقنيّة تعبّر عن عجز التقنيّة في امتثال كامل لاستنساخ بشري سليم .

ـ الثانية : إجتماعيّة تعبّر عن خوفٍ جدّيٍّ من استغلال العلم هذا بنحو يؤثّر على القيم القانونيّة التي يقوم عليها أساس الإرتكاز الإجتماعي وبنية النظام السياسي المدني وأصل تفعيل الأجهزة وتطبيق الأنظمة .. مثل استنساخ كثرة من أشخاصٍ يعملون في سوق المافيا لصالح جماعاتٍ كبرى ، فإنّه يؤثّرُ في نواحٍ عديدة من الحياة ، أو أنّهم أصلاً ليسوا من المافيا ..

ومعلوم أنّ الإستنساخ لو تكاثر فإنَّ من شأنِه أن يؤثّر على مجموعة من العناوين الإجتماعيّة ، خاصّةً إذا تعدّدت نسخة الشخص الواحد ... فيؤثّر على سلك التقاضي بموضوعيّة ، وإمكانيّة ملاحقة المجرمين ، كما يؤثّر على حسن سير العلاقات الماليّة المدنيّة التجاريّة وغيرها ..

من هنا قرأنا جملة واسعة حتى من الرسميين البريطانيين التي تقرّ بأنّ ذلك من شأنه أن يؤثّر على طبيعة الأمن الإجتماعيّ ويساهم في تطوير العمل الجرائمي . وفي الوسط العادي تصبح المعاملات والعلاقات والمسؤوليّة بالذمم أكثر تعقيداً وإرباكاً .

وفي تعليقٍ أوّلي إجتماعي يعبّرُ عن وجهة ذات شمولٍ غير

مقيّد بالمعنى القطري أو الديني ، فإنّ جملةً من الإدلاءات بالرأي تبنّت فكرةً مفادها " الحظر لإستنساخ البشر " معتبرين أنّ إباحة وتشريع الإستنساخ وتعدّد نسختهِ واستغلالهِ إجتماعيّاً عبر فريق الجريمةِ من شأنهِ أن يمثّل معوّقاً في عمليّة إحقاق الحقّ وملاحقة الجناة وتطبيق النظام كما يؤثّر في صوابيّة التعامل مع الأشخاص في الإقتصاد والتجارة ، ويفتح الباب واسعاً إلى وجود ظاهرة شعوذة إقتصاديّة ، وتقمّص شخصيّات ، وهو أمر غير صعب ولا عسير ..

بمعنى أنّ إستنساخ الإنسان يؤثّر على بعض العناوين المهمّة سواء في القضاء أو التجارة أو المجال المدني أو التجاري أو الجزائي أو في مجال تفعيل الحقوق والمنظومة العامّة .. وهذا ما تتمسّك به أيضاً الدول وتراهُ خطراً على المواثيق المدنيّة والشرع الحقوقيّة وعلى الأمن الإجتماعيّ .

وعليه :

تكون الممنوعيّة هنا من جهة التأثير على العناوين الإجتماعيّة المدنيّة بمعناها الواسع ، التي منها عناوين كبرى لا

يمكن أن يعيش المجتمع بدونِها وإلا تحوّل إلى سوقِ خراب ..

مع علمنا الحاسمِ بأنّ المافيا العالميّة أصبحت تعدُّ أرقام حصيلتِها السنويّة الماليّة بالتريليون دولار ، ما يعني أنّ لديها القدرة الماليّة على المباشرة بشراء مثل هذهِ الخدمات .. خاصّة أنّ تاريخها وشوطها العملي يثبت أنّها تنفق مئات ملايين الدولارات على تجهيز قدراتِها وممانعة وجودها في حربها الدامية مع الدولِ وأجهزتِها .. بهذا يكون التعاملِ مع هذهِ القضيّةِ الثانية تعاملاً مع ملفّ الإدارةِ لهذا الإكتشاف وما يعنيهِ من حدودٍ ودورٍ وظيفيٌ وقدرة على الضبط والتوجيه وتحديد المهام ..

وحتى هذهِ اللحظة فإنّ الجدل لم ينتهِ بل هو في تصاعدٍ بيّنٍ ، وسيضطرم إذا ما أعلنَ فريقٌ ما أنّه فعلاً توصّل إلى نتيجة إستنساخيّة لطفلٍ ما وأنّه وُلِدَ حيٌّ ، هناك ستتوسّع الأسئلة إلى مجموعة من عناوين منها :

١. كم جنين توفّي حتى نجحت ولادةُ جنينٍ حيّ .. هل ٩٩٩ جنين لصالحِ واحدٍ ..

٢. ما هي معايير وأوصاف الجنين الحيّ ، من حيث الصحّة

الجسديّة العقليّة ..

وعبر الإجابة المخبريّةِ البشريّةِ عن هذين السؤالين سنجد هناك منحنىً واسعاً من معاني الجدلِ الكبير جدّاً التي تتعلّق بالملفّ الحقوقي وما يعنيهِ كما أشرنا سابقاً ..

وعلى أساسِهِ يكوّن العالم جدولاً أكثر رقميّاً في فهمِ التوجّهاتِ الجديدةِ وما تعنيهِ ، وما تتّصل بهِ من جهةِ الوجوديّة ومواثيق الحقوقِ الإنسانيّة التي تتضمّن الصحّة ومعانيها والمغامرة في مواضيع أكثر حساسيّة وكرامة تكوينيّة ..

لكنّنا نسجّل هنا أنّه وبعدِ النظرِ عن كلِّ النتائجِ فإنّ البشريّة دوّنت في سجلّها الذهبي الموثّق أنّ المغامرة أبداً غير محمودة في مواضيع ذات صلة حساسة جدّاً بحقّ الحياة والصحّة خاصّة في ظلّ أرقامٍ مخيفةٍ عن عجزِ التقنيّة وما تعنيهِ في هذا المجال فضلاً عن عناوين الجماعةِ وضروراتِ المجتمع ..

الحكومة الحقوقيّة على المختبر

البُنية الحقوقيّة للسلوك الطبّي

حتى الأمسِ القريب كانت طريقة التعاملِ مع السلوكِ الطبّي وغيره من فصيلة السلوك البشري ، ملزمَةً أن تستند إلى قيم فكريّة شرعيّة ذات قاعدة قانونيّةٍ غير محظورة ...

ومع أنَّ موضوع التعامل مع العناوين المحترمة من الجهةِ القانونيّة توسّع ، إلا أنّ العالم حتى يومِنا هذا ما زال مصرّاً على أن يكون الفعلُ معلّلاً من الناحيةِ الحقوقيّة ..

وعلى هذا الأساس ، كان لا بدَّ من أن تأتي النتائج في الفتوحاتِ العلميّة مساويةً للفهمِ الحقوقي وليست خارجةً عليهِ ، بحيث يُمنع عليها أن تتجاوز المتن الحقوقي بمعانيهِ المصونة إلى غيرهِ ...

وهذا أمر بديهي في عالمٍ يؤمنِ بالتوثيقِ والتوجيه الجبري للسلوكِ والقيمِ ، ويقيم حياتَهُ الوجوديّة على أساسٍ متينٍ من

بمجموعة حقوقيّةٍ ذات أهدافٍ تنظيميّةٍ إقراريّة تعترف بهويّةٍ طبيعيّةٍ إجتماعيّةٍ معيّنةٍ ، معلّلة بحججٍ منطقيّةٍ ــ على الأقلّ ــ وفق الفهم الوظيفي لحكومة المصلحةِ والمفسدة كما يراها النوعُ البشري ، لا كما تراها الأذواقُ الإعتباريّة التي لا تريد أن تؤمن بالواقعِ الموضوعي وما تعنيه الصلةُ الإنتزاعيّةُ من معنىً على هذا الصعيد ...

ومع أنّ الضجّة على الإستنساخِ اليوم أوسع ممّا مضى إلا أنّ العالم كلّه ينتظر بفارغِ الصبرِ نتائج نفعيّة ممتازة على صعيدِ الإنسان نفسِهِ ، في نفسِ الوقتِ الذي يصرُّ فيهِ بنو هذا النوع العاقلِ على أنّ التعامل مع الإكتشافاتِ مفروضٌ فيهِ أن يبقى ضمن حدود العناوين الكبرى الممنوع تجاوزها ..

وإلا وصل مستوى التعاملِ مع القيمِ كنسبتِهِ مع تجارة الرقيقِ بالأمسِ وما عليهِ اليوم من ضراوة في سوق النخاسة الجديدة إلى درجة بِيْعَ فيها في عامٍ واحدٍ واعتماداً على الأرقامِ المعروفة والموثّقة أكثر من ٤ ملايين إمرأة كان مستهلكها الأوّل الغرب وبالأخصّ الولايات المتّحدة ..

ومع كلِّ هذا أؤكّد وعبر البيانات التي تتصدّر كلّ يومٍ نادي البشريّةِ بكلّ ما تكشفُ بهِ عن نواياها وآمالِها انّ العالم كلّه ينتظرُ شيئاً من الأبحاثِ الطبيّة وبالأخصّ الهندسة الوراثيّة والإستنساخ .. شرط أن لا يكون على حسابِ الإنسانِ نفسِهِ ..

إنّ العالم خرج بضجّةٍ واحدةٍ عن صمتِهِ في اليومِ الأوّلِ الذي أُعلِن فيهِ فكّ خريطة العوامل الوراثيّة .. إلى درجةٍ مذهلةٍ لا تصدّق في انعكاساتِها على النّاس ، وذلك لأن الفائدة على المستوى الطبيعي تختلف جدّاً عن غيرها ، لأنّها خبرٌ يفيد تطوّراً جبّاراً في فهمِ الناموس المتحكّم بصناعة الوجود الإستمراري عند البشر ولو لآنٍ ما ..

إنّ الموت واحدٌ من أهمّ العناوين التي أثّرت في المشاعرِ والعواطفِ الإنسانيّة ، ومنذ زمنٍ متخمٍ بالذكرياتِ في خوضِ المغامرةِ حاولت البشريّة أن تكتشفَ " سرّ الحياةِ " بسبب عجزها وخوفها وذعرها من الموت ...

الموت الذي يتجسّد بمجموعة من المزايا والخصائص يشترك بها طرفان :

١. طرف الحيّ الباقي لمدّةٍ ما .

٢. طرف الميّت المسجّى هناك ، في زاويةٍ من زوايا المادّةِ الدنيويّة ، وهو يُخرجُ روحهُ من عميقِ جسدهِ وبنيانهِ ..

وكلا الطرفين يعبّرانِ عبر قراءةِ دفترهما الوجودي عن غريزةٍ أعمق في بُنى هذا الكائنِ ، ألا هي غريزة حبّ الذات التي نسجت معاني وجوديّة إشباعيّة واسعة جدّاً وعبّرت عنها في كثيرٍ من المقاماتِ والمواقفِ ، فكانت المؤسّس الأوّل لسعيٍ حثيثٍ لفهمِ الوجود وإمكانات السيطرة وإنقاذ النفس وتطوير التعامل معها ، من دون أن يختلفَ في هذا الهدفِ إثنان من البشر ..

من هنا يكون النبأ العالميّ لإختراع أداة عسكريّة هائلة التدمير في الغالبِ الأعظمِ سيّئاً وثقيلاً على مسامعِ كلّ الدولِ عدا التي إخترعت ، لأنّها لا ترى فيهِ إلا الإفتراس والوحشيّة والإنتقام وفرض قواعد الذات الكيانيّة وتحطيم موانع الطرف الآخر وصناعة الوجودِ كما تراهُ هي من مصلحةٍ ووظائف ..

كلّ ذلك بخلافِ النبأ عن إكتشاف قانون طبيعي من شأنهِ أن يؤثّرَ تأثيراً بليغاً على مناعة الجسم ومعالجتهِ كما في اليوم

الذي سيعلن فيهِ عن توصّل العلماء إلى حلٍّ حاسمٍ مع مرض السرطانِ أو منع الجلطات الدماغيّة والنوبات القلبيّة وشبه ذلك ، فإنّ ذلك اليوم سيكون مذهلاً وسيغنيّ العالم أجمع ويبتهج لعظمتهِ ولا يمكن أن يُقاس أبداً بما عليهِ القدرة العسكريّة أو النفوذيّة في عالمِ الحربِ ... إنّنا نقرأ في عيونِ النّاسِ ما يشبه الهول ومن كلّ الأقطارِ حين يعلن العلماء عن توصّل جزئي إلى مقدّمات محاربة لمرض السرطان وتعصف الصحافة بالآمالِ وتحيي وجدانَ النّاسِ بخلافِ إعلان الأمريكيين عن البدء بإنتاج مدمّرة بحريّة أمريكيّة تكلّف ٣٠ مليار دولار وهي من طرازٍ مذهل .. !

إنّ الذي يقود هذا الوجدان والغريزة الأعمق في بُنى الوجودِ المكوّن لهذا الفرد (غريزة حبّ الذات) التي تنطق بالتفرقةِ بين جهتين ..

على أساسِ هذا يمكن لنا أن نفهم الوجدانَ البشريّ في تعاملِهِ مع الإستنساخِ وما يعنيهِ من صورةٍ وظيفيّةٍ من هذهِ الجهة قياساً على العناوين المحترمة في حياةِ النوع البشري ..

إنّه منطق الجماعةِ الإتّفاقي حتّ وإن اختلفت مناهلهم

وعقائدهم وأعراقهم وألوانهم .. إنّهم يسعون إليهِ ويطالبون بالمزيدِ منه من دونِ حرج ..

ففي تاريخ ١٤ آذار ٢٠٠٠ دعا رئيس الولايات المتحدة الامريكية بيل كلنتون ورئيس وزراء بريطانيا طوني بلير علماء العالم للكشف عن كل المعلومات المتعلقة بفكّ رموز مجموعة العوامل الوراثية لدى الانسان الذي يجري حالياً .

واعتبر بلير وكلنتون في بيان مشترك نشر في لندن أن المعطيات الاساسية حول مجموعة العوامل الوراثية لدى الانسان بما في ذلك تعاقب كل صبغيات الحامض النووي الريبي المنقوص الأكسيجين ومتغيراته يجب أن تكون متوافرة لكل علماء العالم .

وتابع البيان :

إنّ فك رموز العوامل الوراثية لدى الانسان يفترض ان يسمح باكتشاف يخفّف من عبء الامراض وتحسين الوضع الصحي في العالم ونوعية الحياة للبشرية جمعاء .

ومنذ ١٠ سنوات يتسابق العلماء في دول مختلفة على فكّ رموز ٣ مليارات أزواج من المورثات البشرية التي تشكل

أسس تركيبة جسم الانسان وعمله .

وبيومِ الثلاثاء تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث قيلَ فيهِ أنّه " تفوق أهمّيته صعود الإنسان الى القمر أُعلن عن خارطة المخزون الوراثي البشري ... وفي هذا التاريخ أعلن الرئيس الامريكي بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الابيض عن الانتهاء من فكّ رموز وجدولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريباً ووضع خارطة شبه كاملة لهذا المخزون ...

وقال الرئيس كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير نقلته محطّات التلفزة وإعتبرته الاهمّ بشريّاً :

" إنّها أهمّ وأعظم خارطة أعدّها البشريّة حتى الآن "

وأُعلنت نتائج أبحاث مشروع (هيومان جينوم بروجكت) في كلّ من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن وشارك في الابحاث علماء من ١٨ دولة .

ودعا كلنتون الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الاخلاقيّة والقانونيّة لإستغلال الانجاز ودراسة انعكاساته الاجتماعيّة ..

واعتبر بلير الانجاز " ثورة علميّة هائلة " ستتجاوز تطبيقاها بكثير اكتشاف المضادّات الحيويّة .

وأكّد " يانغ هوانمنغ " من معهد الابحاث الوراثيّة في الصين أن البشريّة خطت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم .

وقال رئيس وزراء اليابان يوشيروموري : إنّ الانجاز هذا يشكلّ خطوة عملاقة للبشريّة باتجاه كشف أسرار الحياة نفسها .

وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي روجيه جيرار سوارتنبرغ في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصّل الى وضع خريطة شبه كاملة ، وأتمّ إعادة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل جزئيّات ، مما يعني أن فكّ رموز " **كتاب الحياة** " سيشكّل منعطفاً في مسيرة العلوم .

وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمخزون الوراثي البشري الذي يتضمّن المكوّنات الدقيقة لجسم الانسان مدشّنين عصراً جديداً من الاكتشافات الطبيّة ومثيرين قلقاً حيال انعكاساها الاخلاقيّة ...

وتحقق الانجاز بفضل استخدام اجهزة كومبيوتر فائقة القدرة ومعدّات مخبريّة شديدة الدقّة ، رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة تؤلّف الشريط اللّولبي المزدوج للحمض النووي الريبي منقوص الأكسيجين " دي أن أي " الموجود في كلّ من ٢٣ زوجاً من الصبغيّات (الكروموزومات) التي تحتويها نواة الخليّة ، وتتموضع على كلّ شريط من شريطي الحمض النووي المورثات (الجينات) أو الادوات التي تتحكّم بإنتاج البروتينات التي يتألّف منها الجسم البشري والتي تتولّى اصلاح أي تلف أو تتسبّب في حال حدوث طفرة فيها في الاصابة بأمراض بالاضافة الى قطع من المادّة الزائدة التي لم يعرف دورها بعد .

وأعلن كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة " سيليرا جينوميكس " التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :

(أنّ فكّ رموز المخزون الوراثي لخمسة أشخاص من أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا اساس وراثيّاً له . وأكّد أنّه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من المخزون الوراثي) ...

ويأمل العلماء من خلال التمكّن من كشف " طريقة عمل المورثات " على تفادي أو علاج عدد كبير من الامراض مثل مرض الزهايمر وضمور العضلات والتقزّم وبعض السرطانات ووهن العظام والتهاب المفاصل والربو الشُعي التحسسي وأمراض القلب ... كما يأملون أن يوفّر الانجاز أدوات مهمّة للتشخيص بحيث يتمكّن الاطباء من ابلاغ مرضاهم بأنهم ورثوا أمراضاً قد تظهر لاحقاً ، أو تزول في حال اتبعوا نمطاً حياتيّاً معيّناً ، كما يمكّنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الادوية ... لكنّ الهندسة الوراثيّة لا تزال في بداياتها ولا يتوقّع أن يتمّ التوصّل إلى " أدوية عجائبيّة " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال الخارطة البشريّة بنسبة ٩٩,٩ في المئة وهو ما يتوقّع ان يتمّ التوصل اليه قبل الموعد المحدد في ٢٠٠٣ ميلاديّة .

ومن الانجازات المهمّة التي يؤكّد مشروع المخزون الوارثي البشري التوصّل اليها هو تموضع المورثات في ترتيبات مختلفة يتوقّع أن تكشف عن الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما ... ويطمع العلماء أن يتمكّنوا بحلول ٢٠٠٣ من التعرّف على ١٠٠ ألف من هذه

الترتيبات المختلفة وان كان من المتوقّع أن يتّسع الهدف الى مليون بنهاية هذه السنة .

وفي ظلّ هذا الأمل نسجّل مجموعة من أسئلة مفادها :

١. هل يعني هذا أنّ البشريّة ستشهد مجموعة من إشباعاتٍ طبيّة على شكلِ ضماناتٍ أم أنّ الأمر سيظلّ يُدارُ على شكلِ براءات إختراع تقودها الشركات العابرة للقارات على نمطِ العولمة ووحشيّتها ؟

٢. هل الإنسانُ يبقى إنساناً من دونِ أيّ وصفٍ آخر أم أنّهُ سيكون مواطناً سياسيّاً ، بل مالكاً للأثمانِ المفروضةِ إحتكاراً على سلّة خدماتِ هذا الإكتشاف للإستفادةِ من النتائجِ العلميّة ومن دون شبكات ضمان وظيفيّة تتكامل مع المعنى المواطني ..

٣. إذا كانت الإكتشافات هذهِ قد قرّرت بشكلٍ حاسمٍ وحدة جوهر هذا الإنسان ونسفت مفاهيم التفرقة العرقيّة وشبه ذلك ، كيف إذن يمكن أن نستفيد منها على صعيد التقديماتِ التابعة لها ..

أسئلة لها مداليل عميقة في ظلّ عولمة كلّ شيءٍ على أساس ومفهوم المنفعة والسوق والمادّة وحكومة الرغبات ..

ضرورة حماية العناوين بين التقرير النظري والتطبيقي للإستنساخ

القلق من إدارة ملف الإستنساخ وتطبيقاته

إنّ الضجّة الكبيرة المحيطة بالإعلان عن فكّ خارطةِ الجينات لم تخفِ القلق الناجم عن المشكلات الاخلاقيّة والقانونيّة التي تخبّئها حتى أنّ وزير البحث الفرنسي وجّهَ إنتقاداً مبطّناً لاذعاً لشركة " سيليرا جينوميكس " الامريكيّة بقوله :

" إنّ الاموال الحكوميّة هي التي ساهمت في جعل نتائج الأبحاث متوفّرة للجميع وجعلت من المخزون البشريّ ملكاً للبشريّة جمعاء بحيث لا يمكن لقلّة أن تصادر المعرفة الوراثيّة " .

مع التذكيرِ بأنّ حرباً ضخمة تدور بين القوى العالميّة حول الاحتكار العلمي خاصة ذلك الذي يتعلّق بالانسان نفسه حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم خصائص المجتمع الدولي الذي نعيش فيه .

خاصّةً إذا علمنا انّ شركة **سيليرا جينوميكس** أعلنت

أنّها ستبيع التطبيقات ونتائج الابحاث المتأتية من الاكتشافات وليس المعلومات بحدّ ذاتها الى الباحثين وشركات الادوية مما يدرّ على الولايات المتحدة الامريكيّة " بحراً " من الأموال العالميّة . وهذا ما تشكو منه فرنسا على لسانِ رئيسها جاك شيراك الذي وصف سلوك الإمريكيين في هذا المجالِ بأنّه إحتكار للعلوم التي تخصّ البشريّةَ جمعاء ..

ويخشى المجتمع الدولي من المشكلات الاخلاقيّة التي يتوقّع أن تبرز خلال السنوات المقبلة مخاوف من إساءة استخدام المورثات او السعي الى تكوين " بشر خارقين " يتميّزون من ناحية الذكاء أو القوّة الجسديّة .

كما يخشى من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينيّة الخاصة بالاشخاص الى ارباب العمل ، مما يؤثّر سلباً على تقييمهم لجهة أنهم غير اذكياء أو مرضى أو عندهم قابليّة للمرضِ وغيرِ ذلك من المميزات الباطنيّة .

وقد اقترح كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة سيليرا جينوميكس الامريكيّة الخاصّة ودانيال كوهين من مجموعة

جينست الفرنسيّة " **تأسيس برلمان عالمي لوضع معايير أخلاقية عالميّة غير موجود حاليّاً لإعتمادها في مجال الأبحاث الوراثيّة وتطبيقات خارطة المخزون الوراثي البشري** " .

وطالبا في مقال نشرته صحيفة لوس أنجلس تايمز تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ بتأسيس " برلمان عالمي " يكون هيئة استشاريّة مؤلّفة من نحو ستّين عالماً وفيلسوفاً متمرّساً .

وأضافا : إنّ تفويض العلماء يمكن أن يكون لمدّة عامين يقومون خلالها بإضفاء النصح الى أصحاب القرارات في عالم الاعمال والسياسة .

وأكّدا أنّهُ بمجرّد امتلاكنا للخارطة الكاملة للمخزون الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشريّ جديد لتبرير ضرورة تأطير الابحاث الوراثيّة ووضع رقابة عليها .

كما أشار فينتر الذي أعلنت شركته " فكّ رموز المخزون الوراثي البشري " وكوهين الذي يعمل على الاصول الوراثيّة لمرض الزهايمر وسرطان غدّة البروستات إلى أن التجربة التاريخيّة علّمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً ـــ أي تكوين كائن

بشري خارق ـــ فانّ أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً .
وهنا يكمن الخطر ...

وختم الباحثان بأنّه : **لا يوجد نظام عالمي للمعايير الاخلاقيّة يحدد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو سيّئ ، ولا يجوز بالتالي القيام به ... ومثل هذه الهيئة الدوليّة حاجة ملحّة .**

يُذكر أن الافلام السينمائيّة كانت قد ركّزت في الآونة الاخيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـــ " بشر خارقين " وبعدما كان يصنّف هذا الامر ضمن خانة الرواية السينمائيّة العلميّة ، فانّ ما توصّل اليه العلماء جعل من قربِ الحقيقةِ أمراً في متناولِ اليدِ في المستقبلِ القريبِ ..

وهنا تكمن مجموعة من أسئلة :
عن كيفيّة الإدارة .
عن غايتِها ؟
عن الدور الوظيفي ؟
عن ضوابط التطبيق التقنيّة الطبيعيّة الإجتماعيّة ؟

كلّ هذا يحدّد معنى الإدارة المُراد وفق منظومة الخريطة الميثاقيّة الحقوقيّة ..

البواعث الطبيعيّة في تأييد الأبحاث شرط ضبطها القانوني

آمالُ النّاس حول الإستنساخ

لقد تطوّرت الحالةُ الإعلانيّةُ التي تمّ فيها إخبار العالم عن توصّل العلماء إلى إنجازٍ هائلٍ على صعيدِ الهندسةِ الوراثيّة وحلّ الشيفرة وتوسّع المعرفة والغطس إلى عمقٍ أكبر في فهمِ المعادلةِ التي تتحكّم بكتابِ الحياةِ إلى دعاية ضخمة إستقبلها العالم بكثيرٍ من الشوقِ والأماني والآمال ...

كلُّ ذلك لأنّ الإستنساخ كما أُعلِنَ عنه يومَها بمعنًى مفادهُ أنّه يشكّل جسراً يعبرُ منه بنو الإنسانِ من عالمِ الأمراضِ القاتلةِ أو تلك التي ما زالت عصيّة عليهِ ولو في جزءٍ منها إلى عالمِ الصحّة وما تعنيهِ من إمكاناتٍ للحياةِ بشكلٍ أفضل وضماناتٍ مهمّة على صعيدِ الوجودِ الآمنِ ولو بمعنى نسبيّ بحيث يطوّر ذلك من شبكة المناعةِ والمقاومةِ ويساعد على ربح جزئي للحربِ مع المرضِ الذي من أكبر مصاديقهِ مرض السرطان وما

يعنيهِ في مشاعرِ النّاس ..

لذلك ضمن هذا الجوّ كانت المشاعرُ والعواطفُ الإنسانيّة من كلِّ عرقٍ وجنسٍ تترقّب كلَّ يومٍ الكثير من تبحّر البحثِ لما فيهِ نفعُ الإنسانِ ، ومع كلِّ إعلانٍ يشيرُ فيهُ أهلهُ إلى توسّعِ النتائجِ في فهمِ السيطرة على أمراضٍ مستعصيةٍ فإنَّ الفرحة تعمُّ العالم ... منها على سبيلِ المثال تاريخ ١٦ أيار ٢٠٠١ حيثُ أُعلن عن بداية " ثورة " في طريقة علاج السرطانات وأنّ أدويةً جديدةً ستنتج كلّ عامٍ لكن خلال العقد المقبل ..

ما أدّى إلى موجةٍ بارزةٍ من الأملِ بين النّاس وقد قابل العالم ذلك الإعلان بدعايةٍ إعلاميّةٍ واسعة .. وينتظر العالم بفارغ الصبر اليوم الذي يتمّ فيه الإعلان عن أنّ الخبراء توصّلوا إلى علاجٍ للسرطان . وحسب تعبير الإدارة الطبيّة الأمريكيّة :

سيكون هذا بمثابة إكتشاف يعتبر الأوّل في هذا المجالِ بالعالم وأهمّ بكثير من صعود الإنسان إلى القمر ...

هذا الإكتشاف الحديث الذي عُبِّر عنه بـــ " الثورة الطبيّة " يكمن في تقنيّة جديدة لعلاج السرطانات يطلقون عليها

إسم " الإستهداف الجزيئيّ " وذلك لأنّ هذه العلاجات تستهدف " مواداً دقيقةً جدّاً في الخليّة " وقد تمّ التوصّل إليها بفضل التقدّم المذهل المحقّق في مجال علم " أحياء الجزئيّات والهندسة الوراثيّة " .

هذه التقنيّة كانت حديث المؤتمر ٣٧ للجمعيّة الأمريكيّة لأبحاث السرطان السريريّة الذي عقد في فرانسيسكو في كاليفورنيا وهي تستهدف " قتل البروتينات " المسؤولة عن النموّ السرطانيّ " داخل الخلايا وتجنّب الخلايا السليمة .

ويؤكّد الباحثون أنّها ثورة فعليّة وأنّها ستغيّر طريقة مكافحة السرطان ، ويشارك الباحثان اللذان أعلانا عن ذلك إلى جانب ٢٥ ألف متخصّص من أنحاء العالم في هذا المؤتمر للنظر في نتائج هذا الإكتشاف الأكثر أهميّة حتى الآن ...

يقول مندلسون صاحب هذا الإكتشاف :

إنّ السرطانات تنمو نتيجة وجود خلل أو طفرة في بعض المورّثات (الجينات) التي تؤدّي دوراً أساسيّاً في نموّ الخلايا وعدد هذه المورّثات حوالي ٥٠٠ والسرطان يبدأ عندما تحدثُ

طفرة في اربع أو خمس من مورّثات الخليّة .

ويضيف : في الخليّة المريضة تتصرّف المورّثات المصابة بخلل أو المحفّزة بطريقة غير طبيعيّة عبر إنتاج كميّة فائضة من البروتينات وتصدّر البروتينات بدورها أمراً بإنتاج متلقّيات كيميائيّة على غشاء الخليّة وعلى هذه المتلقّيات تعلّق جزئيّات أخرى موجودة في الجسم هي عوامل النموّ وما إن تثبت هذه الجزئيّات على غشاء الخليّة حتى ترسل إلى النواة عبر أنزيمات تنتقل عبر غشاء الخليّة إشارة كيميائيّة تأمر الخليّة السرطانيّة بالإنقسام إلى ما لا نهاية ...

ويظهر السرطان عندما تفلت هذه العمليّة من اي تحكّم وتقوم تقنيّة الإستهداف الجزيئيّ عبر تثبيت جزيئة أعدّت خصّيصاً كجسد مضاد على هذه المتلقّيات ومنع الجزئيات الأخرى من الوصول إليها ...

وهناك تقنيّة أخرى تقوم على إذابة الأنزيمات الناقلة للرسائل داخل الخليّة ، وهكذا تموت الخليّة السرطانيّة عندما لا تتلقّى الإشارات للرسائل داخل الخليّة .

ويؤكّد : أنّ كلّ سرطان ناشئ عن خللٍ محدّد ويكفي تحديد الخلل الجزيئيّ الحاصل في الخلايا السرطانيّة وتحديد المورثات المسؤولة عن الخلل لتحديد الجزيئات التي ينبغي إستهدافها للقضاء على السرطان .

وكان قد أعدّ دواءً لعلاج سرطانات الدمّ لدى شركة نوفارتيس ونجح الدواء في شفاء ٩٠ في المئة من المرضى المصابين بنوعٍ نادرٍ من سرطان الدم كان يتعذّر الشفاء منه وتنخرط شركات الدواء الكبرى من أجل إعداد قائمة أدوية تجتاح العالم . في ظلّ تصاعد متزايد في الطلبِ عليها .. ويتوقّع أن تسوّق كلّ عام فاتورة دوائيّة واحدة في العقد المقبل .. ممّا يعني بداية جبّارة حسب الظاهر ...

وعلى نفسِ الرغبةِ النفسيّة تشوّقت البشريّةُ بكلّ فئاتِها طمعاً في أن يتوصّل العلماء إلى نوعٍ عالٍ من فهمِ الجسم البشري وما يعنيهِ من نظامٍ جسماني بيولوجي بشكلٍ يعمّدُ فيهِ قوّته ويساعد أهلهُ على أمنِ أجسادهم بصورةٍ أدوم وبصحّةٍ أوفر في عالمٍ بدت فيهِ الأمراضُ تشنّ هجماتِها بشكلٍ مخيفٍ ، خاصّةً إذا

علمنا أنّ أسباب المرض تتسلّل في مساحةٍ واسعةٍ ممّا نتغذّى ونعيش ..

إنّ النّاس عبّروا وبطريقةٍ لا شعوريّة أمام هذهِ الإكتشافات عن نوعٍ ضخمٍ من إعادةِ الأملِ في عالمٍ سكنتهُ الأمراضُ وأحالهُ أهلهُ إلى منطقة كبرى من " الكهرمغناطيس " المتصاعد ، الذي يضرب في كلّ بقاعِ هذا الكونِ المسكونِ بأهلِهِ وعبر أدواتٍ بشريّةٍ أسكنت الأشعّة في كلّ زاويةٍ ومكانٍ ...

وعن عمدٍ أو من دون عمد ملئ صنّاع الأدواتِ ومكتشفو النواميس أجربةَ البشريّة وقربها من موادٍ تزيد من نسبة الإصابات المرضيّة ومخاطرِها ، حتى أصبح كلُّ شيئٍ من غذاء أو تربة أو ماءٍ أو شجرٍ أو أواني مشبّعاً بما من شأنِهِ أن يساهم في المرضِ أو يعدّ نوعاً إستعداديّاً لتلقّيهِ أو يحفّزهُ أو يكون سبباً مستقلاً لإنتاجِهِ ..

ففي عصرنا هذا كلُّ شيئٍ مخيف خاصّة من الناحيةِ المرضيّة حيث الأمراض تتسلّل بقوّة وعنادٍ إلى مادّةِ وجودِنا الضروريّة ..

إنَّه الزمنُ الأصعبُ بكلّ المعايير وبإعتراف أهمّ المجامعِ الطبيّة ، الذي لا يتفاجئ فيهِ أحدٌ من الهجمات العنيفة الموسّعةِ للمرضِ على حينِ غفلةٍ ومن مظانٍّ ما ظنَّها أهلها ..

من هنا يكون الأملُ كبيراً جدّاً والبهجة عارمةً مع كلِّ خبرٍ طبيٍّ كبيرٍ يساعدُ على فهمِ الوجودِ ومعاني إنقاذِهِ ، ويقي من الأمراضِ ومخاطرها ويطوّر من ممانعة الجسمِ وقدرتِهِ أمام المخاطرِ المرضيّة ... ففي تاريخ ١٣ شباط ٢٠٠١ فتحت البشريّةُ صفحةً جديدة في تاريخ إنجازاتها العلميّة وإحتفل العلماء بنشر " اللغز " شبه الكامل للخريطة الوراثيّة للإنسان ، كما بدأت مهمّة تحديد كيفيّة الإستفادة وإستخلاصها من هذا الإكتشاف .

وطبيعي أنّها ستكون محلّ صراعٍ حادّ وتنافس غير مسبوق في عمليّة إحتكاريّة واسعة تقضي على مبدأ حريّة تدفّق المعلومات ومبدأ المساواة الذي هو حقّ إنسانيّ ـــ كما يشير الفرنسيّون واليابانيّون وغيرهم إلى ذلك ـــ وذلك لصالح إحتكار واسع جدّاً تقوم به دول الإكتشاف خاصّة الولايات المتحدة

الأمريكيّة التي تشكو منها حتى الدول المشتركة معها في هذا الإنجازِ وذلك لأنّ أرباح هذا الإكتشاف العلاجيّة والوقائيّة وعبر العقاقير ستكون مذهلة وخياليّة ...

وستكون الصاعقة أكبر حين تمارس الشركات التجاريّة العابرة منطق تسويق الفائدة الطبيّةِ بكلّ ما تصل إليهِ على اساسٍ حادٍّ من ألوانِ الإحتكارِ وأصنافهِ .. ما يسقط دواعي الأمل في جحيمِ نتائجِ العولمة غير الرشيدة ، والتي لا تمثّل في جانبِ إدارةِ أدواتِها الفكريّة والقيميّة أيّ معنى تضامنيٍّ بخلافِ ما تنطقُ به إكتشافاتُ البشرِ من وحدةِ الجوهر وتماميّة الوظائفِ في هويّتِها الطبيعيّة ..

وعلى القاعدة :

لا شيئ من الأملِ ممكن أن يُترجم إلى حقيقةٍ تضامنيّة ما دام أنّ الإكتشاف الطبّي موظّف في مدرسةِ التناقضات المصلحيّة بين الكياناتِ بما تعنيهِ من مخاطرِ وصراعاتٍ ووحشيّة وتشفّي .. ما يفرض على العالمِ إعادة صياغة التعامل مع هذهِ الإكتشافاتِ كما أشار إلى ذلك الفرنسيّون الذين وجدوا أنفسهم أكثر

الخاسرين في نادي العظماءِ في بيئةٍ خطيرةٍ تقودها عولمة تشمل الطبّ ومنافِعَهُ كما تشمل غيرهُ وسط هذا الإكتشاف الهائل بآثارِهِ الطبيّة والماليّة ..

التحوّلات الحقوقيّة والصياغة الجديدة

آثار كتاب الحياة على فهمِ الإنسان

قال العلماء : إنّ الخريطة الوراثيّة أو الجينوم الذي بات يوصف بأنّه " **كتاب الحياة** " سيغيِّرُ جميع الأبحاث ونشاط الباحثين والعلماء وشركات الأدوية ، التي سيتاح لها الإطّلاع عن كثبٍ على تكوين الإنسان " **جينيّاً** " وستطرح تساؤلات أخلاقيّة وإجتماعيّة ونفسيّة وإقتصاديّة وحقوقيّة ..

وعلى العادةِ ستكون فيها الغلبة تجاريّة حتماً خاصّةً أنّ تاريخ هذهِ الشركات في عالمِ العقل الصناعيّ حافل بإجابات من هذا النوع مع بعض التحفّظات الأخلاقيّة ربّما لأهدافٍ سوقيّةٍ نفعيّة ...

ولن يكون لمبدأ حريّة تدفّق المعلومات والوصول إليها ولمبدأ المساواة مجّاناً أيّ معنىً ...

وقد نُشِرَت الخريطة الجينيّة المعلنة في مجلّتي " نيتشر

وساينس " وعلى شبكة الإنترنت ، كما أعلنها علماء في عواصم عدّة في أنحاء العالم ممّن شاركوا في فكٍّ رموزها ...

ويعتقد العلماء الذين وجدوا ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف جين فقط بدلاً عمّا توقّعوا من وجود ما يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ ألف جين أنّ مستقبلنا لن يعتمد على " الجينات " في ما بعد وأنّ ما يهمّ هو " البروتينات " بدرجةٍ أكبر كثيراً من الجينات .

ويشيرون إلى أنّه وحسبما يبدو لهم أنّ جسم الإنسان قد خُلِق ليتكيّف مع بيئته عن طريق " تجزئة و إعادة إتّحاد منتجات البروتين " الجينيّة لتكوين بروتين ملائم **للظروف ويكوّن كلٌّ جينٍ بروتيناً واحداً وهي الوظيفة الأساسيّة لأيّ خليّةٍ .**

وقد أدرك الباحثون أنّ البروتينات يجب تجزئتها عادةً بطريقةٍ معيّنةٍ وهي عمليّة يطلق عليها " الإنشقاق " قبل أن تقوم بأيٍّ شيءٍ مفيد ...

وقال فنتر : إنّ الغالبيّة العظمى من العمليّات الحيويّة تتمّ عند مستوى البروتين وليس عند مستوى الحمض النوويّ (دي أن إيه) .

ويمكن أن تترتّب على ذلك آثار عميقة ومهمّة لعلم " العقاقير " الذي يأمل في إيجاد إجابات جينيّة سهلة للأمراض ومدى إستجابة الناس للعقاقير .

وقد أطلق الحلّ شبه الكامل للغز الخريطة الوراثيّة مجدّداً جدلاً قديماً حول **علاقة الجينات والبيئة بوضع الإنسان . أي حول " الموروث والمكتسب " من صفات وأوضاع بدءاً من الجنون والقدرة على الإبتكار وإنتهاءً بالإجرام .**

وقد أكّد الباحثون أنّ كشف الخريطة الجينيّة سيحدث ثورةً في التحليل النفسيّ وعلم النفس وأنّ النتيجة الأهمّ ستتعلّق بتفهّم الأسس العصبيّة البيولوجيّة للفروق بين البشر وستؤدّي إلى فهمٍ أفضل للأمراض النفسيّة .

وقلّل الباحثون من النظرة التشاؤميّة إلى مستقبلٍ يهيمن عليه " مبدأ الحتميّة والجبر " الذي ينصُّ على أنّ التغيّرات الإجتماعيّة وأفعال الفرد تأتيّ نتيجة عوامل لا سلطة له فيها .

وأوضح العلماء أنّ " الجينات " أكثر أهمّيّة على ما

يبدو من " البيئة " لصياغة السولك . وهذا يدلّ على حريّةٍ وإختيار بدلاً من الهيمنة والجبر .

مشيرين إلى دراسةٍ أيضاً أجريت على توائم تربّوا منفصلين عندَ أُسَرٍ مختلفة . وأكّدوا أنّ إستخلاص نتيجة تفيد أنَ الميل إلى الإجرام والتميّز الرياضيّ والشذوذ الجنسيّ كلّها وراثيّة إنّ هذا ليس مبرّراً . إلا بالرغبة في إثارة ضجّة لا بالمعرفة العلميّة ممّا يبطل أقوالاً سابقة كانت تصوّر الأمر على أساس أنّه ميل طبيعيّ مبرمج عليهِ الإنسان . وبالتالي لا سلطة له في ذلك على حدّ ما قاله الباحثون في معهد " كينغز كوليدج " في لندن .

وعلى كلّ حال قال العلماء : إنّ السلوك على ما يبدو هو نتيجة لعمليّات متبادلة معقّدة بين عدّة جينات ولكنّه يتأثّر بعمقٍ بـــ " قواعد " الأخلاق والضغوط الإجتماعيّة .

وهذا عين ما قامت على أساسه الشرائع من إختياريّة الفرد وأنّ القواعد الإعتباريّة الأخلاقيّة والإجتماعيّة مؤثّرة في تربية الأفراد وتغيير سلوكهم ... وهذا عين ما أشارت إليه الشريعةُ الإسلاميّة من إختياريّة الفرد وإمكانيّة تطويعه في حياةِ

الجماعةِ ضمن فهمٍ للمصالح والمفاسدِ وتحديد العناوين في زمنٍ اعتبر فيهِ الأمرُ مستغرباً ..

وتعتبر هذه المرحلة جداً مهمّة للإنسان لمعرفة المكوّنات التي أنتجه الله منها وهي أساسيّة في علم البيولوجيا والعقاقير والتعامل مع قواعد الحياة والمجتمع .

وكانت الشريعة الإسلاميّة منذ أوّلِ بعثةِ النبيّ محمّد أشارت بدقّةٍ ووضوحٍ إلى أنه لا جبريّة للفرد داخليّاً وأنّ له سلطةً طبيعيّةً تنطقُ بإمكانيّة الإختيار طبيعيّاً ، وأنّه إذا لم يمكن الإختيار سقط التكليف والثواب والعقاب وبطل وجودُ الشرائعِ من أصلِها وبُناها ...

وأشارت إلى أنّ القواعد الأخلاقيّة الإجتماعيّة لها تأثير واضح على الأفراد لكن ليس إلى مستوى من الجبر وعدم الإختيار من حيث الأصل والطبيعة ... وهذا عين ما توصلت إليه هذه الإكتشافات .

إنّ هذهِ الأنباء مثّلت بشرى بشريّة هامّة في شوطِها الطامحِ إلى تسجيل نسبة مهمّة من الغلبة على الأمراضِ

المستعصية في مسيرةِ تطويعها بجهدِ أهلِ الأرض ...

ووصّفها أهلُ الأرضِ بأنّها فاتحة عهدِ الفهم وضبط المفاتيح الطبيّة وقراءة أكثر دقّة في العلاجِ والممانعة ..

إنّ هذهِ الإعلانات كانت تسير جنباً إلى جنبٍ مع مجموعة من أهداف ومواثيق وعناوين كبرى تريدها الإنسانيّة حتى وإن كانت ستُجيّر في سوق التجارة والمالِ وشبه ذلك ، حيث لم يؤثّر الجانبُ المالي الإستثماري على طبيعةِ تأييد المجامعِ الحقوقيّةِ لها باستثناء أن تصل إلى حدِّ الإحتكار ، الذي أثار حفيظة أبرز الناطقين باسم الكيانات السياسيّة المتضرّرين من هذا الفهم الخطير للإستغلالِ عن فيهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي إتّهم الأمريكيين أنّهم يمارسون أخطر أدوار الإحتكار ..

وعليه :

لم يتحدّث العالم ولو لمرّةٍ واحدة عن ممنوعيّة استغلال هذهِ الإكتشافاتِ من الناحيةِ الماديّة بل ظلّوا متّفقين على أصولٍ مرعيّةٍ مفادها أنّ الإكتشاف العلميّ النفعي على يدِ الإنسانِ يحقّ ويجوز أن يُستغلّ من جانبٍ ماديٍّ ، شرط أن يكون ضمن

حدود فهم المواثيق الإجتماعيّة والدور الوظيفي للدولةِ بمعناها الرعائي ، وما صدر من مواثيق حقوقيّة عبر الأممِ المتّحدة وغيرها ترعى هذا الجانب ..

وظلّ هذا النمط من التعاطي مستمرّاً بين جانبي العلماء والمجامعِ الحقوقيّة والنّاس بصورةٍ متّفقةٍ ، إلى درجة اعتبرت الإكتشافات أهمّ من صعود الإنسان إلى القمر لجهة أنّ الأثر المستفاد من هذهِ أهمّ من تلك ..

وفي تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠١ يوم الإثنين وفي حدثٍ وُصِف بأنّهُ علامةٌ بارزةٌ في تاريخ العلوم ويفوق بأهميّته صنع القنبلة النوويّة صدرت رسميّاً في عددٍ من عواصم العالم الخريطة شبه المكتملة للمخزون الوراثيّ للبشر أو ما يسمّى الجينوم التي تبشّرُ في السنوات المقبلة بـــ " عصر جديد " في العلوم والطبّ .

ومشروع خريطة الجينات البشريّة هذا الذي تتعاون فيه ٢٠ مجموعة من العلماء من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين هو إستكمال لمسودّة شيفرة الجينات التي أعلنت في حزيران الماضي . ويظهر هذا العمل الضخم المتمثّل في فكّ

رموز **كتاب الحياة العظيم** أنّ عدد الجينات الوراثيّة للإنسان هو أقلّ ممّا كان يعتقد حتى الآن وهو يبلغ (٣٠ ألف مورّثة فقط) أي ما يمثّل ضعفيّ عدد المخزون الوراثيّ للذبابة .

ويقول العلماء إنّ تحديد جميع الجينات ووظيفتها سيوسّعُ آفاق المعرفة البشريّة ويسرّعُ تشخيص الأمراض وعلاجها والوقاية منها ، وستؤدّي الخريطة الوراثيّة البشريّة إلى إحياء جدلٍ قديم حول " **المورّث والمكتسب** " من صفات الإنسان ، بدءاً بالجنون والقدرة على الإبداع ، وإنتهاءً بالإجرام ...

وقال باحثون في معهد " كينغز كوليدج " في لندن :

إنّ كشف الخريطة الوراثيّة سيحدث **ثورةً** في التحليل النفسيّ وعلم النفس ومعالجة الأمراضِ والتعامل مع الإنسانِ بصحّتِهِ وفهم الأمراض وشروطِها وإمكانيّة معالجتِها وفهم الإنسان من ناحية السلوك وأثر ذلك على مشاعرِهِ وضوابطِهِ ...

والميدان الثاني الذي سيسعى الباحثون إلى كشفه إستناداً إلى هذه الخريطة الوراثيّة هو تركيبة الحمض النوويّ (دي أن إيه) التي قد تجعل فرداً دون آخر معرّضاً لإدمان مادّةٍ ما ولو من جهةٍ

إستعداديّةٍ لها أثر أو قابلة للتحفيز .

وعلى رغم أنّ خريطة الجينات لم تكتمل بعد فإنّ العلماء يعتقدون أنّ دراسة ما هو متوافر منها حاليّاً سيساعد في فهم بعض الأمراض وفي مقدّمتها السرطان .

يقول الدكتور مايكل ستراتون رئيس مشروع الجينات المسبِّبة للسرطان في بريطانيا :

إنّ جميع أنواع السرطان سببها شذوذ في تسلسل الحمض النوويّ ... ويبشِّرُ نشر خريطة الجينات أيضاً بأساليب علاج جديدة لأمراض مثل خرف الشيخوخة الزهايمر ، وأمراض القلب ، فضلاً عن فتح آفاق هائلة في الأبحاث الدوائيّة .

وقد نشرت شاشات التلفزة العالميّة في كلّ أنحاء العالم صوراً تمثيليّة وتصويريّة لهذه الخريطة وسط بشرى عمّت الناس والإعلام والعالم لحلّ مشكلة الأمراض التي لا تسمح بضمان عمر أفضل .

فكان ذلك النبأ في وقتِها الخبر الذي هزّ مشاعرَ أهلِ الدنيا ... من دون أن يخامر فكرهم أو مشاعرهم انّه ربّما نسف

بعض العلماءِ مادّةً من متنِ كتابهم الحقوقي هي أصل الوجودِ أعني بذلك حقّ الحياة وواجب إحترام الإستمرار وقداسة الصحّة العقليّة الجسديّة ..

أمّا اليوم وبعد الجدلِ الطارئ فإنّ العالم يتحدّث عن مجموعة من عناوين أهمّها :

١. قيمة الإنسان الوجوديّة وما تعني أمام منطق يريد للتحوّلات الطبيّة أن تكتب المعاني الحقوقيّة وليس العكس كإطار ..
٢. قيمة الفهم التحوّلي على مستوىً حقوقي للجنين مقابل فهم الكائنِ الخارجي ؟
٣. معنى الضرورات ؟
٤. معنى الأهمّ والمهمّ ؟
٥. معنى الغايات وبُناها وشروطها ودواعيها .. ؟

عناوين ربّما أراد البعض محوَ حرفِها وكتابة أبجديّة مختلفة قياساً على فهمٍ يرى أنّه عمدة أساسيّة لتطوّرٍ طبيٍّ غير محكوم بمدوّناتٍ مسبقةٍ في ظلّ عقيدةٍ حقوقيّةٍ فارغةٍ من أيّ شيءٍ سوى

من إرادة المجازفةِ لصياغة وجوديّةٍ مختلفة عن تلك التي تعلّمنا حروفها ..

ما أرّخ لصدمةٍ عنيفةٍ أصابت مقتل الجماعةِ الحقوقي ..

حماية الحياة تعني المزيد من قتلِ الأجنّة

الصدمة الحقوقيّة في تحوّل فهم الإستنساخ

فجأةً ومن دون سابقِ إنذار ، ومع كلّ هذهِ الفرحة والمواكبة الشعبيّة من كلّ أقطارِ الدنيا ، لما توصّل إليهِ العلماءُ على صعيدِ الهندسة الوراثيّة وملفّ الإستنساخ وإذا بالفرحةِ أخذت تتبدّل ، ليس في معانيها الإكتشافيّة بل في معاني المساحةَ الحقوقيّة التي يريد بعض العلماءِ أن يعتمدها كإطارٍ ، حتى أنّ دولة كبريطانيا عمدت في فهمٍ خطيرٍ للتعاملِ مع الأجنّةِ إلى تشريع قتل الأجنّة بمادّة صريحةٍ وخطيرةٍ لا مبرّر لها وذلك لصالحِ شركاتِ أدوية ومختبرات وبراءات اختراع وسوقيّةٍ مخيفة . هنا بدأت أولى معالمِ الضجّة العالميّة ...

لأنّ الموضوع بدأ يضرب أهمّ الأعمدةِ التي يقوم وجود الإنسانِ عليها (حقّ الحياة) ...

لقد كان من الطبيعي أن تُثار أزمة واسعة حول الفهم الحقوقي والإطار التوجيهي في المساحاتِ الجائزة .. لأنّ خللاً بهذا الحجم هو ليس بمثابة إعلان أهمّ من صعودِ الإنسانِ إلى القمر ، بل هو إعلان أضخم مأساة بشريّة تصيب الإنسان لصالحِ معنى تجاري يضرب بالعمق أهمّ المعاني الأصليّة الحقوقيّة التي تتفرّع عنها باقي الحقوق ..

إنّه فهم يجيز قتل الأجنّة والتعامل معها كمادّة دوائيّة وبراءة إختراع ، لصالحِ الثريّ القادرِ على شراءِ الدواء ..

ما يعني أنّ حقّ الحياة أصبح إنتقائيّاً ... ومهدّداً بالإنتقام والثأر الإستنسابي في كلّ لحظةٍ من معاني مراحلهِ الوجوديّة داخل المختبرات وفي رحمِ أمّه ..

ولأنّ القادرين من عمالقة الغربِ لم يتحرّكوا ليثبّتوا ما عليهِ قيم المواثيقِ ونظرتِها إلى الإنسانِ من هذهِ الجهة ، فإنّ الأمر تطوّر إلى عناوين أكثر سلبيّة ، كان منها اجترار مجموعة من العلماء فكرة خوض المغامرة لإستنساخ أوّل إنسان ، ربّما للدخولِ في موسوعة " غينيس " ببعدِ النظرِ عن البنية الحقوقيّة

التي تقول بحظرِ الإعتداء على صحّة الجنين ..

لهذا كلّ شيءٍ تغيّر ، بعد أن نُسفت فكرة الأهدافِ وحدود العمل وغايات الأبحاث ، ومست بقوّة عمقَ الإنسان ، وجعلت منه مجرّد مادّة للعقاقير والأدوية التي تمارس أخطر أساليب الإحتكار في الأسواقِ العالميّة ..

هنا سقطت البنية الحقوقيّة التي كتبتها البشريّة بمدادِ دمِها وعميقِ جراحاتِها ...

ففي ساعةٍ واحدةٍ من تحوّلاتٍ خطيرةٍ ومفاجئة تبنّت بريطانيا شرعيّة قتلِ الأجنّة لصالح صناعة العقاقير والتجارب المخبريّة .. إنّه تشريع قتل الإنسانِ من أجلِ الإنسان .. !

إنّهُ تشريع قتل الضعيف من أجلِ القويّ ..

إنّهُ تشريع يريد أن يمدّ الشركات العملاقة بمادّةٍ لا انقطاعَ لها من تربةِ قتلِ الأجنّة للحصولِ على مادّةٍ بيعيّةٍ في سوقِ الإنسانِ وسط مميّزاتٍ مخيفةٍ : يكون الإنسانُ مادّتها وشاريها وتاجرها ومستهلكها في نفسِ الوقت .. !

لا شكَّ إنَّهُ أخطر تشريع قياساً على كلّ الموازين والمعايير .. بهذا المعنى الواضحِ جدّاً الذي لم يجرء طوني بلير رئيس الحكومة البريطانيّة على تعليلِهِ وتبريرِهِ سوى بالإشارة إلى أنّه سيلجأ إلى ضميرِ ممثّلي الشعب في البرلمان البريطاني وأنّه سيتركهم وضميرهم ليقرّروا ما يرونَه في هذا الموضوع الخطير !

ومع تقريرهم لأبشع إبادة قانونيّة للأجنّة ، ماذا بقي من معنى الإعلان العالمي لحقوقِ الإنسانِ ، بل ماذا بقي من منطق الطبيعةِ والمعنى الوجودي المتأصّل من هذهِ الجهة .. ! خاصّةً أنّ الدولُ الغربيّةُ وبالأخصّ بريطانيا هي رائدةُ ومسدّدهُ .. !

بل تصرّ هذهِ الدول على أنّها مقياس بيان المفاهيم والحفاظ على الأنسنةِ بقيمِها الحقوقيّةِ تلك .. حتى وإن شرّعت قتل الأجنّة وإجهاض الأطفال .. !

لقد مثّل الإعلانُ العالميّ لحقوقِ الإنسانِ بهجةً عارمةً سادت الميادين الشعبيّة كأوّل إعلانٍ عالميٍّ يتبنّى الإنتماء البشريّ على أساسٍ من فلسفةٍ توسعيّةٍ إشباعيّة تعترف بأهميّة الفرد طبيعيّاً وحقوقِيّاً في منظومة الجماعة ..

ومع أنّ البهجة تلك كان لها أسبابها إلا أنّ الصدمة العنيفة كانت في إعتبار هذا الإعلان " مادّة أخلاقيّة " ليس وراءها حكم ونظام وقضاء يعملُ على تطبيقِها وتنفيذها في المساحةِ البشريّة بمعنى إلزامي .. ما يعني أنّها لن تكون وثيقة ملزِمَةً تقودها من الخلفِ حكومة عالميّة ، كما هي ليس برتوكولاً تعمل الدول على إحترامِهِ جبراً .. لكن سيكون له أثر نفسي ومعنوي وأخلاقي وسيعمل على تدجين الحكّام للإعتراف في مقدّمات الدساتير بما يماثل هذا الإعلان من مواثيق ونظم وحقوق ...

لقد مضى على الإعلان أكثر من ٥٠ عاماً وقد أعلنت جملة من الدساتير في مقدّماتِها إعترافاً بوثيقة مجموعها متضمّن جملة أساسيّة من حقوق الإنسان الإجماليّة ، إلا أنّ الإنسانيّة ما زالت في كثيرٍ من الأقطار تشكو من أزمتين :

١. تشوّه في هويّة النظم في موادها القانونيّة التي هي مرتع الإعتراف بما للإنسان وما عليهِ وهذه تختلف من بلدٍ إلى آخر .

٢. تشوّه في التطبيق وإستنسابيّة ، وتحوير وهفوات وشبه ذلك ..

وكانت الإنسانيّة قد كتبت بدمِها وطولِ مسيرتِها هويّة الإنسانِ الحقوقيّةِ لتبقى الرمز المتين الذي يدلّ على إنتماءاتِها وإشباعاتِها التي تنطق بها مراحلُ وجودها المتفاعلِ بهدف تثبيت معاني وجوديّة مدوّنة عن رغباتِها ذات التوظيف المحكوم بسقفٍ منطقيّ ومن تلك الوثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورةٍ مجملةٍ ومن دونِ تعليق .. وإليك أهمّ ما جاء فيهِ :

١. (مادة رقم واحد) يولد جميعُ النّاسِ أحراراً ، متساوين في الكرامةِ والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروحِ الأخاء .

٢. (مادّة رقم ٢) لكلّ إنسانٍ حقُّ التمتُّعِ بكافّة الحقوق والحريّاتِ الواردة في هذا الإعلان ، دون تمييزٍ ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسيّ ، أو أيّ رأيٍ آخر ، أو الأصل الوطنيّ أو الإجتماعيّ أو الثروةِ أو الميلاد ، أو أيّ وضعٍ آخر . دون أيّة تفرقةٍ بين الرجالِ والنساء وفضلاً عمّا

تقدّم فلن يكون هناك أيُّ تمييزٍ أساسهُ الوضع السياسيّ أو القانونيّ أو الدوليّ لبلدٍ أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أو كانت سيادتُه خاضعة لأيِّ قيدٍ من القيود .

٣. (مادّة رقم ٣) لكلّ فردٍ الحقُّ في الحياة والحريّة وسلامة شخصه .

٤. (مادّة رقم ٤) لا يجوزُ إسترقاق أو إستعباد أيّ شخصٍ ويحظر الإسترقاق وتجارة الرقيق بكافّة أوضاعها .

٥. (مادّة رقم ٥) لا يعرّضُ أيُّ إنسانٍ للتعذيب ، ولا للعقوباتِ ، أو المعاملاتِ القاسيةِ أو الوحشيّةِ أو الحاطّة بالكرامة .

٦. (مادّة رقم ٦) لكلّ إنسانٍ أينما وجد الحقّ في أن يُعترف بشخصيّته القانونيّة .

٧. (مادّة رقم ٧) كلُّ النّاس سواسية أمام القانون . ولهم الحقُّ في التمتّع بحمايةٍ متكافئةٍ دون أيِّ تفرقةٍ . كما أنّ لهم جميعاً الحقُّ في حماية متساوية ضدّ أعمال فيها إعتداء

على الحقوق الأساسيّة التي يمنحها له القانون .

٨. (مادّة رقم ٦) لكلّ شخصٍ الحقّ في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنيّة لإنصافهِ عن أعمال فيها إعتداء على الحقوق الأساسيّة التي يمنحها له القانون .

٩. (المادّة ٩) لا يجوز القبضُ على أيِّ إنسانٍ أو حجزه أو نفيه تعسّفاً .

١٠. (المادّة ١٠) لكلّ إنسانٍ الحقُّ ، على قدم المساواةِ التامّة مع الآخرين ، في أن تنظر قضيّتُهُ أمام محكمةٍ مستقلّة نزيهةٍ نظراً عادلاً علنيّاً للفصل في حقوقهِ وإلتزاماتهِ وأيّة تهمة جنائيّة توجّهُ إليهِ .

١١. (المادّة ١١) وفيها أمور هي التالية :

أ. كلّ شخصٍ متّهمٍ بجريمةٍ يعتبرُ بريئاً إلى أن تثبت إدانتُهُ قانوناً بمحاكمةٍ علنيّةٍ ، تؤمّنُ له فيها الضمانات الضروريّة للدفاعِ عنهُ .

ب. لا يدان أيُّ شخصٍ من جرّاءِ أداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطنيّ أو الدوليّ وقت الإرتكاب .

كذلك لا توقّع عقوبة أشدّ من تلك التي يجوزُ توقيعها وقت إرتكاب الجريمة .

١٢. (المادّة ١٢) لا يعرض أحد لتدخّل تعسّفيّ في حياتِه الخاصّة أو أسرتِه أو مسكنِه أو مراسلاتِه أو لحملات على شرفِه وسمعتِه ولكلّ شخصٍ الحقُّ في حماية القانون من مثل هذا التدخُّل أو تلك الحملات .

١٣. (مادّة ١٣) لكلّ فردٍ حريّةُ التنقُّلِ وإختيار محلّ إقامتِه داخل حدود كلّ دولةٍ . ويحقُّ لكلّ فردٍ أن يغادر أيّة بلادٍ بما في ذلك بلدهُ ، كما يحقُّ لهُ العودة إليه .

١٤. (مادّة ١٤) لكلّ فردٍ الحقُّ في أن يلجأ إلى بلادٍ أخرى أو يحاولُ الإلتجاءَ إليها هرباً من الإضطهاد إلا أنّه لا ينتفع بهذا الحقّ من قدّم للمحاكمة في جرائم غير سياسيّة ، أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتّحدة ومبادئها .

١٥. (مادّة ١٥) :

أ. لكلّ فردٍ حقّ التمتّع بجنسيّةٍ ما .

ب. لا يجوز حرمان شخص من جنسيّتِه تعسّفاً أو

إنكار حقّهِ في تغييرها .

١٦. (مادّة ١٦) :

أ. للرجلِ والمرأةِ متى بلغا سنّ الزواج حقّ التزوّج وتأسيس أسرة دون أيّ قيدٍ بسببِ الجنسِ أو الدينِ ولهما حقوق متساوية عند الزواجِ وأثناء قيامهِ وعند انحلالهِ .

ب. لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيهِ .

ت. الأسرة هي الوحدة الطبيعيّة الأساسيّة للمجتمع ولها حقُّ التمتّعِ بحمايةِ المجتمعِ والدولةِ .

١٧. (مادّة ١٧) لكلّ شخصٍ حقُّ التملُّكِ بمفردهِ أو بالإشتراكِ مع غيرهِ ، ولا يجوزُ تجريد أحد من ملكهِ تعسّفاً .

١٨. (مادّة ١٨) : لكلّ شخصٍ الحقُّ في حريّة التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحقّ حريّة تغيير ديانتهِ أو عقيدتهِ ، وحريّة الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة ، وإقامة الشعائر ومراعاتها ، سواء أكان ذلك سرّاً أم مع

الجماعة .

١٩. (مادّة ١٩) : لكلّ شخصٍ الحقُّ في حريّة الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحقّ حريّة إعتناق الآراء ، دون أيِّ تدخُّلٍ ، وإستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها ، وإذاعتها بأيّةِ وسيلةٍ كانت ، دون تقيّد بالحدود الجغرافيّة .

٢٠. (مادّة ٢١) :

أ. لكلّ شخصٍ الحقّ في حريّة الإشتراك في الجمعيّات والجماعات السلميّة .

ب. لا يجوزُ إرغام أحد على الإنضمام إلى جمعيّةٍ ما

٢١. (مادّة ٢١) :

أ. لكلّ فردٍ الحقُّ في الإشتراك في إدارة الشؤون العامّة لبلادهِ ، إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة ممثّلين يختارون إختياراً حرّاً .

ب. لكلّ شخص نفس الحقّ الذي لغيرهِ في تقلّد الوظائفِ العامّة في البلاد .

ت. إنّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبّر عن هذهِ الإرداة بإنتخابات نزيهةٍ دوريّةٍ تجري

على أساس الإقتراع السرّي ، وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أيّ إجراء مماثلٍ يضمن حريّة التصويت .

٢٢. (مادّة ٢٢) : لكلّ شخصٍ بصفتِهِ عضواً في المجتمع الحقّ في الضمانة الإجتماعيّة ، وفي أن تحقّق بوساطة المجهود القوميّ والتعاون الدوليّ ، وبما يتّفق ونظمَ كلّ دولةٍ ومواردها الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّةِ والتربويّةِ التي لا غنى عنها لكرامتِه وللنموّ الحرّ لشخصيّتِهِ .

٢٣. (مادّة ٢٣) :

أ. لكلّ شخصٍ الحقّ في العملِ ، وله الحريّة في إختيارِهِ بشروطٍ عادلةٍ مرضيّةٍ ، كما أنَّ لهُ حقَّ الحمايةِ من البطالةِ .

ب. لكلّ فردٍ دون أيِّ تمييزٍ الحقّ في أجرٍ متساوٍ للعملِ .

ت. لكلّ فردٍ يقومُ بعملٍ الحقّ في أجرٍ عادلٍ مرضٍ يكفلُ لهُ ولأسرتِهِ عيشةً لائقةً بكرامة الإنسانِ تضافُ إليهِ ، عند اللزومِ ، وسائل أخرى للحمايةِ

الإجتماعيّة .

ث. لكلّ شخصٍ الحقُّ في أن ينشئ وينضمّ إلى نقابات حماية لمصلحته .

٢٤. (مادّة ٢٤) : لكلّ شخصٍ الحقّ في الراحةِ ، وفي أوقاتِ الفراغِ ، ولا سيّما في تحديد معقولٍ لساعات العملِ ، وفي عطلاتِ دوريّة بأجرٍ .

٢٥. (مادّة ٢٥) :

أ. لكلّ شخصٍ الحقُّ في مستوىً من المعيشةِ كافٍ للمحافظةِ على الصحّةِ والرفاهيّةِ له ولأسرتهِ ، ويضمن ذلك التغذيةَ والملبس والمسكن والعناية الطبيّة ، وكذلك الخدمات الإجتماعيّة اللازمة . وله الحقّ في تأمين معيشتهِ في حالات البطالةِ والمرضِ والعجزِ والترمّلِ والشيخوخةِ وغير ذلك من فقدان وسائل العيشِ نتيجة لظروفٍ خارجةٍ عن إرادتهِ .

ب. للأمومةِ والطفولةِ الحقُّ في مساعدةٍ ورعايةٍ خاصّتين ، وينعم كلُّ الأطفالِ بنفسِ الحمايةِ الإجتماعيّةِ سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباطٍ

شرعيٌّ أم بطريقةٍ غيرِ شرعيّةٍ .

٢٦. (مادّة ٢٦) :

أ. لكلّ شخصٍ الحقّ في التعلّمِ . ويجب أن يكون التعليم في مراحلهِ الأولى والأساسيّةِ على الأقلّ بالمجّانِ وأن يكون التعليمُ الأوّليّ إلزامياً ، وينبغي أن يعمّم التعليمُ الفنّيُّ والمهنيُّ ، وأن ييسّر القبول للتعليم العالي على قدمِ المساواةِ التامّة للجميعِ ، وعلى أساسِ الكفاءةِ .

ب. يجبُ أن تهدف التربية إلى إنماء شخصيّة الإنسانِ إنماءً كاملاً . وإلى تعزيز إحترام الإنسانِ والحريات الأساسيّة ، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصريّة أو الدينيّة ، وإلى زيادة مجهود الأمم المتّحدة لحفظ السلام .

ت. للآباء الحقُّ الأوّل في إختيار نوع " تربية أولادهم " .

٢٧. (مادّة ٢٧) :

أ. لكلّ فردٍ الحقُّ في أن يشترك إشتراكاً حرّاً في

حياة المجتمعِ الثقافيّ وفي الإستمتاعِ بالفنونِ والمساهمةِ في التقدّم العلميّ ، والإستفادةَ من نتائجه .

ب. لكلّ فردٍ الحقُّ في حماية المصالح الأدبيّةِ والماديّةِ المترتّبةِ على إنتاجه العلميّ أو الأدبيّ أو الفنّي .

٢٨. (مادّة ٢٨) : لكلّ فردٍ الحقُّ في التمتُّعِ بنظامٍ إجتماعيٍّ دوليّ تتحقّقُ بمقتضاهُ الحقوقُ والحرّيات المنصوص عنها في هذا الإعلانِ تحقّقاً تامّاً .

٢٩. (مادّة ٢٩) :

أ. على كلّ فردٍ " واجباتٍ " نحو المجتمع المدنيّ الذي يُتاحُ فيه وحدهُ لشخصيّتِهِ أن تنمو نموّاً حرّاً كاملاً .

ب. يخضع الفردُ في ممارسة حقوقِهِ وحريّاتِهِ لتلك القودِ التي يقرّرها القانون فقط . لضمان الإعتراف بحقوق الغير وحريّاتِهِ وإحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحةِ العامّة والأخلاق في مجتمعٍ ديمقراطيّ .

ت. لا يصحّ بحالٍ من الأحوالِ أن تمارس هذه

الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتّحدة ومبادئها .

ث. ليس في هذا الإعلان نصّ يجوز تأويلهُ على أنّه يخوّل لدولةٍ أو جماعةٍ أو فردٍ أيّ حقٍّ في القيام بنشاطٍ أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيهِ .

ومع أنّ الدول الغربيّة تعتبر نفسها القيادة الراشدة لحملِ حقيبة هذهِ الحقوق ، والعماد الأوّل في فهمِ الوجوديّةِ وفق أسسِ تردّها إلى منطقِ الطبيعةِ ، إلا أنّ واقع الأرض يعكس أخطر نماذج لها من التعامل مع الإنسانِ تشريعاً وتطبيقاً في كثيرٍ من الجهاتِ والعناوين ..

إلى درجة أنّ مجموعة حادّة من ضرباتٍ ناسفة أرّخت لأخطر الإنزلاقاتِ التي أصابت هذهِ الوثيقة الحقوقيّة التي كتبتها البشريّة بعد حربين عالميّتين تعتبرانِ الأخطر في تاريخِ حروبِ البشر ..

الإستنساخ بين رافضٍ ومتريثٍ ومتبني

الإستنساخ بين مؤيدٍ ومعارضٍ

لقد صمّم العالم منذ زمنِ كتابة الوثيقةِ الحقوقيّة العالميّةِ بصورةٍ حازمةٍ على إقرارِ جملة موسّعة من مفاهيم الإندماج الإجتماعي التي منها :

١. الإحترام الكامل لحقّ الحياة .

٢. إقرار مجموعة ضوابط هامّة للمحافظة على إستمرار هذا الحقّ .

٣. إعتبار القيمة الجسديّة العقليّة منطقة ممنوعة من الإعتداء بشكلٍ محسوم .

٤. التعامل مع هذهِ القيم تحت سقف عناوين وجوديّة ترى في الإنسانِ آيةً من آياتِ الإبداع ...

٥. التعامل مع الإنسانِ من جهةٍ وجوديّة أوسع من معنى الوجود الطبيعي ليشمل المعنى الإجتماعي وما يتّصل بهِ

من مواثيق إجتماعيّة سياسيّة إقتصاديّة بيئيّة مهنيّة معيشيّة وغيرها ... وهذا من العناوين المهمّة في ملفّ الوجوديّة وما يتّصل بها ..

لكنّ الذي حصل أنّ شيئاً بدّلَ من معاني النظر الحقوقي للإنسانِ نفسه ، ونسف البُنية التي يقومُ على رأسِها الإنسانُ نفسُهُ حتى القواعد التوجيهيّة نحو أهدافٍ سامية يمكن أن تتكامل مع المنطق الطبيعي نُسفت بصورةٍ مخيفة ما أثّر على السلوك والمحفّزات البشريّة وأردى المعنى الحقوقي في أسوأ مراحلِهِ .. في ظلّ قيادةٍ عبثيّةٍ يقودها الغربُ تتعامل مع الفرد من ناحية الإشباعات الغريزيّة على أساسِ أنّها الحدّ النهائيّ المحرّك لكلّ المعاني السلوكيّة .. !

إنّ من يقرأ سينما هوليود يجد فيها التصوّر الكامل عن الفرد في مسيرة الجماعةِ وعلاقتِهِ بالطبيعة :

١. عنف .

٢. دعارة .

٣. مخدّرات .

٤. سطو .

٥. عبثيّة .

٦. تشكيك بكلّ شيءٍ من دون بُنية علميّة .

٧. التعامل مع الغريزةِ على أساسِ أنّها القوّة العليا المحرّكة لكلّ شيءٍ ..

٨. جنون .

٩. ملاهي مشبّعة بإستعدادات الجريمة ..

١٠. كوكايين وظيفتُه دفع زائد لممارسة الدعارة التي تصوّرها لك هوليود وكأنّها تستوعب كلّ نشاطِ الإنسانِ بصورةٍ مطلقةٍ ومن دونِ هدفٍ آخر ..

إلى الكثير الكثير من أصنافِ المجونِ والجنونِ والرقص المشحون بـــ " حبّات طاقة " للرقصِ والدفعِ والجنونِ والممارسة الجنسيّة والقتل والإعتداء والإدماء والإفتراس والتشفّي من دون أن تنطق هذهِ السينما التي تستعمر العالم بفكرة حكمة أو إستعداد حول معاني الوجوديّةِ ومسيرتِها أو ما ينبغي أن يعمل على تحفيزِ قواه وشروط قيام قواعدِهِ ..

إنَّ كلَّ هذهِ الهستيريا ضربت بقوّة في واقعِ ومشاعرِ وقوى الدفعِ لهذا الإنسان ، إلى درجة أصبح التعامل مع المرأةِ لا يعدو كونَه سلعة جنسيّة سوقيّة ، وبطريقةٍ ضروريّة غريزيّاً وتجاريّاً ... ! إضافة إلى الكثيرِ الكثيرِ من هولِ الكارثةِ التي أصابت الإنسانيّة في مقتلِها .. لذلك وبعد أن سقطت قواعد البُنى الوجوديّة الآمرة كان من لازمِها التعامل مع كلّ القيم الأخرى من بابِ العبثيّة المخيفة والتي منها تشريع قتلِ الأجنّة من أجل دواعٍ دوائيّة ومخبريّة .. ! ما يعني إنَّ من حقّنا أن نسأل :

ألا يعتبر تشريع قتل الأجنّة أخطر انقلاب ينسف بنية هذهِ الوثيقة من أصلِها ... !

ألا تعتبر أفكار خوض المخاطرة الفاشلة قياساً على فهمِ الخبراء ونتائجهم في إنتاج طفل معاق أو هو على وشك الموت تعديلاً ذهنيّاً حقوقيّاً مخيفاً ، من شأنِه أن ينسف أصل القيم الدافعة إلى تدوين هذا الإعلان .. !

ألا يجب أن نقف وقفة جبّارة على صعيدِ بيان الأصالة الحقوقيّة .. ؟

إنّ العالم يحتاج إلى صعقةٍ عنيفةٍ حتى ينتعش عقله ..

ومع أنّ الهيستيريا بلغت مرحلةً متقدّمةً بدأ على أثرها العالم يتدهور شيئاً فشيئاً ، لكن أن يصل الأمر إلى حدّ تشريع قتلِ الأجنّة ، فإنّ الأمر بكلّ المعاني والمعايير يعتبر مستهجناً ومخيفاً في آنٍ واحدٍ ..

ألا ترى أنّ أهمّ العلماءِ قد خرج عن صمتهِ وهم الذين يعملون في هذا الحقل فشرحوا في بيان مطوّل المخاطرِ والأزمات والنكباتِ التي قد تصيب أصل حقوقِ الفردِ الطبيّة أمام عجزِ التقنيّة على الأقلّ ... ودعوا علنيّة إلى وجوبِ احترامِ الإنسانِ بقيمتيّ الوجود والصحّة ..

إنّ هذا هو ما دفع إدارة الرئيس جورج بوش إلى أن تستمع بصورةٍ واسعةٍ إلى كلا العنوانين اللذين يتعارضانِ في فهمِ الإنسانِ وصحّتهِ ووجودهِ ومعنى الفهم الطبّي وبنية التوجيه السلوكي الطبّي والغاياتِ الآمنة أمام الصحّة التي قرع طبولها خبراء الإستنساخ .. فتوصلت الإدارة إلى نتيجةٍ مفادها أنّه لا بدَّ من العملِ على منع الإستنساخ البشري حتى وإن أجازته بريطانيا

لدواعٍ دوائيّة ومخبريّة ..

وفي تاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠١ إدارة الرئيس الأمريكي بوش أيّدت منع كلّ أشكال إستنساخ البشر وأيدت مشروع قانون مقدّم إلى الكونغرس بهدف حظر كلّ أشكالِ إستنساخ البشر بما في ذلك إستخدام الأجنّة المستنسخة لأغراض علاجيّة .

وقال مساعد وزير الصحّة كاود ألن أمام لجنة فرعية في مجلس النوّاب إن وزير الصحّة تومي تومسون والرئيس جورج بوش يعارضان أيّ مسعى لإستنساخ البشر .

وأضاف : نحن نعارض نقل المادّة النوويّة بين خلايا بشريّة ، سواء للمساعدة على الإنجاب أو وضع أدوية علاجيّة خلويّة أو نسيجيّة .. إنّ الإستنساخ يطرح أسئلة أخلاقيّة مقلقة .

وهذه هي المرّة الأولى التي تعلن فيها إدارة بوش بهذه الصراحة معارضتها للإستنساخ . وقد عُرض على الكونغرس مؤخّراً مشروعا قانون للإستنساخ على أن يطرحا خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة للتصويت .

ينصّ المشروع الأوّل تحت عنوان قانون حظر

الإستنساخ البشريّ على تجريم أيّ مسعى لتخليق جنين بشريّ عن طريق الإستنساخ سواء لأهداف إنجابيّة أو علاجيّة ، ويجعل النصّ من الإستنساخ جريمة وينصّ على عقوبة تصل إلى عقوبة تصل إلى السجن عشر سنوات وغرامة بمليون دولار على الأقلّ .

أمّا المشروع الثاني (قانون حظر الإستنساخ) فيسمح بالإستنساخ البشريّ لأهداف علاجيّة ما لم تكن نيّة لإستخدامه في إحداث حمل .

وأعرب ألن عن أسفه لكون هذا المشروع لا يحظر الإستخدامات الأخرى للإستنساخ مثل تخليق أجنّة بشريّة لأغراض البحث موضحاً أنّ هذا الأمر يشكّل مدعاة قلق كبير لإدارة بوش .

وبالفعل بتاريخ ١ آب ٢٠٠١ صوّت مجلس النوّاب الأمريكي بغالبيّة ٢٦٥ نائباً ومعارضة ١٦٢ لمنع عمليّات الإستنساخ البشري ولو بطريقة محدودة أو لأسباب بحثيّة وقد عبّر العديد من النوّاب عن عدم رضاهم على ما وصفوه بأنّه يدخل في باب " العبث العلمي في الهبة الإلهيّة " ...

وكان بعض النوّاب المعارضين يطمح إلى تعديل يسمح بعمليّات إستنساخ محدودة ولأغراض بحثيّة علميّة .

وقد قال رئيس اللجنة القضائيّة الجمهوري جيمس سينسبرينر : إنّ القرار يتعلّق بتوفير القيادة الأخلاقيّة للعالم الذي يترقّب ما يجري .

وعليه :

أصبح على إدارة الرئيس جورج بوش بموجب هذا القرار سحب الإعتمادات الماليّة الفيدراليّة من مراكز الأبحاث العلميّة التي تنشط في ميدان الإستنساخ .

وكانت إدارة الرئيس بوش قد أصدرت بياناً بيومٍ قبل التصويت في مجلس النواب أعلنت فيه معارضتها لعمليّات الإستنساخ البشري بعد طول مباحثات ونقاشاتٍ شارك فيها العلماء ، مشيرةً إلى الجوانب الأخلاقيّة التي لا يمكنُ تجاهلها علماً أنّ أكثر من مئتي نائب يتّخذون مواقف مؤيّدة لإنفاق المال العام على الأبحاث الطبيّة في هذا الجانب .

وبعد هذا القرار حذّر علماء أمريكيّون من أنّ الولايات

المتّحدة قد يفوتها قطار أهمّ الأبحاث الطبيّة في القرن الجديد وتجازف بهجرة علماء بارزين منها إلى الخارجِ إذا أصدرت قانوناً يحظر إستنساخ الأجنّة لأغراض البحث العلمي . وقد جاء التحذير هذا بعد موافقة مجلس النواب الأمريكي على فرض " حظر شامل " على الإستنساخ البشري وتوقيع عقوبات صارمة بالسجن والغرامة على عمليّات إستنساخ الأطفال من البالغين أو خلق أجنّة لأغراض الأبحاث .

وقد نصّ مشروع القانون على تحريم إستيراد أجنّة مستنسخة أو أدوية مشتقّة من أجنّة مستنسخة ممّا أثار إستياء الدكتور بول بيرغ الأستاذ في " جامعة ستانفورد " والحائز على جائزة نوبل في العام ١٩٨٠ على أبحاثه في كيمياء الحمض النووي ...

ويعارض العلماء إستنساخ الأطفال إلا أنّهم يجادلون بأنّهُ يجب البقاء على مشروعيّة إستنساخ الأجنّة لحصاد خلايا المنشأ منها ، وفهم أفضل لكيفيّة تطوّر الأنسجة ، لأنّه لا يمكن نظريّاً تحفيز هذه الخلايا لتشكيل أيّ نوعٍ من الخلايا الأخرى في الجسم

وتكوّن في المستقبل مصدراً لا ينضب لخلايا سليمة للمخّ والقلب والكبد وأعضاء أخرى لتحلّ محلّ الخلايا التالفة .

لكنّ إستخراج خلايا المنشأ يقتل الجنين ويثير قضيّة الحقّ في الحياة التي ينادي بها الجمهوريّون في مجلس النواب الأمريكي ويُنتظر أن يواجه مشروع القانون الذي يؤيّده الرئيس بوش صعوبات في مجلس الشيوخ بسبب هيمنة الديمقراطيين النسبيّة .

وما يثير العجب أنّ الحديث عن حقّ الحياةِ وما يعنيه من توثيق حقوقي أصبح غير جدّي عند الكثيرين الذين يرون أنّ على المجتمعات المدنيّة أن تعمل على تطوير فهمها للحياةِ والإنسانِ ، وهذا أخطر ما في الأمر ، لأنّه يفرّغ المادّة الحقوقيّة من ثباتِها في هذا العنوان الذي اتفقت البشريّة على قيمتهِ منذ يومِها الأوّل ، وهذهِ صفحات الوجودِ تنطقُ به من دونِ أيّ ريبٍ أو شبهة ..

إلا أنّ هناك فريقاً وسطاً ، لا يرى أنّ قتل الجنين يجب أن يشرّع لصالحِ الأدوية والعقاقير ، وأنّ هذا الأمر محرّم بكلّ معاني القيم الإنسانيّة والطبيعيّة ، لكن لا بأس من التعامل مع هذا الجنين في مواطنِ التجربةِ والإختبار ، لجهةِ أنّه جنين ولا بأس أن

تُتابع القضيّةُ من منظارِ أنّها بحث علمي ما دام أنّها ستفيد البشريّة في نتائجِها لو تّمت من هذهِ الجهة .. لهذا لا يرون بأساً في إستنساخ طفل حتى بهذهِ الأدواتِ والتقنيّة التي أعلن فيها أهمّ العلماء أنّها قاصرة عن استسناخ طفلٍ سليم ..

وفي تاريخ ٨ آب ٢٠٠١ دافع فريق الباحثين الذي ينوي البدء بعمليّات إستنساخ هذا العام في دولةٍ شرق أوسطيّة فيما أعلن أحدُ هؤلاءِ أنّ عمليّة إستنساخ لإنسانٍ قد بدأت فعلاً في مختبرين سريين في بلدٍ ما ، وقد تمّ الدفاع ونقض الدفاع أمام مؤتمر الأكاديميّة الوطنيّة الأمريكيّة ، التي إستمعت إلى أقوال معارضي الإستنساخ البشري من علماءٍ كانوا قد قاموا باستنساخ حيوانات وأظهروا المخاطرِ الكبرى المتوقّعة لدى إستنساخ الأجنّة البشريّة ...

وقد بنى الطبيب الإيطالي سيفيرينو أنتينوري وشريكاهُ الأمريكي بانوس زافوس والفرنسيّة بريجيت بواسوليه دفاعهم على أنّ كلّ العمليّاتِ التي ستتمُّ ستكون تحت مراقبةٍ مشدّدة خلال كلّ مراحلِ الإستنساخِ ونموِّ الأجنّةِ ، مؤكّدين أنّه لن يتمّ

زرع أي جنين في رحم النساء قبل التأكّد من سلامته وخلوّه من أيّة مشكلةٍ جينيّةٍ ، متجاهلين تحديد مصير الأجنّة التي تبرز فيها مشكلات بحيث يعمدون إلى قتلها ..

وشدّد أنتينوري على أنّ الأجنّة المستنسخة ليست نسخة عن أحد الوالدين ، بل كلّ منها توأم لأحدهما من الناحية الجينيّة فقط وليس الشخص نفسه .

وفي إعلانٍ يمكنُ إعتبارُهُ " خطوةً دفاعيّةً " نفى أنتينوري أن تكون التقنيّة التي سيستخدمها هي نفسها التي إستخدمت في إستنساخ النعجة دوللي ، وقال : إنّني لا أنوي الإستنساخ بل إعادة الإستنساخ في محاولة اللعب على فروقات تقنيّة بسيطة .

وأضاف : إنّ الطفل سيشبه عائلته سيكون له الحمض الريبي النووي نفسه الذي لوالديه لكنّه سيتمتّع كذلك بهويّة وبميّزات خاصّة به ولن يكون مجرّد نسخة .

معتبراً أنّ كلّ المشكلاتِ التي رافقت عمليّاتِ الإستنساخ الحيواني السابقة أتت من سوء في الشروط التي أجريت فيها عمليّات الإستنساخ وهي شروط ستتمّ مراقبتُها بدقّة

خلال عمليّات الإستنساخ البشري المزمع القيام بها .

وركّز زافوس على نتائج التقارير العلميّة الصادرة مؤخّراً والتي أظهر عدد منها تحسّناً في نسبة نجاح عمليّات الإستنساخ من بين المحاولات التي تجري على الحيوانات ، مشيراً إلى تقارير تتحدّث عن نسبة ٣٢ في المئة من النجاح ، وهو ما اعتبره إنجازاً عظيماً .

إلا أنّ معارضي الإستنساخ شدّدوا على أنّ التقارير التي إعتمد عليها زافوس ما هي إلا مقالات رأي ، وهي لا تعكس حقيقة النتائج العلميّة التي تظهر أنّ تقنيّة الإستنساخ لا تحتمل سوى نسبة نجاح (من ثلاثة إلى خمسة في المئة) لدى الحيوانات وأنّها ستؤدّي حتماً في حال تطبيقها إلى تشوّهات كبيرة وتخلّف عقلي لدى الأطفال ، كما تولد معظم الحيوانات المستنسخة بوزنٍ زائد ، وتعاني تلك التي تتجاوز مرحلة الولادة من قصور كلوي ومشكلاتٍ في القلب والدماغ ومشاكل في جهاز المناعة وغيرها ..

وأكّد المعارضون أنّ التشوّهات الكثيرة التي ظهرت لدى

الحيوانات الثديية تنطبق بشكلٍ حاسمٍ لا لبس فيهِ على الإنسان .

وكان أنتينوري قد أوضح لصحيفة " لاريبوبليكا " الإيطاليّة أنّ عمليّة إعادة الإستنساخ تختلف عن الوسيلة التي استخدمت لإستنساخ النعجة دوللي في بريطانيا وقد تمّ إختبارها بنتيجة إيجابيّةٍ جدّاً على الماعزِ ، إذ يتمّ حقن بويضات الماعز بنواة خليّة الماعز ، وبعد ثلاثة أيام تتشكّل أجنّة فتؤخذ خليّة جديدة منها ، وتحقن في بويضة أخرى ، ثمّ تتكرّر العمليّة مع بويضةٍ ثالثةٍ ، لذلك لا تعتبر العمليّة إستنساخاً بل إعادة إستنساخ ..

وكان قد أعلن أنتينوري أنّ مائتي إمرأة تبرّعت أن تحمل في أحشائها جنيناً مستنسخاً وستكون النفقات على حساب الفريق المستنسخ بقيادة أنتينوري .

وأكّد أنه سيقوم بالإستنساخ ليس في عرض المياه الدوليّة بل في دولةٍ ما على اليابسة .

ومنذ ذلك التاريخ شُنّت هجماتٍ شرسة على أنتينوري من قبلِ سياسيين غربيين وأطبّاء وحقوقيين معتبرين أنّه " تاجر قيم " من أجلِ سابقةٍ لا نجاحَ فيها ، وهي تضرب عميقاً البُنى

التي تؤسّس لمشروعٍ إحترامِ الإنسانِ بالوجودِ والصحّة .. إلى درجة أنّه بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠١ قال الطبيب الإيطالي أنتينوري إنّه سيرفع دعوى قضائيّة ضدّ وزير الصحّة الفرنسي برنار كوشنار وذلك بسبب تصريحٍ له قال فيهِ : إنّه **طبيب الأخلاقيّات المجنونة** .. وإنّه يجب سحب ترخيصه الإيطالي بمزاولة الطبّ ... !

إلى هذا الحدّ وصلت الأمور في دائرة " عقلاءِ القومِ هناك " معتمدين على مجموعةٍ واسعةٍ من فهمهم للإنسانِ نفسهِ دفعت الوزير الفرنسي إلى أن يعبّر عن سخافة هذهِ المخاطرةِ بالجنون .. لأنّ هذا الأمر يتعدّى تلك المساحة من التجربة ويؤسّس لمشروعٍ واسعٍ من تبنّي سحق القيم ، والخطورة تكمنُ في أنّ الأمر يتّصل بأشدّ الحقوقِ أصالةً : إنّه حقّ الحياةِ وحقّ الصحّة .. وكلاهما ستنالهُ التجربة بضربةٍ عنيفة ستؤثّر على طباعنا ووجودنا وتعاملنا مع الأشياء ..

ويرى المناهضون لهذهِ التحوّلاتِ أنّها تؤسّس لمشروع تغييري ينسف كتاب الحقوقِ من رأسِهِ ، من هنا يركّزون على

انّه لا بدَّ من التعاملِ مع الإستنساخِ بناءً على قواعد وإطار من المواثيق الحقوقيّة كما هي مكتوبة في متنِ الإعلانات ، لا كما تبنّتها بريطانيا حديثاً ، ولا غيرها من مجموعةِ علماء طامحين أن يكتب إسمهم في موسوعة غينيس ..

وبناءً على ما أشرنا إليهِ أعلاهُ بدا واضحاً أنّ المشكلة في بيان البُنى المعتمدة لتوجيهِ السلوك الطبّي ، على أساسِ التعامل معها كقيمة لها سلطنة في تحديد وتوظيف السلوك وتثبيت الغايات وحماية مناطق ما واعتبارها محرّمة أمام أيّ بحثٍ ممكن أن يضرّ بعناوينِها .. وإلا انتهى الأمر إلى حالةٍ من فراغ قانونيٍ مخيفٍ لا يختلف عن عالمِ الغابِ وعلى القاعدة :

إنّ الحريّة بين القوّي والضعيف تظلم وتنسف أهم أعمدة ضوابط الوجود ..

أمّا البُنى التي أشرت إليها فإنّها على قسمين :

١. بُنى المعنى التفسيري التنظيري للوجودِ وما يعنيهِ في كتابِ الحياة وغايات المسيرة .

٢. بُنى المعنى الحقوقي في تطبيقِ وحماية هذهِ الغايات ..

وما وصلنا إليهِ في عصرنا هذا هو أنّ الشرط الأوّل نُسفَ بضربةٍ عنيفةٍ ربّما هي قاتلة ، ما أثّر على الشرط الثاني وأحالهُ إلى كارثةٍ بدأنا فيها نشرب مادّة نسيج أطفالنا عبر الدواء وربّما الغذاء ولا نعرف ماذا يخبّئ الدهر من عناوين سلعيّة .. !

كلّ هذا بخلافِ الفهمِ الإسلامي للشرطين ، إلى درجة أجزمُ فيها أنّه لا توجد شريعة على الإطلاق تعاملت مع الشرطين خاصّة الشرط الأوّل كما تعاملت معهُ الشريعةُ الإسلاميّة التي أقامت عمادَ خطابِها وقيمِها التشريعيّةِ في المعنى التوجيهي الوجودي على أساسٍ متينٍ من عالمِ الكونِ ومنطِقِهِ وما تعنيه المدرسة التكوينيّة ، لتكون بنية وقاعدة أساسيّة لفهم الشرط الثاني والعمل على تأسيس قواعدِهِ وترجمة منطقِهِ إلى حقيقةٍ ضامنة ...

أكرّر :

ليس مهمّاً أن نصعد إلى القمر ولا أن نكتشف الناموس ما دام أنّ الإكتشاف مولود في بيئةٍ إفتراسيّة عنيفة تريد أن تتعامل مع القيمِ من بابٍ سوقيّ وحشيٍّ ، إلى درجة أصبح فيها

سوق بيع أعضاء البشر عبر المافيا ومن يحتضنها من أضخم الأسواق الناشطة في العالمِ الغربيّ الذي يعتبر المستهلك الأوّل لهذهِ البضاعة .. !

ومعنى هذا أنّ المشكلة في بنية إدارة الإكتشاف ، في القيم والمفاهيم ، في القواعد التوجيهيّة والتفسيريّة لدورِ الفردِ والجماعةِ في حضنِ الكون .. وعلى قدرِ الإجابةِ تلك تكون الإدارة السوقيّة الإجتماعيّة السياسيّة ...

بيئة الإستنساخ التطبيقية
وما يعنيه عالم العنف
" الإدارة الإجتماعية "

بيئة الإستنساخ وما تعنيه إدارة ملفّه في عالم العنف والجريمة

كلُّ دولةٍ وشعبٍ وأمّة تحملُ في جعبتِها الحضاريّة جملة واسعة من معانٍ وعناوين ومفاهيم تختصّ بالحياةِ والفرد والجماعةِ ومن صلبِ تلك العناوين ما يتعلّق بحقّ الحياة وسلامة الجسد جنيناً أو طفلاً أو كهلاً ..

وتعني الحياةُ بكلّ قواميسِ أهلِ الدنيا نوعاً من قدسيّة خاصّة محميّة بمواثيق قانونيّة صارمة حتى في تلك البلادِ التي تعاني من الحروبِ وأزماتِ الإنهيارِ وشبه ذلك .. بمعنى أنّ حقَّ الحياةِ أمر إتفاقي لجهة أنّ دلالتَه مغروسة في نفوسنا ووجودنا ودفترِ فهمنا للعالمِ ولمواثيق التكوين من هذهِ الجهة ..

ومن يقرأ دفتر الجناياتِ يجد فيه حقّ الحياةِ أساساً مركزيّاً ، ومنه تتفرّع جملة من حقوق تتعلّق بحقّ الصحّة

والإستشفاء والإنتماء الإجتماعي والحصول على مواد العيش والتعبير والإتصال والخصوصيّة وبناء الأسرة والتعلّم والإعتناق الفكري والتنقّل وحماية الجسد والروح وحقّ الحماية الأدبيّة وشبه ذلك ..

ومن دونِ حقِّ الحياة لا يمكن أن نتحدّث عن باقي الحقوق .. وحقّ الحياةِ كما رأيناهُ في فقهِ الإجتماع والإنتماء السياسي يجب أن يكون مضموناً مصوناً من التعدّي بما فيهِ التعدّي الجيني من قبلِ البشر أو عبر أيٍّ طريقةٍ تدخّليّة بشريّةٍ من شأنِها أن تضرّ موازين قيام الجسد السليم ..

وما خلاف جزء أساسي من مناقشات جواز أو عدم جواز الإستنساخ إلا اعتماداً على جملةٍ من عناوين مصونة في دفتر حقوقِ الإجتماع الطبيعي السياسي ...

حيث أنَّ البشريّة اتفقت على جملة من عناوين وفي صلب هذهِ العناوين أصل أساسي منه تتفرّع جميع الحقوق المدنيّة الطبيعيّة ، هذا الأصل هو حقّ الحياة ، وبدون حقِّ الحياةِ لا يمكننا أن نتحدّث عن شجرة الحقوقِ السياسيّة المدنيّة التجاريّة

المعيشيّة الصحيّة ، ولا يعود مجال للحديثِ عن أمنِ الجماعةِ بنسف فكرة قداسة الفرد وحقّهِ في الوجود أو الإستمرار في العيش .. لذلك كان لا بدَّ من صون التجربة السلوكيّة البحثيّة ضمن حدودٍ معيّنة تتلائم وهذا المنطق الحقوقي ، وإلا كان لا بدَّ من منعِ التجربةِ أو السلوك سواء كان طبيّاً أو اجتماعيّاً أو سياسيّاً أو بيئيّاً وشبه ذلك ...

قلنا :

إنّ جزءاً من مناقشات الإباحة أو الحظر حُدِّدَ هنا إلا أنّه لا يلغي العناوين الأخرى لأنّ العلم يمكن أن يتغلّب على عنوانٍ ما من عناوين الإضرارِ بحقّ الحياةِ أو حقّ الوجود السليم والصحّة الطبيعيّة ، لكنَّ هذا لا يلغي المناقشة في عناوين هي أكثر عمقاً في المدلول الإجتماعي السياسي وأثره في واقعِ هذا الإجتماع ، كما هي الحال في الآثار الإجتماعيّة لإدارة ملف الإستنساخ وتطبيقه على النسخ البشريّة وتعدادِها ، خاصّةً أنّ مافيا الإجرام وصلت إلى مستوياتٍ من شأنِها أن تهدّد كياناتٍ كبرى . إنّ هذا ما دفع مجموعةً من العلماء لأن تطلق تحذيرين مزدوجين :

الأوّل يتعلّق بتقنيّة الإستنساخ ومدى انعكاسه على الجهة والعنوان الصحّي ... ومن يقرأ تعليقاتهم هنا يجد أنّها تدور ضمن هذه الحدود وطبق هذا الإطار .. مثلاً على ذلك بتاريخ تاريخ ٧ تمّوز ٢٠٠١ يقول المعارضون أنّه تمّ إكتشاف مخاطر تعزّز موقفهم المعارض للإستنساخ البشري مؤكّدين أنّ شأنه أن يؤدّي إلى تشوّهات غير ظاهرة .

فقد قال علماء إنّ الفئران المستنسخة بإستخدام خلايا المنشأ الجنينيّة قد تبدو طبيعيّة لكنّها غالباً ما تعاني تشوّهات غير ظاهرة وهو إستنتاج يدعم وجهة نظر المعارضين لهذا النوع من الأبحاث . ومع إحتدام الجدل في الولايات المتّحدة بشأن إستخدام خلايا المنشأ الجنينيّة سعياً وراء إكتشاف علاجات لأمراض مثل الشلل الرعاش وداء السكّري توصّل الباحثون إلى أنّ هذه الخلايا قد ينطوي على مخاطر غير متوقّعة عند إستخدامها لتوليد كائنات مثل الفئران المستنتجة .

وقال ديفيد هافريز من معهد وايتهيد لأبحاث الطبّ الحيويّ في ماساتشوستس : إنّ التحذير بمعناه البسيط هو أنّ

بإمكانك توليد حيوانات مستنسخة تعاني من مشكلات بإستخدام خلايا المنشأ الجنينيّة ولم يتّضح بعد ما إذا كان هذا ينطبق على أنواع أخرى من الخلايا . وخلايا المنشأ هي الخلايا التي تكوّن أيّ نسيجٍ في الجسم وفقاً للبيئةِ المحيطة .

ويؤكّد معارضو إستخدام خلايا المنشأ الجنينيّة البشريّة أنّ خلايا المنشأ المستخلصة من البالغين تؤدّي نفس الغرض والفائدة ولا تنطوي على أيّ مشكلات أخلاقيّة .

ويرى بعض المعارضين إنّ إستخدام خلايا المنشأ الجنينية في الأبحاث قتل للحياة البشريّة .

أمّا المؤيّدون فإنّهم يرون هذه الأبحاث كنتاج لعمليّات تخصيب في الأنابيب مقرّر إعدامها ولن تتطوّر على أيّ حالٍ لتصبح بشراً . وقال هافريز : إنّ العلماء غالباً ما يقع إختيارهم على خلايا المنشأ الجنينيّة لأنّها أكثر فعاليّة في عمليّة الإستنساخ وإنّ كثيراً من الفئران التي إستنسخت خلال أبحاث معهد وايتهيد بجامعة هاواي نمت بشكلٍ غير طبيعيّ رغم وصولها إلى مراحل الحمل والولادة وفي بعض الحالات إلى مرحلة النضج الكامل .

وكما ترى إنّه نقاش يكمنُ في أصل الإنعكاس والتطبيق التقني للإستنساخ على البشر ضمن حدود منطقة وعنوان " حقّ الوجود بشكلٍ طبيعي لا إعاقة فيهِ " ...

الثاني يتعلّق بتطبيق العلم وإدارة ملفّ الإستنساخ في المجال الإجتماعي واستغلال هذا الإبتكار على فرض نجاح هذهِ التقنيّة إلى مستوىً عالٍ يضمن سلامة الخلق التكويني بصورةٍ تامّة أو شبه تامّة ..

ومع أنّ الموضوع الأوّل أخذ حيّزاً واسعاً في مناقشات العلماء إلى درجة تدخّل فيها السلك الرسمي بأعلى مستوياتهِ في الولايات المتّحدة وغيرها واستمع إلى أقوال الخبراء ونتائجهم التطبيقيّة الإختباريّة على الحيوانِ وشتّى ميادين التطبيقِ العلمي العملي وما يمكن أن ينتج ضمن حدود المعرفة الكسبيّة غير النهائيّة ..

أمّا الموضوع الآخر هو موضوع الأثر الإجتماعي وضمان حفظ العناوين خاصّةً أنّ تطبيق نظام النسخ المتعدّدة البشريّة في المحيط الإجتماعي ضمن بيئةٍ يتسارعُ فيها الإجرام ما

زال يتبطّن بنية فكريّة ونتيجة سياسيّة للحذر من هذا الإنجاز الهائل خوفاً من ضربة عنيفة للعناوين التي ترتكز عليها قنوات المعرفة والضبط البشريّة ...

وفي تعبير الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون وغيره من السياسيين : إنّ الإستنساخ يخشى منه تكوين جيش من صورةٍ واحدة من شأنِها أن تضرب كلّ المرافق المدنيّة وقواميس التعامل القانونيّة وشبه ذلك ... ما يؤدّي إلى انهيار النظم القانونيّة وتتبّع المجرمين وحفظ الأصول التعامليّة المدنيّة التجاريّة وغيرها ..

أمّا قول من يقول بأنّ الإستنساخ مكلف ، ولا يمكن أن يصل إلى مستوىً تطبيقيٍّ بسبب كلفتهِ الماليّة فهو مردود بالتجربة خاصّة أنّ المافيا تعتبر من أهمّ الخزائن الماليّة الكبرى ومن شأنِها القيام بعمليّةٍ خطيرةٍ واسعةٍ من هذا النوع ..

ومعلوم أنّ لكلّ شيءٍ بيئة ومناخاً وشروطاً ، وأيّ تفريطٍ بالمناخِ والشروط من شأنِه أن يؤدّي إلى كارثةٍ حقيقيّة ومن ضمن أهمّ وأبرز أشخاص الوجود العالمي وما يحتوي عليهِ

من عمالقة " كالمافيا " التيّ نسفت من قاموسها كلّ معاني الإحترام البشري ، وهي تعمل بقوّةٍ واسعة لضمان وجود متّسع في قطاع الممنوعات من دون أن تحترم أيّ عنوانٍ أو وجودٍ طبيعي أو قداسة قانونيّة ..

وهي بذلك تلجأ إلى كلّ وسيلةٍ من شأنِها أن تساعدها على توسيع إطارها وقوّتِها ونفوذها وضرباتِها النوعيّة للقوى المعترضة على وجودها وبالأخصّ قطاعات الدولة ..

من هنا يكون للحظر الإجتماعي معنىً سببيّاً قويّاً ، وعلى القاعدة يقول المعترضون على الإستنساخ : ليس الإعتراض على العلم ... ويسردون مجموعة من عناوين تحتاج إلى إجابةٍ منها :

١. ماذا عن إدارة وتطبيق هذا العلم ؟

٢. أين وتحت أيّ عنوان ؟

٣. ما هي مبرّراته التقنيّة ؟

٤. ما هي كلفتُه الطبيعيّة ؟

٥. ما هي بناه الحقوقيّة ؟

٦. ما هو أثرهُ على العناوين الإجتماعيّة المحفوظة ، وماذا يزاحمُ منها ؟

٧. هل يزاحم عناوين مهمّة أو عناوين أهمّ .. !

٨. أين هو من سلسلة المطالبِ الآمنةِ وفق المعنى التوجيهي في فهمِ المواثيق الحقوقيّة .. ؟

وبعد النظرِ عن أيٍّ شيءٍ آخر ، فإنّ البشريّة مطالبة جدّاً وبشكلٍ حاسمٍ أن تدير هذا الملف بشكلٍ دقيقٍ لأنّ أثرهُ على واقعِ ضبطِ أمورِ الجماعةِ خطيرٌ جدّاً ، ومن شأنهِ أن ينسف قواعد المشروع القانوني حين يسقط عنوان التمايزِ وتصبح الوحدويّة في النُّسخِ موحدّة ..

يجب على المشترع أن يقرأ هذهِ الولادة المخبريّة في طولِ مسيرةِ الإنسانِ وما تعنيهِ بيئةُ الممارسة والتطبيق خاصّة أنّنا نعيش عالماً تسطو فيه المافيا وتؤلّف سلسلة كيانيّة أوسع من حدودِ الدولِ وأكبر من مقدراتِها اللوجستيّة الماليّة السياسيّة ..

يجب أن ننظر بدقّة إلى بيئة الإدارة والتطبيق والتعامل مع هذا الإكتشاف التطبيقي الخطير .. في عصرٍ تقرّ فيهِ أعرق الدولِ في ممارسة الأمنِ بفشلٍ ذريعٍ أمام الفعل وردّة الفعل غير المضبوط فضلاً عن السلوك الشاذ وغير الآمن الذي أصبح يطال مجالات مدنيّة أخطر وأوسع ، وفي ظلّ فهمٍ عن إنزالِ العقابِ مختلفٍ ومخيفٍ فعلاً ..

بمعنى أنّ هذا الإكتشاف لو أصبح قيمة فعليّة في التطبيق الآمن ووصل إلى يدِ جماعات الجريمةِ فإنّ من شأنهِ أن يهدّد مجموعة واسعة من عناوين إجتماعيّة قانونيّة إلى درجة من شأنهِ أن ينسف عمل الأجهزة بمقدارِ ما تتوسّعُ فيهِ الإستعمالات تلك إعتماداً على نظام التطابق بالصورِ ..

إنّ الإفتاء بالجواز أو المنع ، هو إفتاء للبيئةِ والممارسةِ في شقّها الوجودي الإجتماعي الأوسع في عالمٍ أقام وجودَ قيمهِ وأجهزتهِ ونظمهِ على التمايز في الشخصيّاتِ والصور .. من هنا تكون الحاجة ماسّة جدّاً للتعاملِ معه من بابِ الرويّة والتعقّل لفهمِ الحسناتِ والمخاطرِ .. لأنّ رقعة العنف أصبحت سمةً

أساسيّة في كيانات الجماعةِ ، وهي تتوسّع بقوّة إلى كلِّ مكانٍ ..
إلى درجة هدّدت عمق أهمّ الدولِ التي تعتبر اليوم من دولِ العالمِ
الأقوى أمنيّاً ولوجستيّاً وعسكريّاً وإقتصاديّاً وغير ذلك كما هي
عليهِ الولايات المتّحدة ..

وكمثالٍ عمليٍّ على توسّع دائرة الخروج على القانوني
ومعاني الإجتماع السياسي والعنف من الجديرِ أن نذكر ما حصل
في الولايات المتّحدة ببعد النظر عن توصيفهِ ، حيث أنّ ما حصل
هناك إعتمد على مقياس مقدرة الأطراف الأخرى على صناعة
الأحداث والتأثير فيها ما يعني فكّ سلطة ضبط الأمور من قبلِ
الدولةِ وهذا يعني خطر ترك الإستنساخ بمعنى إجتماعي من دون
حصانة وممانعة إستثنائيّة جدّاً لأنّ من شأنِ ذلك أن يؤدّي إلى
نسف بُنى التمايز في إيقاع عمل الأجهزة على الأقلّ ..

ففي تاريخ ١١ أيلول ٢٠٠١ صباحاً بدأت " سي أن
أن " ببثّ صور هستيريّة " من إصطدام عمدي مقصود لطائرة
مدنيّة بأحد برجي ناطحة سحاب مركز التجارة العالميّة أدّى إلى
اندلاع النيران بأكثر من ٢٥ طابق بصورةٍ واسعةٍ مخيفةٍ ومذهلة ،

وبينما عمّال الإنقاذ والطائرات وأسطول كبير من أجهزة الإطفاء تعمل وبعد ١٨ دقيقة فقط على الهجوم الأوّل شنّت طائرة مدنيّة أمريكيّة أيضاً " بوينغ " هجوماً آخر على البرج العملاق الآخر لمركز التجارة العالميّة وقد شاهدنا على شاشة ألــــ سي أن أن كيف هاجمت الطائرة مباشرةً الناطحة الأخرى وتفجّرت بداخلِ المبنى بشكلٍ مذهلٍ وهائل ..

كلّ ذلك في ولاية نيويورك .. وتتألّف الناطحتانِ كلّ واحدة من ١١٠ طوابق ، بمجموع موظّفين هو أكثر من ٤٠ ألف موظّف ويصل تعامل الأشخاصِ فيه في اليومِ الواحد إلى أكثر من ١٠٠ ألف شخص وقد تهاوى البرجانِ ومسحا من الأرضِ نهائيّاً في حيّ الأعمال في نيويورك فهوى الأوّل بعد أقلّ من ٧٥ دقيقة والثاني بعد نصف ساعة وقد رأيناهما بأمّ العين قد تهاويا بشكلٍ مخيف وبصورةٍ مذهلة ..

وبعد أقلّ من ساعة شُنّ هجومٌ آخر بطائرةٍ مدنيّة أيضاً محمّلة بالركّاب ، وعلى متنها زوجة ثاني أكبر مسؤول في وزارة الدفاع وبسرعةٍ وجّهوا اتجاههم نحو وزارة الدفاع الأمريكيّة

وهووا بها بقوّة على مبنى وزارة الدفاع فحصل انفجار وصفته الـــ سي أن أن بـــ " الرهيب والعنيف والهائل " فدبّ الذعر في كافّة أرجاء واشنطن ... وقد تساقط جانب واسع من مبنى وزارة الدفاع ونشبت حرائق واسعة فيهِ ...

وكان الرئيس الأمريكي قد خاطب الشعب الأمريكي قبل الهجوم على وزارة الدفاع بأقلّ من ٣ دقائق من ولاية فلوريدا ، لكنّه بعد الهجوم على وزارة الدفاع سرعان ما أُخرج بحالة أمنيّةٍ واسعة وبسريّةٍ وسرعةٍ تامّة خوفاً من هجومٍ يطالُهُ ، وأخفي في قاعدة عسكريّة محصّنة من الهجماتِ وامتنع القادة الأمنيّون عن بيانِ وجودهِ ، خوفاً على حياتهِ ، إلى درجة خاطب الشعب الأمريكي في المرّة الثانية عبر تسجيل كاست كاميرا من مكانٍ مجهولٍ لم يعرف من أين .. !

وحذرت الإستخبارات مباشرةً من هجمةٍ عنيفة بالطائرات على البيت الأبيض الذي أُخلي بسرعة ، وفجأةً بثّت ألـــ " سي أن أن " أنّ مبنى البيت الأبيض تعرّض لهجومٍ عنيف تبيّن فيما بعد أنّ مبنى قربهُ شبَّ فيهِ حريق ..

ولم يمضِ إلا وقت قصير بثّت بعدهُ " سي أن أن " نبأً مفادهُ أنّ مبنى وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في واشنطن تعرّض إلى انفجارٍ هائلٍ ربّما يكون بهجمةٍ من طائرةٍ أيضاً ولم يمضِ وقتٌ قصير حتى شُنَّ هجومٌ ضخم على مبنى مجلس النوّاب في واشنطن ما أدّى إلى حالة ذعر وإرباكٍ عجيب في صفوف المخابرات الأمريكيّة وسلاح الجوّ .. إلا أنّه في الواقع لم يشنّ هجوم على مبنى مجلس النوّاب ولا مبنى الخارجيّة ، إلا أنّ الوهم سيطر على كلّ شيءٍ بدأً من رئيس الولايات المتّحدة وصولاً إلى أصغر شرطيّ في الشارع ..

وبلحظات تهاوت الأسهم العالميّة إلى مستوياتٍ خطيرة وبلغت الخسائر الماليّة أرقاماً خطيرة .. وقطع العالم على الفور بعد أقلّ من ساعة إتصالاتِه مع الولايات المتّحدة ، ومنع الأوروبيّون وغيرهم توجّه طائراتِهم إلى الولايات المتّحدة ، وبأقلّ من ساعة بدت الولايات المتّحدة وكأنّها تشهد حرب إبادة بطريقةٍ هي لأوّل مرّة تشهدها ويشهدها العالم ..

وبساعات فقط بدت الولايات المتّحدة معزولة تماماً عن

العالم وقد شاهدنا عبر ألـــ " سي أن أن " كيف أنّ سكانها يكون وهم مذعورون جدّاً خاصّة في نيويورك وواشنطن ..

وأغلقت الولايات المتّحدة مطاراتِها وعلّقت كامل رحلات طائراتِها الخارجيّة والداخليّة وأعلنت القوّات المسلحّة أنّ كل طائرةٍ تشاهدُ في الجوّ ستسقطها الطائرات والصواريخ الأمريكيّة ، وبالفعل وبعد أكثر من ساعة سقطت طائرة مدنيّة قيل أنّها كانت مختطفة كما قيل في الطائرات الأخرياتِ في قاعدة عسكريّةٍ أمريكيّة في بنسلفانيا وأعلنت الـــ " سي أن أن " أنّ طائرة مختطفة أيضاً كانت متوجّهة نحو مبنى وزارة الدفاع الأمريكيّة هجمتها طائرات أف ١٦ أمريكيّة ، وبعد هذا الخبر بأقلّ من ثلث ساعة أعلنت " سي أن أن " أنّ طائرة أخرى تتّجه نحو واشنطن وأنّ الطائرات الأمريكيّة تلاحقها ... وسط ذعر انعكس على تصرّف القيادة وهو يدلّ في أدنى معانيه على أنّ هناك شريكاً قويّاً يمارس كتابة السلوكِ والقيم حتى في أقوى دولة بالعالم ..

وما زالت الولايات المتّحدة تتحفّظ في بيان الأرقام

والوقائع وما جرى في ذلك اليوم الرهيب الذي أختفى فيه الرئيس الأمريكي وطاقمه تحت الترابِ في مقرّاتٍ معدّة للهجماتِ الشرسة في نفس الوقت الذي كانت فيه سماء الولايات المتّحدة وأبراجها تتهاوى بقوّةٍ عنيفة ...

حتى أنّ القيادات السياسيّة ــ وعلى رأسهم جورج بوش الذي لم يُعلم مكانه ــ اختفوا في ملاجئ سريّة محصّنة ضدّ الهجمات الإستراتيجيّة النوويّة خاصّةً بعد أن أعلنت القوّات العسكريّة والمخابرات خوفها على حياة الرئيس ... وبتطوّر الذعر والخوف والإرباك من دون معرفة أو بيان أخلت السلطات الفيدراليّة كلّ موظفيها في كلّ أنحاء الولايات المتّحدة وأخليت ناطحات السحابِ في شيكاغو وتوقّف العمل في كافّة أرجاء نيويورك وواشنطن وشيكاغو والعديد من الولايات الأمريكيّة في حالة من " الهيستيريا " التي لم يسبق لها مثيل ..

وفي كلمةٍ مختصرة لمراسل " سي أن أن " قال :

أمريكا تشهد أكبر حالة إنهيار أمنيّة في لحظات تطال أهمّ مؤسّساتِها ووجودها العالمي ، في لحظةٍ سريعةٍ من اغتيالِ

قدراتِها الهائلة من دون أن يكون للإستخباراتِ القدرة في التنبّؤ أو درأ المخاطر .. الشعب في حالةٍ رهيبة والقيادة السياسيّة بلا أهداف وما زالت الهجمات مستمرّة في أحدث هجماتٍ إستثنائيّة بطبيعتِها وتنفيذها يشهدها القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين على أهدافٍ هزّت عمق الولايات المتّحدة ..

وتوسّعت رقعت الخوف حتى وصلت إلى أوروبا وروسيا الذين أعلنوا الجهوزيّة الكاملة من دون معرفة شيئ سوى صور الطائرات التي هوت بقوّة على رمز قوّة النظام العالمي الأمريكي ، فأخلي مقرّ الحف الأطلسي في بروكسل ووضعت القوّات المسلّحة الأوروبية بجهوزيّة كاملة ، وأعلنت روسيا عن إستنفار الحالة القصوى واجتمعت القيادات السياسيّة في العالم الغربي وفي نوادي الدولى الكبرى لتحليلِ ما جرى ، من دون وجود مادّة يرتكزون عليها سوى أنّهم يصفون ما حصل بالرهيب والإستثنائي وحرب إبادة أمنيّة أكبر من أيّ جهازٍ أمنيّ عادي .. كما أخلي مقرّ الأمم المتّحدة وبدت الولايات المتّحدة وكأنّها قارّة منفصلة عن العالم في أقلّ من لحظة ..

وبسرعةٍ قصوى طلب من الأسطول الأمريكي في المحيط الأطلسي أن يرسل حاملات طائرات إلى واشنطن ونيويورك لتوفير دفاعات جويّة للعاصمتين السياسيّة والإقتصاديّة ومركز النظام العالمي المالي السياسي ، كما أرسل الأسطول صواريخ موجّهة وصواريخ مضادّة للصواريخ لمحاولة إحباط أيّ هجومٍ جوّي ، كما أرسل سفناً برمائيّة مجهّزة بتجهيزاتٍ طبيّة إلى نيويورك ..

وتأهّبت القوّات العسكريّة كلّها بكلّ عديدها وعدّتِها من دون تحديد هدف ، بل في ضبابيّة مطلقةٍ هزمت الأمن الأمريكي سيّد العالم وأظهرت أنّ الوحل الأمني أكبر من قدرةِ أيّ دولة خاصّة أنّ الأمريكيين اعترفوا بانكسار أنّ أمنهم الداخلي في خطرٍ حرجٍ ، في لحظةٍ ظنّوا فيها " نهاية العالم " .. هذا ما عنونته صحافة اليوم التالي لهذا الرعب الأمني الأخطر في تاريخ الولايات المتّحدة الأمريكية ...

وفي يوم الثلاثاء ١١ أيلول ٢٠٠١ بالفعل كان محطّة تدلّ على أنّ الحرب الأمنيّة أكبر من كلّ قدرة ، وسط فهم آخر

من عمليّاتٍ بشريّة مختلفة جدّاً في فهم التنفيذ الأمني هي الأوّلى في العالم في الإنتقام من أهداف وعناوين محدّدة وبطريقةٍ أذهلت العالم ..

أوروبا والأمريكان في حالةٍ من هستيريا هي الأوّلى من نوعها في أكثر من ٥٠ عاماً ، من دون أن تكون لديهم قدرة الإنتقام أو توجيه " فهم الإنتقام " سوى سريّة محلّ إقامة الزعيم الأمريكي جورج بوش خوفاً من هجومٍ بطائرةٍ متفجّرة ..

إن دلّ هذا على شيئ ، فإنّه يدلّ على أنّ العالم وصل إلى مستوياتٍ عالية في قدراتِ التأثيرِ حتىّ على الولايات المتّحدة التي بدت وكأنّها جثّة تلتهمها النيران وسط مشهدٍ تابعته مباشرةً وكأنّها حرب من حروب الإبادة بين المدنِ والولاياتِ ..

وبكلمةٍ ينطقُ بها الشارعُ والمؤسسات الأمريكيّة : إنّ الأمريكيين أصبحوا يخشون كلّ شيئٍ ، خاصّة أنّ عمدة نيويورك أعلن أنّ الضحايا بالآلاف وأعلنت الإستخبارات الأمريكيّة أنّ كلّ مبنىً هو هدف ، دون تفريق بين مبنى عسكري أو مدني ..
ما أدّى إلى توقّف العمل في كلّ المباني الكبرى في كلّ أنحاء

الولايات المتّحدة الأمريكيّة وسط خسائر هائلة وخوف خطير ، إلى درجة تخشى القيادة السياسيّة من الظهور أو معرفة مقرّاتِها السريّة ، سوى ترداد جملة مفادها : إنّ الولايات المتّحدة تشهد حرب إبادة أمنيّة خطيرة هي الأولى من نوعها ..

بلا شكّ إنّها عمليّة إنتقاميّة هائلة لم يشهد التاريخُ واحدةً من نوعِها وخصوصيّتها في طريقة الفهم الأمني ..

وهي كما وصفتها الإستخبارات الأمريكيّة عمليّة جبّارة هائلة مخيفة ومربكّة جدّاً .. إنّ تاريخنا المعاصر سيدوّن ما حصل في خانة مذكّرةِ الهاجس الأمني الأهمّ والأخطر الذي هزّ جبروت وكيان الأمريكيين وصنّفهم في خانة الدولِ الأضعف أمام الفهم الأمني وواقع التنفيذ .. وسيثير امام الأمريكيين معنىً آخر من معاني فهم الجبروت الذي هزّه مجموعة من طائراتٍ تقود فهماً مختلفاً في تلقين الأمريكيين عقاباً هو الأوّل من نوعِهِ ...

حتى أنّ دول العالم كلّها حمدت واقعها أنّها ليست أمريكا التي بدت وكأنّها تلفظ روحَ مجدِها الأمني وهي تتهاوى حجراً حجراً أمام عقابٍ إنتقاميٍّ هائلٍ ، ما تمالكت أمريكا

أنفاسها أمامَهُ ..

وكانت أنباء " سي أن أن " أشارت إلى خسائر ماليّة بلغت المليارات في لحظات بأسواقِ المالِ قبل أن تتهاوى بنسبةٍ مخيفةٍ فيما بعد ، خاصّة أنّ الإقتصاد الأمريكي يعاني من بطءٍ حادّ و لم يساعدهُ خفض الفائدة هذا العام ٧ مرّات متتالية ..

وبعجزٍ وقف الناتج المحلّي على نموٌّ نسبتُه ٠,٢ في المئة في شهر آب مع زيادةٍ مخيفة في نسبةِ البطالة حيث بلغت نسبة نموّ البطالة ٤,٩ في المئة ما أعاد شبح الركود الإقتصادي الذي بلا شكّ سيهزّ العالم الإقتصادي في شتّى أنحاء البلاد ، وكلّ هذا سيؤثّر في ثقة المستهلك الأمريكي الذي شهد تراجعاً واضحاً ما يعني تراجعاً في مستوى الإنفاق مع علمنا أنّ الإستهلاك الأمريكي يساوي ثلثي الإقتصادِ ... وسيكون من أولى تداعياتِ حدث ١١ أيلول ٢٠٠١ على الإقتصاد الأمريكي والعالمي زيادة تكلفة التأمين على النشاط الإقتصادي وإصلاح أضرار الكوارث والحماية منها ما يضعف بدورِهِ دورة الإنتاج الإقتصاديّة ويخفّض من الأرباح ويزيد من عبئ الكلفِ الإنتاجيّة العامّة ، ويؤثّر سلباً

على الرأسمال الإستثماري .

وقد ذكر المحلّلون أنّ أحداث أمريكا تشكّلُ كارثةً على أسواقِ الأسهمِ ، بعد أن دخلت أسواق الأسهم في حالةٍ مخيفة من الذعر والفوضى ارتبطا بحجم الأزمة وتواصلها إلى درجة ظنّ البعض أنّ نهاية العالمِ قد بدأت فعلاً بسبب حجم الهجمات خاصّةً أنّ مسؤولين أمنيين أمريكيين أشاروا على انّ أمريكا تتعرّض لهجماتٍ إبادة ..

وعلى الفور امتدّت الأزمة إلى أسواق المالِ في الخارج فتهاوي مؤشّر داكس الألماني ٩ في المئة ، وهبط مؤشّر فيننشال تايمز البريطاني مع إقبال واسع من المستثمرين على البيع الذين أذهلتهم الهجمات دافعين المؤشّر إلى هبوطٍ عنيف لأدنى مستوى من ٣ سنوات على ٤٧٤٦ نقطة .

وقال أحد المتعاملين في سوق باريس إنّ الناس يبيعون الأسهم بكميات كبيرة ويتساءلون ما الذي سيفعله الأمريكيّون ما أدّى إلى تراجع مؤشّر " كاك " الفرنسي ٧,٣٩ في المئة ..

وفي سوق ميلانو تراجعت إلى ٧,٧٩ في المئة وأقفلت

سوق بروكسل على أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩١ وانخفض ٥,٤٦ في المئة ، وتراجعت سوق مدريد ٤,٥٦ في المئة وسوق زيوريخ ٧,٠٧ في المئة . وجمّدت سوق ساوبالو تعاملاتِها بعد ساعة تقريباً من إفتتاحِها . وتراجعت سوق مكسيكو أكثر من ٥,١٦ في المئة لدى افتتاحها قبل أن تعلّق معاملاتِها ..

وهوى سعر الدولار الأمريكي وقفز سعر السندات التي تمثّل ملاذاً آمناً ، وصعّد المستثمرون الذين عادةً ما يلوذون إلى قيمٍ آمنةٍ في أوقاتِ الغموضِ من شراء الذهبِ والنفطِ والفرنك السويسري في أعقابِ الأحداث ما رفع من قيمِهِم بشكلٍ مفاجئٍ ..

وقفز الفرنك السويسري أمام الدولار واليورو مع الإقبال على شرائهِ كملاذٍ آمنٍ تقليدي في أوقاتِ الأزماتِ وسط اضطراب في الأسواق العالميّة وبلغ الدولار ١,٦٣٨٥١ فرنك منخفضاً من ١,٦٨٨٦١ فرنك في التعاملات المبكرة ، وارتفع اليورو فوق عتبة ٩١ سنتاً أمريكيّاً بعد الظهر حيث لجأ المضاربون إلى بيع الدولار بسبب الإعتداءات وانهيار الأسواق ..

وفي شيكاغو قفزت أسعار سندات الخزينة في التعاملات الآجلة أكثر من نقطة ، وفي لندن قفز سعر الذهب أكثر من ٦ دولارات فوصل سعر القونصة إلى سعر ٢٨٠ دولار وتجاوز برميل برمن ٣٠ دولاراً بعد أن كان ٢٧ دولار ... وفي غضونِ ساعاتٍ خسر العالم أرقاماً مذهلة من الأموالِ ستكشف عنها الأيام القليلة ..

ورغم عدم وجود رقم نهائي للخسائر الإقتصاديّة التي نجمت بعد هجوم ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتّحدة فقد أعلن الخبراء تاريخ ٤ تشرين الأوّل ٢٠٠١ كما في جريدة السفير أنّ كلفة الخسائر الإقتصاديّة للهجماتِ تلك ستتراوح بين (**٥٠ و ٧٠ تريليون دولار أمريكي**) وهي في تزايد كلّ يوم وسط مخاوف كبيرة سيطرت على المستثمرين .. !

أمام كلّ هذا ، وما تعنيهِ هزيمة ضوابطِ الأمور وحيرة المجتمع السياسي في أهمّ معاهدهِ التي تعتبر الأقوى في العالم وما وصلت إليهِ معاني التداخلاتِ إلى تفكّك قدرة السلطنةِ على الإمساك بأوراقِ نفوذِ حكمِ الجماعةِ فإنّه يحقّ لنا أن نردّد بقوّة

ونسجّل الأسئلة التالية :

هل مع كلّ هذا وما يعنيه دورُ صناعةِ الأحداثِ من توسّع في دائرةِ الإنتقام والإنتقام المضاد من الصحيح أن نترك ملفّ الإستنساخ ، ونردّد عبارة أنّ الإستنساخ مكلّف في نفس الوقت الذي نعرفُ فيهِ أنّ المافيا العالميّة تستفيد عشرات مليارات الدولارات فقط من بيع المخدرات .. !

هل تَرْكُ ما من شأنِهِ أن يؤثّر بقوّة على بُنى الممانعة منطقيّ ؟

وإذا كان الجواب بــ " نعم " فما هي مبرّراتُه التقنيّة الإجتماعيّة وما هي متانةُ حدودِهِ .. ؟
ماذا عن التجربةِ ودروسِها في قدرةِ المافيا في شراءِ نتائجِ هذهِ التقنيّة ؟

كلّنا يعلم من هي الولايات المتّحدة ، لكن بنفسِ الوقت كلّنا يعلم من هي المافيا القادرة الضالعة التيّ لم تترك أمراً إلا واستغلّته من مالٍ وتزويرٍ ومخدّرات وأعضاء بشر وبيع نساء .. خاصّة أنّ هذا النموّ لها يأتي وسط توسّع خطير في الخروج على

الفهم التقليدي ونسف الفكر الحقوقي حتى أصبحت المافيا واحدةً من رموز الوجود العملاق في كوننا السياسي ، وهي جنباً إلى جنبٍ تتابع صناعة والتأثير بالأحداث العالميّة وتضرب بعنف في بُنى تغيير الفهم الحقوقي والتعامل مع القيم التي ثبّتتها البشريّة ضمن مجاميع قانونيّة وحقوقيّة ...

يجب أن تظلّ الأمور عند مستوىً مختلف للتفريقِ بين المعنى الطبيعي في معالجة الفهم التطويري للمواضيع والأبحاث وبين النتيجة الإستغلاليّة في مناخ وبيئة إجتماعيّة ذات مواصفات ومقاييس ومناخات مختلفة ومعقّدة جدّاً ..

ومعنى هذا أنّ الأمور لا بدَّ أن تأخذ معنىً واقعيّاً ، على الأقلّ إنتزاعي على مقدارِ الأمن والمخاطرِ الممكنة ...

أكرّر :

إنّ علينا أن نلتفت بقوّةٍ إلى بيئة الفتوى ومناخاتِها وموضوعِها وكلّ ما من شأنِهِ أن يتقاطع مع العناوين المحميّة من قبلِ الشريعةِ الدينيّة أو من قبلِ الشرعةِ القانونيّة الوضعيّة لأنّ قيام الإجتماع مبني على مجموعة من بُنى من شأنِ زعزعتِها التأثير على

إمكانيّة الإستمرارِ بهذا الإجتماع ..

مع الإشارة إلى الحقيقة التالية :

١. إنَّ بعضاً ممّا تعامل مع قضيّة الإستنساخِ نظرَ إليها من ناحيةٍ مخبريّة .

٢. آخرون نظروا إليها من ناحية القانون الطبيعي المغروسِ فينا من قبلِ اللهِ تعالى .

٣. جماعةٌ ثالثةٌ نظرت إليها قياساً على أثرها الإجتماعي وما يعنيهِ من جهةِ العناوين الكبرى التي من شأنِها أن تتأثّر بالإستنساخ ...

والحقيقة أنَّ النظرة يجب أن تكون أوسع من كلِّ زاوية وأكبر من كلِّ نظرةٍ آنيّة ، لأنَّ الموضوع أكبر من أن يُلجَمَ فيما إذا تقبّله العالم ووافقت عليهِ مجموعة من الدولِ أو وسّعت من إطارِ فهمِهِ ..

هذهِ بريطانيا اليوم أجازت إستننساخ الأجنّة وقتلهم لأهدافٍ دوائيّة ومخبريّة ، وغداً توافقُ على إستنساخ الأجنّة

لأسبابٍ عقم أو ربّما لإباحةٍ عامّة ، ما يطوّر وجود ظاهرة النُّسَخ المتعدّدة ويؤثّر بعمق على المادّة القانونيّة التي إرتكزت في أهمّ معانيها على التمايز الشخصي في نُسخِ الوجود ..

خاصّةً أنّ ضبط الأمورِ في دفترِ المختبرِ أثبتت الوقائع التاريخيّة أنّه غيرُ تامّ ، في ظلّ توسّع هائل لدور الجماعاتِ التي تمارسُ مافيا ضخمة في الأسواقِ العالميّة وبالأخصّ في قطاع الجنايات ، وهي تعتمد كلّ وسيلةٍ من شأنِها أن تساعدها على بلورة طريق أكثر نفعي ومخفي على الأجهزةِ الأمنيّة لتطوير قواها وأهدافِها وحصد غاياتِها ... وسيكون التقمّص الإستنساخي واحداً من أهمّ الطرقِ التي تعتمدها وتمرّر من خلالِها أكبر مشاريعِها ..

ولن يكون بمقدور أيّة دولةٍ أن تحدّ من نشاطِها ، كيف وهي الآن تشكو عجزاً ضخماً من تنامي قوّة وجدارة المافيا العالميّة .. ففي تاريخ ١٨ كانون الأوّل ٢٠٠٠ رأت الولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ الإجرام الدوليّ سيشكّل أحد التهديدات الأكثر خطورة للعالم خلال القرن الحادي والعشرين من دون أن

تستبعد ظهور دول إجراميّة ــ حسب معايير الولايات المتحدة في تصنيف الدول ــ وذلك خلال العشر سنوات المقبلة .

وقالت دراسة أمريكيّة هي الأولى من نوعها بناءً على طلب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وذلك لتقويم مخاطر الإجرام الدولي في السنوات المقبلة :

إنّ الكلفة الباهظة للجريمة سترتفع عندما ستمتلك المجموعات والأفراد المدافعين عنها القدرات المعلوماتيّة الضروريّة للتلاعب بالأسواق وتعزيز نفوذها لدى حكومات اللصوص وأفادت هذه الوثيقة التي تقع في ١٢٤ صفحة الأمور التالية :

١. إنّ عمليّات تبييض الأموال تصل مبالغها حاليّاً إلى (**ألف مليار دولار سنويّاً**) من بينها ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار تأتي من تهريب المخدرات .

٢. بلغت الكلفة الإجماليّة لإستهلاك المخدرات في العام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة فقط (١١٠ مليار دولار)

٣. تقدّر الدراسة الخسائر المحتملة للشركات الأمريكيّة فقط الناجمة عن إنتهاكات حقوق النشر وقرصنة برامج

المعلوماتيّة الأمريكيّة بـــ (٢٤ مليار دولار سنويّاً) ...

٤. أكثر من (٧٠٠ ألف إمرأة وطفل) إستُغُلّوا جنسيّاً (دعارة وعبوديّة) في العام ١٩٩٧ ، وهم ضحايا عبوديّة من بلدٍ آخر غير الولايات المتحدة .

٥. إنّ الإجرام الدولي سيشكّل خطراً متزايداً على الأمن القومي الأمريكي ، وكذلك على الشعوب الأخرى في السنوات المقبلة .

٦. أكّد التقرير أنّ زيادة قوّة ونفوذ الجماعات الإجراميّة المنظّمة تشكّل تهديداً حقيقيّاً لمؤسسات الديمقراطيّة والأسواق الحرّة خصوصاً الديمقراطيّات الجديدة مثل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الوسطى التي وصفها بأنّها " هشّة جدّاً " .

٧. المثيرة في الدراسة أنّها أشارت إلى أنّ تهديدات الجريمة الدوليّة على " المصالح الأمريكيّة " يدفعها (تآكل سلطة الدولة والعولمة) ـــ وهذا كلام دقيق وخطير في نفس الوقت ـــ وستصبح أكثر تنوّعاً خلال عشرة أعوام

وسيكون أثرها مباشراً أكثر .

٨. تشكو الدول الصناعيّة الكبرى من أزمة جريمة كبيرة جدّاً ونامية وفي تواصل مستمرّ من التصاعديّة الإجراميّة وتستفيد من تآكل السلطة وتطوّر الأدوات من أجل ممارسة إجراميّة أكثر عنفاً وإبتزازاً وربحيّة . خاصّة أنّ تجارة بيع أعضاء البشر أصبحت سمة العصر الحديث كما أنّ تجارة الرقيق الأبيض تعتبر إنتاجاً مهمّاً للغاية في عمليّة توفير المال والمنفعة على صعيد تجارة المافيا المتعددة الجنسيات .

وعليه :

فإنَّ هذا النموّ المخيف في العمل الجرمي قد وسّع من إطارِ سلَعه ضمن منطق ومفهوم يتّخذ من أدوات السوق النهائيّة معنىً فلسفيّاً لأدوارِه ..

أي أنّه يعتمد الرغبة والمال والثراء وإشباع الحاجات بمعناها التصاعدي مقياساً لنشاطِه ، من دون أيِّ مرشدٍ آخر فاعل ، من شأنِه أن يعقلن هذهِ القيم ، مثل نشاط الفقه التربوي

أو التنشئة المدنيّة ، أو الإستعمالات المدرسيّة ، التي هي أصلاً مخصّصة من أجل تثبيت الروح الإجتماعيّة وشبه ذلك ..

من هنا يقول المعارضون لإستنساخ البشري :

لا يمكننا أن نفيّ إجتماعيّاً بموضوعٍ هو أكثر حساسيّة في هذهِ الجهة إلا عبر فهم البيئة والوجود البنيوي للحركةِ والإستعمالِ والإستغلال والتطبيق وإدارة هذه التقنيّة الخطيرة ..

وكما ترى فإنّها تمنع من إشاعةِ هذا الوجودِ المخترعِ لأنّه يؤثّر على مفاصل الشرعةِ نفسِها وينسف قدرة المادّة القانونيّة في الحياة ، لأنّها في أصلها قائمة على التمايزِ وليس على التطابقِ .. وهذا نفسه يبطل دور الأجهزة الأمنيّة والملاحقاتِ القضائيّة ، ويهدم قدرتها على حفظِ الأمنِ ومتابعة أمن الكائن السياسي الإجتماعي ..

وليس الأمر حصريّاً بالإستنساخ ، إنّما هو أوسع منه إلى كلّ ما يتعلّق بغيرهِ من الإبتكاراتِ أو السلوكيّات التي من شأنِها أن تؤثّر على عناوين الإجتماع السياسي أو تطبيق السنن القانونيّة ومعانيها النظاميّة ..

لكنّنا خصّصنا موضوع الإستنساخ لما لهُ من أثر وجودي على مجموعة من عناوين مدنيّة إجتماعيّة إقتصاديّة سياسيّة من شأنِها أن تضرب أصل العامود الفقري الذي يقيم علاقات الأفراد على نسقِ التمايزِ لا التطابق النسخي ..

بمعنى أنّ تطبيق الإستنساخ من هذهِ الجهة بشكلٍ واسعٍ من شأنِه أن يلغي أهمّ الغايات للمعنى الإندماجي بين الأفراد الذي دوّنَ مجموعتَه القانونيّة على نسق من تمايز الخصوصيّة الطبيعيّة .. وما أهون أن تعمد المافيا إلى إستغلال حتى شخص الزعامات السياسيّة والإقتصاديّة والأمنيّة وغيرها لضرب عمق المعاني الإجتماعيّة ..

وأذكّر :

إنّ الأثر الإجتماعي أوسع من فكرة طبيب يريد أن يدخل موسوعة غينيس ... ليس من التخلّفِ أن تقف البشريّةُ ـــ خاصّةً عقلاءُها ـــ أمام موازين حاجة الجماعة لتمنع ما من شأنِه أن يؤثّر عليها ..

بل من التخلّف إن لا نفهم ما نحنُ فيهِ ، في ظلّ عولمةٍ

جارفةٍ في شتّى عناوينها ومعانيها ، حتىّ أنّ ضربةً أمنيّةً حصلت تاريخ ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة أثّرت على أسواق المال العالميّة وكادت أن تدخل الإقتصاد العالمي بركودٍ مخيف ، في ظلّ خسائر هائلة ...

هكذا يبدو العالم في حالتهِ الراهنة ، في قدراتهِ الواسعة ، في نفوذِ آلتهِ التي تباعُ في الأسواقِ ، حتى أنّ الأمريكيين يخافون هجوماً بموادٍ جرثوميّة موجودة في الأسواق السوداء من شأنِها أن تبيد عشرات الملايين بوقتٍ قياسيّ من دون أن تكتشف بوادرها الأوليّة ..

ويجب أن نتذكّر دوماً مثالاً بسيطاً هو أثر تشابه نسخة الدولار أو النقود الأخرى المهمّة عالميّاً عبر التزوير وما يعنيهِ هذا الأمر من كارثةٍ لو تطوّر و لم تمنعهُ الأجهزة ..

لذلك تبذل الدول العالميّةُ وعلى رأسِها الدولُ الغربيّة أقصى قدراتِها وعبر الأجهزة الإستخباراتيّة من أجلِ الحفاظ على نسخةٍ أصليّةٍ غير مزوّرة ، لأنّ ذلك من شأنهِ أن يضرب الأسواق العالميّة بقوّةٍ هائلةٍ ويدمّر الوسيط النقدي مع ما يستتبعهُ

من إقتصاد ...

ففي تاريخ ٢٧ تمّوز ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير دراسة عن مهمّة حماية الدولار من تزوير عصابات الشوارع والجريمة المنظمة فأشارت إلى أنّ " بروس تاونسند " العميل الخاص والمسؤول عن قسم التزييف الذي يتولى حماية العملة الأكثر تعرّضاً للتزييف في العالم (الدولار) يخاطر بنفسه وعملائه بقوّة قياسيّة من أجل معرفة أسرار لعبة عصابات الجريمة القادرون حقّاً وضمن مستويات عالية وقياسيّة .

ويؤكّد أنّ الولايات المتّحدة تشنّ أكبر حملة إستخباراتيّة للحفاظ على النسخة غير المزوّرة ...

ويشير إلى أنّ التكنولوجيا الجديدة في السنوات الأخيرة أصبحت على مستوىً رفيع من تسهيل عمليّات كثيرة منها تزوير العملات . مضيفاً : إنّ عولمة التزييف هي أكبر مشكلة نواجهها اليوم ... إن كولومبيا حيث المخدّرات تمثّل مشكلة كبرى هي أكبر مصدر لتزييف العملة الأمريكيّة بل تفوق ما يطبعه المزيّفون الأمريكيّون .

إلى درجة أنّ الوكالة السريّة لمكافحة التزييف تقف عاجزة لفترات ما أمام قدرات المجرمين على التزييف ويضرب مثالاً بسيطاً لبيان القدرة الخارقة تكنولوجيّاً التي تساعد المجرمين فيقول : مع التقدّم في مجال أجهزة الكومبيوتر الشخصيّة الرخيصة فإن ورقة نقد مزيّفة بشكل معقول يمكن صنعها باستخدام آلة المسح الضوئي الملونة وبرنامج متاح على معظم أجهزة الكومبيوتر وطابعة من نوعيّة متقدّمة تكلّف في هذه الأيام أقلّ من ٥٠٠ دولار .

وأضاف تاونسند :

من الواضح أنّ التكنولوجيا أثّرت بقوّة على عالم الإجرام . والتزييف ليس إستثناء ... ومع إنتشار الطابعات الحديثة والكمبيوتر الشخصي فإنّنا شاهدنا مؤخّراً إنتقالاً حقيقيّاً على المستوى المحلّي من عمليّات الطباعة التقليديّة إلى التصوير الرقمي الذي يستعمل في تزييف المال .

ففي العام الماضي كان نحو ٤٦ بالمئة من النقد المزيف الذي ضبط في الولايات المتحدة قد جرى تزييفه رقميّاً على

طابعات حديثة مقارنة بنصف في المئة في العام ١٩٩٥ ... إنّنا نتحدّث مع كثيرين من اللاعبين في مجال صناعة التصوير الرقمي في محاولة لأن نظلّ متماشين مع التكنولوجيا ... إنّ التكنولوجيا الحديثة وصلت إلى درجة طباعة مثل الأصل بمستواه من دون فارق يُلحظ مما يؤثّر على النظام النقدي إلى درجة لو تُرِكَ المزوّرون وحالهم لأمكنهم الإطاحة بثقة المتعاملين بالنقد وبالتالي فإن العالم سيشهد اكبر إنهيار نقدي مالي إقتصادي يطيح بالعالم .

من هنا يصرّ على أن تكون العقوبة لهؤلاء شديدة جدّاً إلى درجة عقوبة الإعدام ، لأنّ المصلحة التي يحفظها هذا التشريع يتوقف عليها بقاء المجتمع ...

لاحِظ معي : كيف تدور العمليّة في المجتمع السياسي ومنه إلى العالمِ : مصالح ، مجرمون ، وسائل إجراميّة ، قيم إجراميّة ، عجز قانوني ، عجز عملي ، قصور قيم ، إضطراب مفاهيم مدنيّة ... وتكون النتيجة أزمة حقيقيّة من شأنها أن تطيح بالمجتمع المدني بصورة قاسية .

وكواحدةٍ من ردّات الفعل الغير مجدية يدير المجتمعون

الفاعلون طاولة المفاوضات حين تصبح المشكلة أكثر خطورة وأبشع نتائج ... وعليه تكون المعالجة سطحيّة وغير عمليّة .

إنّنا لا نريد أن نصل إلى هذا المستوى من إدارة المخاطرِ ذات الخطورةِ الهائلة ، بل نريد منع تسلّل هذهِ المخاطرِ إلينا .. هذا منطق عاقل وواعٍ ، من دونِ تردّد .

وبناءً عليهِ ، فإنّنا وصلنا إلى النتيجة التالية :

العلماء والخبراء في شتّى الميادين التي تتقاطع أثر أو طبيعة موضوع الإستنساخ يناقشون في أمرين أو واحدٍ منهما :

١. قدرة الأدوات والتقنيّة على الإستنساخ .

٢. قدرة إدارة ملفّ الإستنساخ في مجالٍ لا يؤثّر على العناوين التي تبنّاها المشترع ..

وهناك من يقيم نظرتَه إلى الإستنساخ على أساسٍ مبنائيّ مفادهُ أنَّ الإستنساخ محرّم بذاتِهِ ببعد النظر عن التقنيّة والآثار الإجتماعيّة ... ويؤكّد انّ هذا الأمر هو عبارة عن تخليقٍ ومشاركة للربّ في خلقِ البشرِ .. كما في منطقِ الكنسية

الكاثوليكيّة ، أو أنّه عبارة عن معنى ومثال عن تغييرِ خلقِ اللهِ كما في لسانِ بعضٍ من فقهاءِ المسلمين ..

وردّ آخرون من العلماءِ الدينيين أنّ ما قامَ به العلماء في شقِّ الإستنساخِ ما هو إلا فهم للقانون الذي أودعهُ اللهُ فينا بحيث يكون فعل البشر تطبيقيّاً لا تأسيسيّاً ، ويتناول السطح لا العمق معتمداً على القانونِ المودعِ من قبلِ اللهِ تعالى فالكائنُ الحيُّ ــ إنساناً كان أو حيواناً ــ يولد من خليّة مقسّمة بين النطفة والبويضة ، وهذهِ الخليّة فيها ٤٦ من الكروزومات . في النطفةِ منها ٢٣ وفي البويضةِ منها ٢٣ فإذا إلتقتا وحصل التلقيح تكون الخليّة قد اكتملت وولد الكائن الحيّ ...

أمّا عن أنّ الإستنساخ هو عبارة عن تغيير لخلقِ اللهِ فقد أورد عليهِ البعضُ أنّ المحرّم منه ليس مطلق تغيير ، وإنّما أوصاف محدّدة بعينِها ، والأصل في الفعلِ أنّه مباح ما لم يثبت تحريمه بدليلٍ عام أو خاص .. ولقد ثبت في السيرة الممضيّة من قبل الشارعِ أنّ الفعل الذي فيهِ مصلحة ومفسدة تقدّم فيهِ المنفعة على المفسدة وفي حالِ التزاحمِ يقدّم الأهمّ على المهمِّ شرط أن يكون

ذلك ضمن حدودِ الشرعِ وعناوينِه الحاكمة من هذهِ الجهة ..
نعم بقي الخلاف بينهم في فهمِ التحريم وهل يستفاد من معنىً عام أو خاص ..

من هنا نشأ الخلاف في فهمِ المطلوب منها ..

وأضاف آخرون يقولون بالحليّةِ من هذهِ الجهة : إنّ كلّ فعلٍ لا يحكمهُ عنوان تحريمي فإنّه جائز ، وكلّ ما نشكّ في حرمتهِ فهو جائز .. وهذه قاعدة أصوليّة أوّليّة ..

وتصرّ الكنسية على أنّ الإستنساخ هو عبارة عن مشاركة للربّ في الخلق ...

وهكذا : كلٌّ يعتمد عنواناً ما ، مدعّماً بمجموعة من قيم فكريّة مفاهيميّة تضمّنها كتابُه الشرعي أو الحقوقي ...

وممّا فيهِ ينطلق في بيان البنية التي تجب أن تحكم عمق وسطح السلوك البشري في أيّةِ جهةٍ كان ..

إلا أنّني فِي هذهِ العجالةِ أحبُّ أن أشير إلى أنّ مواثيق الحقوقِ في الإسلامِ هي ذات توجّه وغايات مختلفة في فهمِ القيمِ

عن المواثيق الوضعيّة ، لأنها عمّدت فقهها بتكوين يتقاطع فهم هذا الإنسانِ على أساسٍ أنّه نسخة كونيّة ، فلا بدَّ أن تكون قيمه وشريعتُه السلوكيّة منتزعة من هذا الفهم بحيث تكون الهويّة الإجتماعيّة بكلّ مواثيقها ذات اتصال وثيق وتام بمعالم الفهم الكوني لهويّة هذا الفرد .. وتكفي قراءة متأنّية للمفاهيم المتعلّقة بهذا الجانبِ حتى نرى مدى البعد الكوني في إرساء المجموعة الحقوقيّة ..

كيف يبدو سياج الحقوق
في فقه الشريعة الإسلامية

فقه الشريعة الإسلاميّة

كما أشرت سابقاً فإنّ الشريعة الإسلاميّة أقامت نتاج شرعتِها في مجالِ العلاقات البشريّة السلوكيّة الماديّة والإجتماعيّة على أساسِ نظرةٍ مشبّعة بمعانٍ تكوينيّة إستنطقت الكون والحقائق المخلوقة وكرّسها اللهُ في كتابِ الهدايةِ الذي حدّدَ في متنهِ مجموعة في غاية الأهميّة عن مسيرة البشرِ والقوانين العليا التي نطقت مشيئتُها بغاياتِ الوجودِ التي تعود كلّها إلى اللهِ تعالى ..

من هنا يكون فقه الأخلاقيّاتِ فضلاً عن فقهِ الحقوقيّاتِ متّصلاً أشدّ اتصالٍ بالمعنى الكوني عن مسيرة الوجودِ البشري ولا يجوزُ بحالٍ من الأحوالِ الإنقلاب عليها أو على غايتها .. وربّما تقرأ في جملةٍ من معاني الحقوقِ المقرّرةِ شبهاً أو تشاهاً في حروفِ المادّة الوضعيّة والإسلاميّة إلا أنّ هناك فرقاً بيّناً في بُنى الثباتِ والتحوّل بين الشريعتين ..

وهذا ما تشكو منهُ شريعة الفقهِ الوضعيّ اليوم وبالأمسِ ومنذ نشأتِها ..

إنّ حقّ الحياةِ مثلاً في الشريعة الإسلاميّة ثابت لا يزلزله شيئ فلا يعمد إلى تشريع الإجهاض وقتل الأجنّة أو تشريع الإستنساخ وقتل الأجنّة تحت عنوان التجربة وربّما ساعدت على شيءٍ ما .. ما أسّس لمشروعٍ خطيرٍ في التعاملِ مع المتن الحقوقي بل مع بُناه وقواعده وأساساتِهِ ..

وبين هذا وذاك وجدنا أزمة التحوّل وصلت إلى مستوياتٍ نسفت فيها أصل الغاياتِ المهمّة من التشريعِ الوضعي على الأقلّ ، لدرجةٍ أصبحت دعارة المرأة مهنة محترمة قانونيّاً والتحوّل الجنسي قيمة وجوديّة واللواط والسحاق مؤشّراً حضاريّاً .. !

واليوم أخذ العالم يتشبّع فكرة إمكانيّة تشريع بيع النساء بعد أن أصبحت سوق المافيا مشبعةً بها إلى حدود بيع ٤ مليون إمرأة في العام الواحد .. ! لقد كان أحدهم في الأمسِ يعترض على ما كتبتُ سابقاً من إمكانيّة أن يصل التحوّل في فهمِ السلعِ

إلى حدّ بيع أعضاء البشر وتقنين هذا الأمر ، ويصرّ على انّي أفهم الأمور بشكلٍ عنيف ...

ولم تمضِ الأيام حتى قرأ العالم كلّه التشريع البريطاني الذي يجوّز إستنساخ الأجنّة وقتلها من أجل سحب المادّة المفيدة في العقاقير والمختبر ... ! وما كان بالأمسِ جريمةً مخيفة لا يمكن أن تُشرّع أصبح مادّة يعمل الخبراء على رصفِها في الدواء كي نشربَها .. !

أمّا عن المشكلة فهي تكمن في بُنى التشاريع الوضعيّة والتي لم يتأثّر بها الإسلامُ أبداً بل أقام فهمه للإنسان على أساسِ نظرةٍ مشبّعة بإستنطاقٍ موضوعيّ للكونِ ومسيرة الوجودِ عبر حرفِ اللهِ المدوّنِ في القرآنِ .. الذي ثبّت المجموعة الحقوقيّة على أساسٍ لا يتبدّل ولا يتغيّر ، ومع أنّ الشريعة كانت مميّزة جدّاً في التعامل مع العناوين والضروراتِ ومعاني البحث وما يمكن أن يتّصل بجانبِ حاجةِ النوعِ والجماعةِ ومهمّات البقاء ضمن نصوص هامّة من العناوين لكن محكومة بشروط عليا في حدودِ السلوكِ ...

إنّ الشريعة الإسلاميّة كانت الأولى وجوداً وظرفاً وبيئةً وولادة في زمنٍ بعثة النبيّ التي بيّنت أنّ الفرد والجماعة أمّة وجوديّة لها اهداف أبعد من معاني الإنسان السيف أو الإنسان الحقل أو الإنسان الجندي أو الإنسان العامل في مزرعة الحاكمِ وغير ذلك لا شيئ ..

لقد أقرّت الشريعة الإسلاميّة مجموعة واسعة من الحقوقِ التي حدّدت معاني وظيفيّة هامّة في صميمِ وثيقة الجماعةِ والفرد ضمن المعنى الثابت الذي لا يمكن ان يتأثّر بدعايةٍ أو وهمٍ لإستئصالِهِ ، منها :

حقّ الإنسان بالحياة . حقّ الإنسان بالصحّة . حقّ الإنسان بمعرفة هويّتِهِ وصلتِهِ الكونيّة .. حقّ الإنسان بالمعرفة الوجوديّة . حقّ الإنسان بالعيش الكريم المضمون . حقّ الإنسان بالإنتماء الإجتماعي . حقّ الإنسان بالتعبير . حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الإجتماعيّة السياسيّة . حقّ الإنسان بالضمانات الإجتماعيّة . حقّ الإنسان بممارسة الأدوار الإعتراضيّة . حقّ الإنسان بالأسرة . حقّ الإنسان بالثروة والملكيّة الفرديّة . حقّ الجماعة بالوجود وما يتّصل بضرورات وجودها . حقّ الإنسان

بالأمن الإجتماعي . حقّ الإنسان بالتقاضي وإثبات الحقوق . حقّ الإنسان بالمسكن والخصوصيّات . حقّ الإنسان بالتعليم والتعلّم . حقّ الإنسان بالأمنِ من المخاطرِ على شكل مجازفات . حقّ الإنسان بالدفاع عن مصالحِهِ المهنيّة والإجتماعيّة والسياسيّة ضمن حدود النظمِ الإسلاميّة .

والأهمّ من كلّ هذا أنّ كلّ تلك الحقوقِ كانت تتّصل بمبدأ كبير مفادهُ أنّ الإنسان خليفة اللهِ وعنوانِ خلقِهِ ، وهو قيمة وجوديّة ممنوع أن يُتعدّى عليها من قريبٍ أو بعيد مهما كانت الدعاية أو الوهم أو السيطرة العبثيّة ..

وقرّرت الشريعة :

إنّ الإنسانَ مسلوب الحقّ في وضع حدّ لنفسه ، مسلوب الحقّ الإعتداء على نفسِهِ مهما كان توصيفه جسمانيّاً أو عقليّاً أو أدبيّاً ..

وعبر صلتِهِ باللهِ وما عليهِ مسيرة البشر وما تؤولُ إليهِ الحياة من عالمٍ آخر ومسيرةٍ وجوديّةٍ أوسع من عالمنا الترابيّ هذا كان لا بدَّ من التعاملِ مع هذا الإنسانِ جسداً وروحاً على أساس

واسع من الإحترام ، في ظلّ تسجيلٍ ماديّ في لغةٍ واسعةٍ تقول بمنعِ التعدّي والتفريط ..

من هنا سجّلت الشريعة بمجموعةٍ كبرى من عناوينها الأمور التالية :

١. إنّ كلّ ما من شأنه أن يضرَّ بالنفسِ محرّمٌ ولا يجوزُ ، إلا إذا زاحمهُ أمر أكثر أهميّة فيقدّم ضمن المعنى الشرعي للأهميّة تلك .

٢. لا يجوزُ قتلُ الأجنّة .

٣. لا يجوز أن يكون الجنين " مصدراً دوائيّاً " أو مصنع أطراف .

٤. المخاطرة غير المأمونةِ أو الفاشلة ـــ قياساً على فهم أهلِ الخبرةِ لذلك ـــ في التجربة على أيّ عنوانٍ محترمٍ في الشريعةِ غير جائزة ، كما هي الحالُ في تجربة الإستنساخ لأجنّة مع كلّ ما قالهُ أهل الخبرةِ عن عجزِ التقنية عن ذلك .. فكيف هي الحالُ إذا كان الموضوع الذي يُخَاطرُ بهِ طفل أو جنين ...

٥. الفعل المباحُ في نفسهِ ، يمكن ان يتّصف بالحرمةِ لأسبابٍ وعناوين إجتماعيّة ..

٦. إتّفقت الكلمةُ بين العلماءِ في الشريعةِ الإسلاميّةِ على أنّ كلَّ ما من شأنِه أن يضرّ بمرفقِ التقاضي وعناوينِهِ أو المرفق المدنيّ أو التجاريّ أو الأمني أو ما من شأنه أن يساهم ويطوّر من ظاهرة الجريمة أو ينسف عناوين تتعلّق بمفهوم الجماعة وضرورةِ وجودها أو استمرارها وصولاً إلى العناوين الأخرى هو أمر محرّمٌ ومحظور .

إضافة إلى مجموعة من العناوين الواسعةِ التي ترعى موضوعنا هذا ، نعم ربّما قال بعضٌ منهم بالجوازِ فإنّما يكون ذلك من جهةِ أنّ الإستنساخ ليس مشاركةً في الخلقِ مع اللهِ وبناءً على تماميّة شرطيّة في الإستنساخ من دون خللٍ عقليّ أو جسمانيّ ، لأنّه تعامل مع القانونِ المخلوقِ من اللهِ تعالى ، كما أنّه ليس تغييراً لخلقِ اللهِ تعالى ، كما إعتمد ذلك بعضُ الفقهاءِ ، من هنا تكون عمليّة الإستنساخِ بما هي هي جائزة ببعدِ النظرِ عن العنوانِ الإجتماعي أو ما هو أعمّ منه في ذلك . من هنا وبناءً

على قولِ بعضِهِم فإنَّ هذا لا يعني جوازاً من جميعِ الجهات ...

إنَّ فقهاء الإسلامِ يتشدّدون في أنّ حقّ الصحّة والسلامةِ الجسديّة والعقليّة لا يجوز التنازل عنه وليس لأحدٍ سلطة عليهِ إلا الله تعالى .

وعليهِ : فَمَن أجاز الإستنساخ من جهةِ كونِه إستغلالاً لقانونِ غرسهُ اللهُ لم يجوّز الإستنساخ غيرِ المأمون لعجزٍ في التقنيّة أو غيرها ، كما لا يجوّز قتل الأجنّة للحصولِ على فردٍ سليمٍ ..

بالمقابلِ بعضٌ آخر منهم حرّم الإستنساخ لجهةٍ إجتماعيّة وما يعنيهِ من نسف للعناوين الكبرى التي تقومُ على أساسِها الحياة ، خاصّة هويّة التمايز الشخصي بين الأفرادِ وما يعنيهِ من قيمةٍ تمكّن من ممارسة مهمّات آمنة في الإجتماع المدني العام بخلاف التطابق بالصورة وما يمكن أن تؤثّر فيه .. وهذا كما ترى يتعلّق بملفّ إدارة العلمِ وليس بطبيعتِهِ الموضوعيّةِ من حيثُ هي هي ..

إنَّ بعضاً ممّن أفتى بجواز الإستنساخ من حيث هو ببعدِ النظرِ عن طبيعتِهِ الإجتماعيّة وأثرهِ على تلك العناوين إعتمد على

النقاط التالية :

١. العلم خيرٌ بكلِّ نتائجِهِ ... لكنّنا نتحفّظ على مسألة طريقة إستخدام العلم فهو قد يستخدمُ في الشرّ كما قد يُستخدمُ في الخير .

٢. نتائجُ الإستنساخ لا تصادم العقيدة الدينيّة ولا تحوّلُ الإنسان إلى خالق ، أي أنَّ الإستنساخ هو عبارة عن استغلال للقانون المغروسِ من قبلِ اللهِ تعالى ..

١. إنَّ أحكامَ اللهِ بالتحليلِ والتحريمِ تأتي تبعاً للمصالح والمفاسدِ المتعلّقة بموضوعاتِ الأحكام فإذا غلبت المصلحةُ على المفسدةِ فهو حلال وإذا كانت المفسدة غالبة على المصلحة فهو الحرام ولا بدّ من دراسة الإنتاج العلمي من جانب السلبيّات والإيجابيّات ...

٢. في الفقه الإسلامي قول يقول : الروح تلج جسد الجنين عند بلوغِهِ الشهر الرابع وبعض النظريّات العلميّة تتحدّث عن أقلّ من ذلك مثل أنّها تحصل في الأسبوع السابع . وعليهِ : تجوز الإستفادة من العناصر التي نريدها

منه قبل تحوّل هذا المخلوق إلى جنين بالمعنى العلمي ، أمّا بعد أن يتحول إلى جنين فإنّه لا يجوز ..[1]

٣. لا يجوز قتل الكائن الحيّ عندما يكون جنيناً ، أكان تمّ بعمليّة إستنساخ أو بعمليّة طبيعيّة ، نعم لا مانع من إهدار النطفة قبل أن تتحوّل إلى جنين عندما تكون ما تزال خارج الرحم .

٤. وبالنسبة إلى شرعيّة أو عدم شرعيّة توليد أطفال مستنسخين ؟ فإنّه يتوقّف عن إعطاء رأي فقهي في الموضوع لأنّ الأمر هنا يتّصل بالجوانب الأخلاقيّة الإجتماعيّة التي تمثّل مصلحة الإنسان أو عدمها ..

٥. عندما يُستنسخ إنسان ما يعتبر إنساناً طبيعيّاً بحقوقهِ الإنسانيّة والشرعيّة ، ويعتبر ولداً شرعيّاً .

من هنا :

وبدءاً من علماءِ الشريعةِ مروراً بالكنيسة وصولاً إلى مجامعِ الحقوقِ الوضعيّة وباقي الفئات ذات التأثير وصناعة الحكمِ

---

[1] ما زلت أنقل رأي بعض مَن قال بهذا القول ..

فإنَّ الجميع يعتمد بمجموعة من العناوين يؤسّس عليها نتيجة الإفتاءِ بالمنعِ أو الجواز ..

ومع أنّ هناك تعدّداً بالمصادرِ في فهمِ المعاني الحقوقيّة إلا أنّ اتصال الإستنساخ بمجموعة من عناوين ثابتة قرّب وجهة النظرِ نوعاً ما ، حيث أنَّ الإستنساخ بوضعيّتِهِ الحاليّة تتقاطعهُ مجموعة بارزة من عناوين أمثال :

١. حقّ الجنين بالحياة .

٢. حقّ الجنين بولادةٍ سليمة .

٣. حقّ المجتمع بحمايةِ نفسهِ ، ولو من بابِ منع تعدّد النسخ التي تؤثّر على أهمّ مفاصل الأمن الإجتماعي العام .

٤. إحترام منطق الكون والسماء .

٥. عدم التصادم مع منطقِ الطبيعة وما تعنيه العبثيّة القاصرة من نتائجِ مخيفة على الفردِ أوّلاً ، وعلى الجماعةِ ثانياً ..

٦. قراءة كتاب الحياة بدقّة وموضوعيّة .

٧. التركيز على فهم متناسق للقيم والمصالحِ والمفاسد ..

٨. التأنّي في فهمِ المخاطرة في مواضيع نتائجها تكون بمثابة كارثة ..

وبناءً على ما أشرتُ إليهِ أعلاه :

فإنَّ هذا يستدعي التريّث والتأمّل جدّاً في منطقةِ التحريمِ والإباحةِ في أخطر موضوعٍ من شأنِهِ أن يؤثّر بقوّة على واقعِ الجماعةِ .

وليت الأمر يتوقّف هنا ، بل هو توسّع مع علم الهندسةِ الوراثيّةِ وَتَطَوُّرِ فهمِ قانونِها إلى تركيبٍ أخطر من ذلك من خلال التلاعبِ بالجيناتِ المخوّلة تركيب جنين ما ، لتنتجهُ على نسقٍ معيّنٍ من القوّة والضخامةِ والمناعةِ وباقي الخصائص الوظيفيّة ربّما في عالمِ الإجرامِ ... وكأنّه طريقة لتطبيق نُسخ الأفلام الخياليّة العلمية عن أشخاص " خارقي القوّة " الذين من شأنِهم أن يؤثّروا بشدّة على " العناوين " المراد حمايتها في حياة الفردِ والجماعة من منظارِ الفهم التطبيقي القانوني لمسيرتِهم المحفوفة بأزماتِ متّصلة بمعنى من معاني الوجود الدنيوي .. والكلّ متّفقٌ على أنَّ العبثيّة وقصور النظر يمكن أن يؤدّي إلى أزمةٍ خطيرة

خاصّة فيما إذا وصلت هذهِ العلوم إلى أيدِ قذرةٍ ، وهو احتمال ممكن جداً [1]...

وهنا يجب أن نسجّل بوضوحٍ أنّ العالم بقواه وفي جملة من ظواهر بيّنة دلّت على أنّه يتّجه نحو عبثيّة وجوديّةٍ مخيفة ، كلُّ شيءٍ فيها يدلّ على انحرافٍ خطيرٍ حصل في فهمِ الإنسانِ نفسهِ ودورِهِ الكوني ومعانيهِ الوظيفيّة .. ويجب علينا أن نكون دقيقي الفهم في الجوازِ والمنع ، لأنّ الموضوع أوسع من زاويةٍ في الإفتاء أو إعطاء الرأي .

إنّ الموضوع الطبيعي للإستنساخ لا ينفصلُ بحال عن الموضوع الإجتماعي الأخلاقي بحيث يجب أن تكون الدراسة

---

[1] تاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠ أفادت مصادر طبّية في باريس أنّ الطفل الفرنسي الأوّل الذي " إختير وراثيّاً " ليكون خالياً من أيّ مرضٍ غير قابل للشفاء ، يتمتّع بصحّة جيّدة . منذ ولادته منذ ٤ أيام . وأعلن الدكتور رنيه فرايدمان رئيس قسم الولادة في مستشفى أنطوان بيكلير في كلامار بالقرب من باريس أنّ الطفل ولد قبل أسبوعين من أوانه وهو بصحّة جيّدة قياساً على المعايير الطبيّة العاديّة ويقوم الإختصاصيّون أوّلاً بـ " تلقيح " إصطناعي في المختبر للحصول على بويضات ملقّحة ، ثمّ يأخذون خليّة من كلّ واحد منها بعد إنقسامها بعد إنقسامها إلى ثماني خلايا يجرون عليها التشخيص الوراثي ، ولا يتمّ غرس إلا البويضات السليمة في رحم الأمّ . وقد أتاحت هذه الطريقة تشخيص نحو ثلاثين مرضاً وراثيّاً في العالم . كما أنّ هذا التشخيص يمكن أن يشمل نحو " مئة ولادة سنويّاً " . وقد ولد أوّل طفل إختير وراثيّاً في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠ وقد طبّق هذا التشخيص بعدها في كلّ من أستراليا وبريطانيا والسويد وبلجيكا وهولندا .

واسعة جدّاً والفهم شموليّاً ، وإلا فإنّ القصور من شأنِهِ أن يهزمنا ويؤثّرُ على إمكانات الضبط الإجتماعي ..

إنّ إنتاج عقاقير أو فهم طبّي أوسع ، يجب أن لا يكون على حسابِ حياةِ الفرد ، لأنّ هذا تشريع آخر لقتلِ الإنسان وهو في نفس الوقت تحوّل هائل في فهم الوجوديّة الطبيعيّة الإجتماعيّة ، ونسف للمبادئ التي ترعى وجود وصيانة الروح البشريّة ...

وإذا أردنا أن نجمع خصائص الإنحرافِ في شتّى الحقولِ التي ترعى هذا الكائن فإنّنا نجدها أوسع بكثير من قبل ومن شأنِها أن تؤثّر على واقع النظريّة الحقوقيّة نفسِهَا ..

ألا ترى أنّ التعاملَ اليوم مع القيم التي اعتبرت من أثبتِ ما حقّقته البشريّة في المعاني الوظيفيّة للفردِ والجماعةِ على صعيد الضمانات الوجودية تتعرّضِ لزلزالٍ ضخمٍ يعبِّرُ عنه النسفُ المتناسق لقواعدِها وبشكلٍ خطير ، ومثالهُ الواضح ما حصل في بريطانيا من تشريع لقتل الأجنّة لأغراضٍ طبيّة ودوائيّة .. !

بالأمسِ كان الإعدام وما زال في مواثيق أوروبا الغربيّة

من أخطرِ المعاني . بل ما زالت تسعى أوروبا بقيادة بريطانيا لتثبيت منع إدخال عقوبة الإعدام إلى المضامين الجنائيّة ، في نفس الوقت الذي أقرّت فيهِ مادّتين مخيفتين :

الأولى تتعلّق بالإجهاضِ وإباحتِهِ .

الثانية تتعلّق بما شرّعته من جواز قتل الأجنّة للحصول على مادّة للعقاقير ومنفعةٍ أوسع في المختبرات .. !

وكأنّ فقه الوجودِ والإندماج الإجتماعي قائم على أساسٍ من فهمِ الوجوديّة بطريقةٍ عبثيّة ، لا تريد أن تكون مقيّدة بما في كتاب الحقوقِ المؤسّس لهويّة الإنسان على صعيد الفهم الوجودي ..

إنّ بإمكاننا أنْ نقرأ إمكانيّة مختلفة لفهمِ التطوّر من جانبٍ من شأنِهِ أن لا يمسّ العناوين المحترمة في فقهِ الوجود الهادف ...

فلماذا كلّ هذهِ الإعتباطيّة الخطيرة والهدر للقيمِ الثابتةِ في فقهِ الكونِ والحياة ، مع أنّ جملةً من الأبحاث تشير إلى إمكانيّة ثقب " خطوات معرفيّة " في عناوين ليس من شأنِها التأثير على

قيم محظورٌ المسّ بها ، ففي تاريخ ١٣ نيسان ٢٠٠١ إكتشف باحثون أمريكيّون خلايا سُحبت من أنسجةٍ دهنيّةٍ يمكنُ إستخدامها لخلقِ أنسجةٍ غضروفيّةٍ وعضليّةٍ ففي أبحاث أجريت في جامعات كاليفورنيا بـــ " لوس أنجلس " في بيتسبيرغ أنّ هذه الخلايا يمكنُ إستخدامها أيضاً لتجبير عظامٍ مكسورةٍ وإبدال غضروف في الركبةِ وفي الأنفِ والإذنِ .

ومعظمُ الخلايا الراشدة تتمايز تبعاً لإنتمائها إلى القلبِ أو الجلدِ أو العضلاتِ ولا يمكنُ تحويلها إلى نوعٍ آخرٍ من الأنسجةِ وقد تمكّنَ هؤلاء الباحثون من فصل خلايا أساسيّة لدى البالغين ، علماً بأنّ الأجنّة كانت حتى الآن المصدر الوحيد للخلايا الأساسيّة .

وبتاريخ ١٥ آب ٢٠٠١ أفاد علماء كنديّون أنّهم توصّلوا إلى طريقة لتلافي الجدل الدائر بشأن إستخدام الأجنّة في أبحاث خلايا المنشأ البشريّة وذلك من خلال الإعتماد على خلايا جلد الفئران بدلاً من خلايا المنشأ البشريّة .

تقول " فريدا ميلر " التي قادت الأبحاث التي أجراها

معهد مونتريال للأمراض العصبيّة : نعتقد أنّ إكتشافنا مهمّ حيث أمكننا التعرّف على " خليّة منشأ جديدة " ومثيرة من مصدرٍ لا يثير الجدل وينطوي على بشارةٍ عظيمة للإستخدام العلمي والعلاجي ..

ولا أريد أن أعلّق على النتائجِ بمقدار التعليق على ظاهرة التهوّر في فهم عمليّة التعاطي مع القيم وكأنّ الإنسان مجرّد موجود لا لشيئ ..

بالأمسِ أصبحت هولندا وتبعتها ألمانيا أوّل دولتين تشرّعانِ التساوي بالقيمِ والتقديمات بين الزواج التقليدي (زواج مختلفي الجنس) وزواج اللواطيين والسحاقيات ... !

وبعد مدّة يسيرة شرّعت هولندا القتل الرحيم وتريد عدّة من الدول أن تتّبعها ...

وهذهِ مجموعة واسعة من الدولِ أباحت تعاطي المخدرات في أصنافٍ مهمّةٍ منها للترفيهِ النفسي والإستعمال الشخصي ..

ومن قبلِ هذا وذاك أقرّت الدولُ الغربيّة حريّة التحوّل

الجنسي .. واليوم عالمنا يتاجر أوسع تجارة ببيعِ أعضاء البشر تحت نظرِ ومسمعِ أجهزة الإستخباراتِ في العالم الغنيّ ، وتعتبر سوقهُ الأوسع لنشاط مافيا بيعِ النساء للدعارةِ المأجورة في سوقٍ مخيفة للنخاسة الجديدة ..

بمعنى أنَّ هناك نشاطاً واسعاً من التحوّلاتِ التي نسفت البنية التي يجب أن تبقى بمنئى عن التحوّلِ هذا ، ومنها عبرت إلى تحديد فهم آخر للعناوين في ظلّ تقدّمٍ طبيٍّ ربّما يقالُ فيهِ أنّه مذهل فيما بعد وأنّه سيغيّر حتى صناعة القيمِ المحرّكة فينا ..

إذن : كيف يمكن لنا أن نجمع بين منطقين :

منطق يقول بجواز قتلِ الأجنّة لدواعٍ طبيّة ودوائيّة وتجاريّة في آنٍ واحدٍ .

ومنطق يقول بوجوب إلغاء عقوبة الإعدام من القواميس الجنائيّة . !

أليس كلُّ هذا يستدعي منّا أن نفهم مزايا الوجوديّةِ قبل أن نؤسّس لمشروع الإشباعاتِ في حياتِنا وواقِعِنا ... ؟

إنَّ الإشباع من دون بُنية فكريّة دقيقة ، أو الإستفادة من الأبحاثِ سواء كانت طبيّة أو إجتماعيّة من دون قيمة موجِّهة تحدّد الدور الوظيفي يكونُ من شأنِها أن تؤسّس لمشروعٍ وحشيّ لا يبقي ولا يذر ..

إنّ نادي الجماعةِ البشريّة متّفق على أنّ كلّ فائدةٍ بشريّة هي ضرورة وجوديّة ، لكنّهم أيضاً متّفقون على أنّ الفائدة يجب أن تكون وليدة المنطقِ المنتزعِ من فهمِ الفرد وسط الجماعة ، والجماعة وسط الطبيعة ، والطبيعة وسط الكون ..

إنّنا بحاجةٍ إلى أوسع فهم ليشكّل إطاراً ممتازاً في عمليّة فهم الإنسانِ كقيمة طبيعيّة ووجود إجتماعي وآية من آياتِ الإبداعِ التي تنطقُ بها جعبةُ الكونِ والحياة ..

يجب أن نفهم الإنسان من واقعِ أنّه مخلوق ، له صلةٌ لا حدَّ لها بالخالقِ ، تماماً كما نفهم الأرض عبر صلتِها بمجرّتها واعتمادِها على نظامِها وإلا انتهت الحياةُ فيها واندثر الوجود ..

إنّ أكبر خطأ وقعت فيهِ البشريّة هو حين تبنّتْ مجموعة واسعة من طوائفِها الإنفصال عن قراءة منطقِ الخلق ومدى الصلة

بالخالقِ وما يعني ذلك على مستوى فهم الوجوديّة وأهدافِها ..

هناك أصبح العالم هزليّاً ، وأصبحت النفعيّةُ تساوي الإشباعات الغريزيّة ، ومع أنّنا لسنا ضدَّ الإشباعاتِ الغريزيّة لكنّنا نتوقّف عند طريقة الإشباعات تلك ، ومدى صلتِها بفهمِ النظامِ والناموس ، ومدى أثر ذلك على المسيرة الوجوديّة الأوسع إستمراراً من وجوديّة الدنيا ..

إنَّ عزلنا عن مهندس الوجود وخالق الخلق (الله) أو ترك محاولة فهم النظام الوجودي وأثره على منطقِ الغاياتِ من الخلقِ هو سببُ ما نحنُ فيهِ من حالةٍ توسّعيّة في الإفتراس وعدم الإكتراث بعناصرِ جنسنا ، وسط موتٍ مخيفٍ يزحف إلينا ليس بسببِ عجزِ الطبيعةِ عن المددِ الغذائي ، بل بسبب الإحتكار الذي تمارسهُ فئةٌ من ذوي القدراتِ مدعومة بالكياناتِ القابضة يدها على النظام الدولي ..

ومع التحوّل إلى هذهِ المفاهيم أصبح المعنى الوجودي منفعيّاً بشكلٍ مخيف ، فما كان من أبناءِ هذا الفهم حتى في العالم الغنيّ والدولِ القادرة إلا أن تحوّلوا إلى نسخة من الإحتكار

والإنتقام والتشفّي حتّى مع مواطني بلدهم وأصنافِ عرقِهِم وأبناءِ فهمِهِم ..

إنّ كلّ ما يجري اليوم في عالمنا على هذا الصعيدِ إنّما هو نتيجة خطيرة لنفس العبثيّة المخيفة في فهمِ المعنى الوجودي ، بل بسبب بتر الصلة بقراءة فقهِ الحياةِ على صعيدِ العلاقة باللهِ خالقِ الخلقِ وباعثِ الوجود ..

إنّنا ومن منطلقِ فهمنا واعتماداً على فقهِ الشريعةِ الإسلاميّةِ فيما خصّ هذا الموضوع نسجّل مجموعة من عناوين أساسيّة منها :

١. حقّ الحياةِ أصل مقرّرٌ في ناموس الطبيعةِ وقد حمته الأفكار التشريعيّة التي تبنّتها المدارسُ بقسميها الدينيّة والوضعيّة .

٢. حقّ الصحّة لازمُ حقّ الوجود ، وهو يشمل الصحّة العقليّة والجسديّة .

٣. لا بدّ لكلّ سلوكٍ طبّي أو اجتماعي أو سياسي أو غيره من بنية تمثّل إعلانات حقوقيّة موجِّهة للسلوك وإلا وقعنا

في أزمة فراغ حاكم على السلوك وهذا مبدأ دولي معمول بهِ منذ الزمنِ الذي تبنّت فيهِ الشرعةُ مبدأ العدالةِ الموضوعيّة ..

٤. الإعتداء على الخَلْقِ لهُ أمثلةٌ عدّة ، وقد بيّنت الشرعة الإسلاميّة مجموعةً من عناوين لا يجوزُ الإعتداء عليها أو رميها في التهلكة ، منها النفس والجسمُ ، أمّا عنوانُ الموازنةِ بين السلبيّاتِ والإيجابيّاتِ تتابعاً لما عليهِ المنطق العقلائي الممضي من قبلِ الشارعِ وغيرِ المردوعِ عنه ، فإنّه محكوم بجملةٍ من عناوين الشريعةِ منها تلك التي سلبت سلطنة الفردِ عن نفسهِ فيما خصّ الإعتداء على الجسدِ أو بعضهِ ، إلا لضرورةٍ مجوِّزةٍ ومحدّدة ، وعليهِ : يبقى الجوازُ إستثنائيّاً ضمن حدود فهم الضرورة ...

٥. إنّ كلّ تحوّلٍ يخالفُ العناوين المرعيّةِ في فقهِ الشريعةِ هو محرّم ومحظور .. شرط أن تنطبق عليهِ شروط التحريمِ من هذهِ الجهة سواء كانت من ناحية الخصائص الموضوعيّة أو من ناحية الخصائص الإجتماعيّة وشبه ذلك ..

٦. إنّ الشريعة الإسلاميّة وضعت مجموعة من عناوين تتعلّق بإنقاذ النفس وحماية الجسد وتطوير الغايات الطبيعية في الجسم ، لكن ليس على قاعدة الغاية تبرّر الوسيلة . بل ضمن حدود ومناطق الإباحة الشرعيّة وفقاً لما عليهِ نصّ الشرعِ وعنوانُهُ ...

إنّ كلّ شيءٍ يدلّ على أنّنا بحاجةٍ ماسّةٍ إلى إعادة فهمِ الوجود وبيان الصلة الوجوديّة من خلالِ إرساء المجموعة الحقوقيّة ليس بثباتٍ فقط ، بل من بابِ فهمِ الفرد والجماعة والطبيعة والبيئة لتسجيل غاياتٍ تكون بمثابة إعلان جريئ في زمنِ التحوّلاتِ العبثيّة ..

التطبيق الفعلي في عملية استنساخ الأجنة

تجربة الممنوع (الإستنساخ الأول)

الذين ناقشوا ممنوعيّة الإستنساخ البشري كانوا منذ اللحظةِ الأولى واضحين في بيان عدّة أمور أهمّها : ليس المنع من بابِ المغامرةِ الفاشلةِ وحسب وإنّما قياساً على مفاهيمِ كتاب الحقوقِ الذي يرى قيمة الفرد الطبيعيّة من جهة وقيمة نتائج الأبحاث وتطبيقاتِها ذات التطبيق الإجتماعي من جهةٍ أخرى ..

من هنا لو تمّ تطبيق تقنيّة من شأنِها كتابة ولادة سليمة للبشرِ أو على الأقلّ ضمن حدود الإستفادة الطبيّة فإنّ الأمر يظلّ مفتوحاً على النقاشِ من جهة العناوين المتعلّقة بالمعاني الحقوقيّة المقرّرة لحالة انعقاد النطفةِ وما يتبعها أو من بابِ الفهم الوجودي الطبيعي الإجتماعي وماذا يعنيهِ ملفّ الإدارةِ والإستعمالِ من هذهِ الجهة .. والمهمّ هنا أنّ نسف المعنى الحقوقي بدأ يزحف بقوّة لتدمير المناعة الحقوقيّة التقليديّة على قاعدة : حبٍّ المغامرة في منطقة أكثر خطورة تتعلّق بحياة الفردِ وموتهِ وما لهِ وما عليهِ ..

فمع أنّ أهمّ معاقل الطبّ العالمية رأت أنّ التقنيّة ما زالت متخلّفة عن إنتاجٍ آمنٍ وجدنا أنّ مجموعةً من العلماءَ يصرّون على أنّه لا بدَّ من نسف هذا الفكر واعطاء المغامرة نوعاً قدسيّاً من المسامحة القانونية في سياق كتابة جديدة لمواثيق طبيّة على الأقلّ فيما يتعلّق بحياةِ الفردِ وبدايةِ نشوءِ حياتهِ ..

وهذا كما ترى من أسوأ المعاني في معالجة أعقد العناوين المتّصلة أشدَّ اتصالٍ بالفردِ كقيمة وجوديّة والفرد كقيمة عنوانيّة وسط ممارسة دورِهِ الإجتماعي ..

ففي تاريخ ٢٦ تشرين ثاني ٢٠٠١ تجدّد السجال بشدّة حول الإستنساخ البشري مع إعلان شركة أمريكيّة أوّلاً عبر مجلّة " ساينتفيك أميركان " عن إنتاجها خلايا لأغراضٍ علاجيّة مخترقةً بذلك أحد الحواجز الطبيّة والقانونيّة ما أثار عاصفةً من الإنتقادات الدوليّة لما لهذهِ الخطوة من محاذير أخلاقيّة وحقوقيّة ..

فقد أعلنت شركة " أدفنسد سيل تكنلوجي " الأمريكيّة أنّها نجحت في إستنساخ جنين بشري بهدف إنتاج خلايا منشأ لأغراضٍ علاجيّة وقالت عبر موقعها على الإنترنت : إنّ نتائجنا

الأوليّة تمنح وزناً للنظريّة التي تؤكّد أنّ إعادة برمجة الخلايا البشريّة ممكنة ..

إلا أنّ هذا التطمين إلى أنّ الأمور ربّما في خانةٍ قريبةٍ من الإيجابيّةِ نسفتها مجموعة بيانات مهنيّة دقيقة وعالية المقام عن أكثر من مرجعٍ طبّي في هذا المجال ..

فقد قال الدكتور جان بول رينار المتحصّص في الإستنساخ الحيواني في المعهد الوطني لأبحاث الهندسة الزراعيّة :

إنّهُ إستفزاز أكثر ممّا هو إعلان علمي .. !

وهذا الكلام بهذهِ الصيغة من هذا المرجع يدلّ على مدى المأزق الذي وصلت إليه صورة تبنّي المعاني الحقوقيّة في عالمِ الأبحاث ..

وقد لجأت الشركة الأمريكيّة إلى أسلوبين للإستنساخ هما التقنيّة التي إستخدمت في إستنساخ النعجة دولّلي والتناسل العذري وذلك للحصولِ على خلايا منشأ جنينيّة يمكن استخدامها كقطعٍ للغيار مع المرضى ..

إلا انّ هذهِ النتائج التمهيديّة لم تكن مشجّعة كثيراً بل

تبدو أكثر ميلاً للفشلِ .. فالجنين المستنسخ لم ينمُ سوى بضع ساعات وحتى مرحلة ستّ خلايا تمّ توقّف الإنقسام كما أوضح باحثو " الشركةِ الأمريكيّة " في بيانٍ سريعٍ نشرته مجلّة (جورنال أوف رجيتريتيف مدسين) وحرّره على الإنترنت الدكتور وليام هازلتاين صاحب الشركة ..

وتحت عنوان (أوّل إستنساخ بشري) أشارت (مجلّة سيانتفيك) إلى أنّ السباق قد بدأ لإنتاج خلايا منشأ جنينيّة يمكن زرعها ثمّ إستخدامُها في إصلاح وترميم كلّ أنواع أنسجة الجسم البشري الدمويّة والعصبيّة والقلبيّة وغير ذلك من الأهدافِ العلاجيّة ..

وقال الدكتور رينار معلّقاً على ذلك :

إنّ ست خلايا نتيجة غير كافية لإنتاج وزرع مكثّف لخلايا متخصّصة ..

وانضمّ إليه مجموعة واسعة من أهلِ الخبرة المشهودِ لهم بذلك ليؤكّدوا أنّ فشلاً أساسيّاً أصاب العمليّة تلك .. ما يؤكّد مقولة عجز إستنساخ البشر بصورةٍ نسبيّةٍ حيث دلّت عليها

المعاني المختبريّة بصورةٍ تجريبيّة ..

فقد قال الدكتور رينار : إنّنا نعلم أنّ للجنين المستنسخ الطبيعي المظهر فرصة ضئيلة جدًّا (خمسة في المئة) لإستكمال نموّهِ أي أقلّ بمقدار ٨ إلى ١٠ مرات عن جنين التلقيح في الأنابيب ونصف نسبة الخمسة في المئة هذهِ سرعان ما يظهر عليهم تغيّرات فيزيولوجيّة غير طبيعيّة تصيب أجهزة المناعة والقلب والأوعية الدمويّة وغيرها ...

وكان الناطق بإسمِ الشركةِ قد أشار إلى أنّ الشركة لا تعتزم إنتاج كائنات بشريّة مستنسخة لكنّها تنتج أجنّة من أجل الحصول على خلايا منشأ لإستخدامِها في علاجِ بعضِ الأمراض وقد لجأت إلى تقنيَة التشكّل البكري التي تسمح بنموّ جنين إنطلاقاً من بويضة عذراء وتؤدّي إلى إنتاج كيس خلايا أصليّة يحمل إرثاً جينيّاً معدّلاً ويشكّل الكيس الأصلي جنيناً بين (٥ و ١٠ أيّام) من العمر ..

وقالت الشركة : إنّها إستعانت لأوّلِ مرّةٍ بتقنيّات الإستنساخ لتكوين كرة دقيقة من الخلايا يمكن إستخدامُها

كمصدرٍ للخلايا الجذعيّة وهي خلايا الأساس الأميّة التي يمكن أن ينشأ عنها أيٌّ نوعٍ من أنواع الخلايا في الجسم ..

وأوضح المدير الاداري في الشركة لشبكة (أن بي سي) التلفزيونيّة الأمريكيّة أنّ ما نستحدثه من وجهة علميّة بيولوجيّة لا يمثّل كائناتٍ بشريّة .. إنّها إحدى صور الحياة الخلويّة .. إنّها ليست حياةً بشريّة ..

وفي اليوم التالي أثار إعلان الإستنساخ هذا ردود فعل عنيفة وإنتقادات شديدة في العالم خاصّةً في الولايات المتّحدة التي قرّرت الإسراع في وضع القوانين التي تحظر الإستنساخ ..

وفي الفاتيكان والكنيسة الأرثوذكسيّة تمّ التنديد بالطابع الأخلاقي لهذهِ العمليّة التي تؤدّي إلى تدمير أجنّة إنسانيّة .. إلا أنّ المواقف في أوروبا كانت أقلّ حدّة .. فيما إعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن أنّ خلق حياة من خلال تدمير حياة أخرى هو سياسة خاطئة ..

وعلى الفور أعلن الدكتور زافوس أنّ ما حصل يشجّعه في المضي لإستنساخ كائن بشري حيّ لأولئك الذين لا قدرة

عندهم لإنجابِ طفل .. أي أنّه لا يريد الإستنساخ من أجل أغراض علاجيّة إنّما لإعتمادِهِ طريقةً للإنجابِ لغيرِ القادرين على الإنجابِ وبطريقةٍ أخرى ..

وفي إيطاليا إعتبر وزير الصحّة جيرولامو سيركيا أنّ التجربة الأمريكيّة عمليّة تجاريّة شديدة المخاطرِ وغير مقبولة ..

وقال وزير الأبحاث الألماني أديلغار بولمان إنّ مثل هذهِ التجارب غير مسؤولة مؤكّداً أنّ الإستنساخ في ألمانيا محظور سواء كان لأغراضٍ علاجيّةٍ أو للتكاثرِ .. إنّ الحكومة الألمانيّة تدعو إلى إدانة دوليّة لإستنساخ الكائنات البشريّة ..

وفي فرنسا أعلن وزير الأبحاث روجيه جيرار شوارتزنبرغ أنّ مشروع القانون حول الأخلاقيّاتِ الذي سيبحثهُ البرلمان في كانون الثاني المقبل لم يوافق على الإستنساخ العلاجي وأنّه تمّ الإبقاء على حظرِهِ ..

والمهمّ هو ما أدّت إليهِ هذهِ التجربة في بريطانيا .. ففي بريطانيا أكّد وزير الدولة للصحّة فيليب هانت قبل بدء جلسة برلمانيّة مخصّصة لبحث قانون عاجل حول هذا الموضوع أنّ على

بريطانيا إغلاق ثغرة الإستنساخ البشري لتجنّب إستخدامهِ لغايات التكاثرِ .. ! وأضاف : إنّي أؤيّد الإستنساخ العلاجي لأنّني أعتقد أنّه يفتح أمامنا فرصة معالجة العديد من الأمراض لكن يجب أن ينظّم ..

ولقد أثبتت هذهِ التجربة الأولى حقيقة مفادها أنّ التقنيّة والمعارف البشريّة لم تصل بعد إلى نتيجة تجريبيّة من شأنِها إستنساخ كائن بشري سليم .. بل كلّ شيءٍ يدلّ عل عجزٍ حقيقيّ .. وهذا ما اعترف بهِ وزير الدولة البريطاني للصحّة .. إنّها أزمة تقنيّة .. من هنا كان حريصاً على أن الأمر بحاجةٍ إلى دقّة وحصانة خوفاً من إستغلالِهِ .. وإنّ الأمور تدلّ علىً أنّ المعارف ما زالت دون مستوى الغاياتِ المطلوبةِ ..

قد يقال :

لا بدَّ من التفتيش عن زوايا علميّة ومعارف طبيّة من شأنِها أن تطوّر روح التعاملِ مع هذا الإكتشاف العلميّ في جهاتٍ على الأقلّ تخصّ العقم وغيرهِ من ذوي الحاجةِ من هذهِ الجهة ..

الجواب :

من الفادحِ جدّاً أن يكون على حسابِ أيّ عنوانٍ من عناوينِ حقّ الجنين في الحياةِ أو الصحّة وشبه ذلك ..

إنّ من يقرأ عالمنا اليوم يدرك أنّ هناك مجموعة من شروطٍ تمهيديّة لتدجين العالم للقبولِ بنقلةٍ تحوّليّةٍ عنيفة فيما خصّ موضوع حقّ الحياة ولو على الأقلّ فيما يتّصل بعالمِ الجنينِ ومنظومتهِ ..

وكما استطاع العالم المنتصر يوماً ما أن يفرض بصورةٍ واسعةٍ استغراقيّة قيمة الإجهاض كحقّ حقوقيّ هو للمرأةِ مع أنّه من أجلى تعابيرِ قتل الأجنّة .. فإنّه يتّجه اليوم لكتابةٍ مختلفةٍ تتعلّق بحقّ الأسواق في الإستفادة من مادّة الأنسجة البشريّة عبر خلايا المنشأ لكتابة براءة إختراع جديدة ، ظاهرها التفتيش عن الإنسانِ الخارجيّ وواقعها " قتل المزيد من الأجنّة " على طولِ مسيرة البشر على قاعدة محاولة ضمان الحياة ــ بطبيعة الحال لمن يملك أموالاً ــ عبر قتل الحياة .. !

أمّا ماذا عن الطبّ البديل .. ؟

ماذا عن المادّة البديلة ؟

ماذا عن معاني الفهم الحقوقي ؟

ماذا عن مجموعة محدّدة من ثوابتِ الإنسان وعناوين كينونتهِ ومواثيقهِ .. ؟

لا شيئ سوى نسف بُناه .. وبصورةٍ عبثيّة ..

كنت أظنّ أنّ العالم سيثير كلّ القضايا المتّصلة بمواثيقِ الإنسانِ وبغضبٍ غير مسبوقٍ حين أُعلنِ عن فشلٍ جزئيّ حاد في العمليّة الإستنساخيّةِ الأولى .. لكنّ كلّ شيئٍ مرّ على قاعدة تمهيد العالم لقبولِ تحولٍّ ثوريّ يكون ضحيتُه الأولى الإنسان ..

إنّ هذهِ التجربة أثبتت ما كنتُ قد أشرتُ إليهِ بدقّة من أنّ مجموعةً من العلماءِ بل دولاً كبريطانيا يحاولون كتابة معانٍ جديدة على حساب أمنِ الفرد ذاتهِ وحقّ الجنين ومنظومة المواثيق وهذا يدلّ على نوعٍ خطيرٍ من عقليّةٍ عبثيّةٍ تريد أن تطوّع العالم نحو أفقٍ مختلفٍ في عالمِ القيم ..

وكلّ ما يجري الآن يدلّ على أنّ هؤلاءِ قطعوا شوطاً مهمّاً في عمليّة التحويلِ تلك عبر محاولة قديرة زجّت الدعاية وتعاملت معها كمنبرٍ حقوقيٍّ لا يريد أن يعترف بشيئٍ مسبقٍ في

عمليّة تأهيل جبريّة للجماعة السياسيّة لتدجينِها على قبولِ أفكارِها وقيمِها المختلفة جدّاً لتبنّي مفاهيم الطبّ الجديدة في سوقيّتِها للأجنّةِ وهي تدل على أنّ من بيدِهم النفوذ والذين يعيشون مرحلة عنيفة من صراعِ العولمةِ بخاصيّة السوقِ والمنفعةِ والربح لن يتورّعوا أبداً من الإنخراط في بلورة فهمٍ جديدٍ يكون الإنسانُ مادّته وسلعتَه وسوقه الجديد ..

خاتمة

لا يشكّ أحد في أنّ مجموعة من العناوين التي توصّلت إليها البشريّة هي في غاية الخطورة وقد جرّبت منها قسماً في واقعِ ترجمةِ الأمورِ إلى مخاطرٍ وانزلاقاتٍ كارثيّة ..

من هنا ، ومن باب خبرةِ الأمسِ ، وما تعنيه العبرةُ في عالمٍ بدا متوسّعاً متوزّعاً متحلّلاً مخيفاً في كثيرٍ من قيمهِ ومفاهيمهِ لا بدَّ أن نتعامل بعقلانيّة مع المواضيع التي من شأنها أن تمثّل خطورة على مقدارِ ما تصل إليهِ خطورتُها في أسوأ أحوالها الممكنة ..

حتى في مقامِ الإفتاء بالعدمِ نحتاجُ إلى بيئةٍ وبنية حقوقيّة شرعيّة ، فكيف هي الحالُ بالإفتاءِ جوازاً وإباحة ..

إنّ على من بيدهم الأمر من هذهِ الناحية أن ينظروا إلى واقعِ الإستنساخ البشريّ بناحيتين :

١. من حيث التقنيّة وعناوين فقهِ الوجودِ وما تعنيه ترجمة المادّة في التعاملِ مع هذهِ القضيّة .

٢. من حيث أثر الإدارة والتطبيق العملي في عالمِ الجماعةِ والأجهزةِ والقانون والجريمة والمافيا والعناوين الكبرى .

لا يخفي على من يعيشُ عصرنا هذا أنّ الخبراء والعلماء في الأرضِ وصلوا إلى مستوياتٍ ظنّ فيها الإنسانُ أنّه قادرٌ عليها بنسبةٍ ما بيّنةٍ وجليّةٍ ..

وفيما خصّ الإستنساخ فإنّه أمر يهمّ الجماعة البشريّة في أكبرِ معاني الأثر والتفاعلِ في جهاتهِ الإيجابيّةِ والسلبيّةِ ، من هنا تكون الضرورة مطلوبةً في فهم الغاياتِ والأهدافِ ومعاني الإدارة والتطبيق أو المنع منها ...

وبين هذا وذاك ، فإنّهُ من الضروري جدّاً أن نعيد السؤال الذي طُرحَ منذ بدايةِ الإنسانِ الأوّل :

١. من أنا ؟

٢. ممّن أُنتجت ؟

٣. من خلقني ؟

٤. ما هو دوري الوظيفي في الحياةِ والكون ؟

٥. ماذا في جعبة الوجودِ عنّي ؟

٦. ماذا عن صلتي بمنطقِ الكونِ وكتابِ الولادةِ وإمكانيّة الإستمرارِ لا الإنعدام ؟

٧. هل تقنيّة " خلق الإنسان " لا إستنساخهُ بالغة الإعجاز وماذا في قراءةِ موجباتِها وغاياتِها .. !

٨. كيف قرأ الإنسان الإعجاز لأوّلِ مرّة ، وكيف يقرأهُ الآن وكيف يربط بينهُ وبين صاحبِ الإعجاز ... ؟

٩. إذا كانت كلفة الوجودِ محسومة النتيجة ، فماذا عن كلفةِ الطاعةِ وقراءة الشكر في كتابِ اللهِ ولو على الأقلّ عبر منطق الكون الهائل بالأسرار .. ؟

١٠. أين الإنسان من الله خالق الخلق وباسط الرزق وفالق الإصباح ...

١١. أين الإنسان ـــ كما نقرأهُ في متنِ الجناياتِ والمافياتِ ونوادي الليل وتقارير المخدرات وتجارة الهوى والتحوّل الجنسي وغيره ـــ من فهم الوجودِ على مستوىً بعيدٍ عن الوهمِ والعبثيّة .. ؟

١٢. أين الإنسان من الكون ؟

١٣. أين الإنسان من ذاتِهِ ...؟

١٤. أين الإنسان من فهمِ الوجودِ كما هو في دفترِ الإعجاز الهائلِ ..؟

كلّها أسئلة تضمن للإنسانِ أن يشيّد عمارةَ مجدِهِ من جديد في ظلّ اللهِ وكنفهِ إن هو أراد أن يجيدَ شكرَ اللهِ المهيمنِ على كلّ شيئ ..

طبيعي أنّ هذا متوجّه إلى قيمِهِ السلوكيّة في كلّ موضوعاتِهِ وجهاتِهِ وصفاتِهِ التي منها سلوكيّات المختبرِ والطبّ والتعامل مع الجنين والطفلِ والمرأةِ والرجلِ وثوابتِ الكونِ في منطقِ الإعجازِ الشاملة لكثيرٍ من قيمٍ مزّق الإنسانُ منها جوهرها وغاياتِها .. !

وبالنهاية نسأل اعتماداً على ضرورة الإجابةِ ولزومِها عما مضى :

أين يكون الإستنساخ في ظلّ طبيعتِهِ بشقّي عجز التقنيّة وقدرتِها ، وفي عنوانِ الإدارةِ وبيئة الولادةِ والتطبيق ومعاني

حدودِها ... ؟

هل الإستنساخ للأجنّة ضرورة طبيّة ؟

أين الضرورة الطبيّة من بيئتِها الإجتماعيّة ؟

كيف تبدو العناوين الكبرى أو المفاصل في موسوعة المادّة القانونيّة وتطبيقاتِها أمام أثر إستنساخ الأجنّة ؟

أين هي مواثيق الإنسانِ بما فيها حقّ الحياةِ واحترامِهِ الثابت من قتلِ الأجنّة لدواعٍ مختبريّة ودوائيّة ... ؟

لماذا التحوّل الخطير هذا في كتابة المادّة القانونيّة ، وعلى يدِ من يجب أن يكونوا الخطّ الأوّل في الدفاعِ عن مثلِ هذهِ المواثيق .. ؟

هل المشروعيّة أوسع من المادّة المكتوبة .. ؟

هل التطوّر يعني أن ننسف ما هو في كتاب الطبيعة .. ؟

وإذا كان لكلّ تحوّلٍ بُنية ما ، فإنّنا نسأل :

ما هي بنية هذهِ التحوّلات ؟ هل لنتيجة إلغاء فهم الوجودِ والغاياتِ وما تعنيه صلة الأسباب بعالمِ العظمة والخلق في

النسقِ التشريعي هل لها دخلٌ فما وصلنا إليهِ ..؟

هل للعقليّة التجاريّة يدٌ في فهمِ الإنسان كمادّة تُباع في أروقتها وعبر قاطرات شركاتِها العابرة للقارات ، وأين هي من البراءةِ ، ولو من جهة شنّ الدعايةِ المكثّفة التي لا تكتشف إلا بعد سنين .. ؟

أخيراً :

أين الإنسانُ من سلسلة العلل الناطقة بخشوعٍ هائلٍ في مسجدِ الكونِ الذي يصلّي بكلّ قداسة بمحرابِ الله ؟

أين الإنسان من منطق الوجودِ وكتابِ الحياة ؟

هلاّ قرأنا التاريخ مرّتين :

مرّةً حال التجربةِ ، ومرّةً حالَ الإعتبار .. !

أكرّر :

لا بدّ من فهمِ الوجودِ أوّلاً ، لأنّ عبرهُ فقط يمكن لنا أن نكتب الحياة من جديد وبطريقةٍ لا تختلفُ عن منطقِ السماء ..

إنّ تحديد وظيفة الفرد والجماعة وسط الكون يعني

تحديد صلة الوجودِ بكلّ ما تتّصل بهِ وما تعنيهِ على هذا الصعيد وهنا تكون فكرة الخلق والخالق والسبب والغاية أساس الإجابةِ عن سؤال :

من أين ، وفي اين ، وإلي أين ..

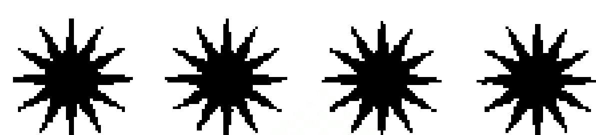
إنّ في الإجابةِ عن هذا السؤال تحديداً أساسيّاً لإطارٍ يمنع فقهَ العبثِ من التسلّل إلى مواقعنا ومسيرتِنا ومعاقلنا البشريّة ..

وما دامت الإجابة قاصرة أو محكومة بسقفِ بترِ العلاقةِ مع السماء وما تعنيهِ من منطقٍ وجوديٍّ فإنّنا سنشاهد الإنحدار تلو الإنحدار في مواقعِ البشرِ ومسيرِتهم ، وسنرى بأمّ العين ثقافة التحوّل الجنسي وبيع أعضاء البشر وإستهلاك المخدرات فِي أدقّ تعبير يشهد على ما وصلت إليهِ مسيرة النوعِ بعد أن بلغت شوطاً ضخماً في التغلّب نسبيّاً على مواقعِ الأثر المادّي في الدنيا ..

لقد تعلّمنا من الحياةِ أنّ هناك شروطاً خلفيّةً لكلّ شيءٍ ، وان هناك مجموعة من بنًى لممارسة بعضِ الأدوار .. نسأل : أين بُنى الإستنساخ عل الأقلّ الأخلاقيّة والتوظيفيّة .. وبكلمة : أين ملفّ الإستنساخ من مفاهيم ومواثيق الحقوق التي ترى قيم

المناطق المحرّمة من الفرد كقيمة طبيعية والجماعة كممارسة إجتماعيّة .. !

أظنّ الإجابة عاجزة عن الإنتصار للإنسانِ من هذهِ الزاوية ما يعني أنّ كتابة عبثيّة تضرب بعنف ليس من بابِ التطبيق الإستنساخي على البشر ، بل إلى ما هو أوسع من هذا بكثير ..



أدعو الله تعالى أن يكون هذا البحث ذخراً في مسيرةِ هذا الإنسان التائهِ في عالمِ الوجودِ ، الذي تتلاطمه أمواج الذعرِ والرعب من كلّ مكانٍ ... داعياً المولى عزّ وجلّ أن يكون نوراً لي ولأهلي وأرحامي وأنسابي وأسبابي وجميع المؤمنين والمؤمنات يوم القيامة يوم تزلّ الأقدام ..

جعفر حسن عتريسي ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠١

المراجع :

مجلّة ساينس العلميّة .

مجلّة نيتشر العلميّة .

صحيفة السفير والمستقبل ومجموعة من المصادر المذكورة في متنِ الدراسة .

فقه آل الرسول للمؤلّف .. الجزء الثالث والرابع

الفهرس :